جــامـعــة الــشـــرق الأوســـط
MIDDLE EAST UNIVERSITY

العوامل المحددة لتركز سوق مهنه التدقيق الخارجي في الاردن وأثرها على جودة التقارير المالية

Factors Affecting the Audit Profession Market Concentration in Jordan and Its Impact on Financial Reports Quality

إعداد

ربا سليمان سالم العطاونه

إشراف

الأستاذ الدكتور محمد مطر

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة

قسم المحاسبة

كلية الأعمال

جامعة الشرق الأوسط

أيـار 2016

تفـويـض

أنا الموقع أدناه " **ربا سليمان سالم العطاونه**" أفوض جامعة الشرق الأوسط بتزويد نسخ من رسالتي ورقياً والكترونياً للمكتبات، او المنظمات أو الهيئات والمؤسسات المعنية بالأبحاث والدراسات العلمية عند طلبها.

الاسم: " **ربا سليمان سالم العطاونه**

التاريخ: 28 /5/ 2016

التوقيع:

قـرار لجنـة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة وعنوانها:

العوامل المحددة لتركز سوق مهنة التدقيق الخارجي في الأردن و أثرها على جودة التقارير المالية

وأجيزت بتاريخ 28/ 5 / 2016

أعضاء لجنة المناقشة		الجامعة	التوقيع
د. ريم شاهر الأعرج	رئيساً	الشرق الأوسط	....
أ.د محمد عطيه مطر	مشرفاً	الشرق الأوسط	....
د. رضوان محمد العناتي	عضواً خارجياً	جامعة العلوم الإسلامية العالمية	....

شكـر و تقدير

بعد حمد لله سبحانه وتعالى الذي وفقني على إتمام هذه الدراسة، أتقدم بوافر الشكر والتقدير إلى **الأستاذ الدكتور محمد مطر** لإشرافه على هذه الرسالة ولتوجيهاته وملاحظاته القيمة، التي ساعدت على إتمام هذه الرسالة.

كما وأتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى أعضاء لجنة المناقشة على تكرمهم بقبولهم مناقشة هذه الرسالة وإبرازها بالشكل العلمي المناسب.

كما أتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى السادة أعضاء الهيئة التدريسية بجامعة الشرق الأوسط لما قدموه لي من معرفة وعلم وخبرات وجزى الله الجميع خير الجزاء والله الموفق.

ربا سليمان العطاونه

الإهــداء

إلى والدي و والدتي حفظهما الله

و إلى الأحبة

منال ، أسامه ، دينا ، محمد

قائمة المحتويات

قائمة الجـداول

قائمة الأشكال

قائمة الملاحق

العوامل المحددة لتركز سوق مهنة التدقيق الخارجي في الأردن وأثرها على جودة التقارير المالية

إعداد

ربا سليمان سالم العطاونه

إشــراف

الأستاذ الدكتور محمد مطر

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى بيان العوامل المحددة لتركز سوق مهنة التدقيق الخارجي في الأردن وأثرها على جودة التقارير المالية، حيث تكون مجتمع الدراسة من جميع الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية، والمتوفرة بياناتها لعام 2014 و البالغ عددها 217 شركة، إضافة الى مكاتب التدقيق لحساباتها لذات الفترة و البالغ عددها 26 مكتب تدقيق، أما عينة الدراسة فقد اشتملت على 65 شركة من مجتمع الدراسة والتي تم إختيارها بإستخدام العينة الطبقية العشوائية ولتحقيق أهداف الدراسة استخدمت الباحثة في منهجيتها كل من الاسلوب الوصفي التحليلي و الأسلوب الإختباري والاستدلالي حيث اخضعت هذه البيانات للعديد من الأساليب الإحصائية الوصفية والاستدلالية، مثل التحليل الخطي البسيط والمتعدد ومعاملات الارتباط بين المتغيرات بموجب إختباري (بيرسون، و كندال) لاختبار الفرضيات.

وخلصت الدراسة الى العديد من النتائج كان من أهمها وجود أثر ايجابي ذو دلالة احصائية للعوامل المحددة لظاهرة التركز ذات الصلة بمواصفات مكتب التدقيق والمتمثلة في كل من حجم وسمعة و خبرة مكتب التدقيق على جودة التقارير المالية في الشركات محل الدراسة ، كما وأظهرت

الدراسة أيضاً وجود أثر إيجابي ذو دلالة احصائية لحجم الشركة المدقق عليها على جودة التقارير المالية أما فيما يتعلق بوجود نظام الحوكمة في الشركات الخاضعة للتدقيق فقد أظهرت النتائج أيضاً وجود أثر إيجابي على جودة التقارير المالية.

وفي ضوء النتائج خرجت الدراسة في العديد من التوصيات كان من أهمها ضرورة ارتقاء مكاتب التدقيق الخارجي الصغيرة في أعمالها للمشاركة في حصة سوقية أكبر، ودعوة هذه المكاتب للتوسع و الإندماج فيما بينها لتبادل الخبرات و زيادة إمكانياتها المهنية اضافة الى ضرورة زيادة اهتمامها في كل من التأهيل العلمي والمهني للعاملين فيها بالإضافة إلى التوصية بإجراء مزيد من الدراسات لتأخذ بعين الإعتبار جوانب أخرى لتركز سوق مهنة التدقيق في الأردن و متغيرات لم يتم تغطيها في هذه الدراسة .

الكلمات المفتاحية : تركز سوق مهنة التدقيق ، الحصة السوقية ، مواصفات مكاتب التدقيق، مواصفات الشركات الخاضعة للتدقيق، جودة التقارير المالية.

Factors Affecting the Audit Profession Market Concentration in Jordan and Its Impact on Financial Reports Quality

Prepared by
Ruba Suliman Al-Atawneh
Supervisor
Prof. MohamadMattar

Abstrakt

The objective of this study is to empirically investigate the impact of audit market concentration on financial reports quality. Data were collected from financial statements of the companies listed on Amman Stock Exchange for the year 2014, out of a total of 217 companies listed on AES; data of 65 companies were obtainedby using stratified random sample. To achieve the objective of this study the researcher used the methodology of both descriptive and analytical approaches such as means, standard deviations, and using simple and multiple regression analysis to test the hypotheses of the study in addition to Pearson and Kendall tests. The results showed that there was significant relationship between factors affecting audit market concentration related to audit firms specifications that were determine as audit firm size, reputation and experience and financial reports quality. Further, results showed a significant relationship between the efficiency of the client corporate governance structure and financial reports quality. Moreover, results revealed that client's firm size had less impact on financial reports quality comparing with efficiency of the client corporate governance structure. On the light of the above outcomes the study set out several recommendations such as a recomindationfor the small audit firm to professionally upgrade its business to have a bigger market share and to invite these offices to merger

and integrate with each other to expand and exchange experiences to increase its professional capacities, further to pay more attention to scientific & professional levels of its employees. And a recommendation for future research that may cover other aspects of the topic and/or incorporate new variables not covered by the current study.

Keywords: Audit Market Concentration, Market Share, Audit firm specifications, Client specifications, Financial Reports Quality.

الفصل الأول

خلفية الدراسة وأهميتها

(1-1): المقدمة

(1-2): مشكلة الدراسة

(1-3): أهداف الدراسة

(1-4): أهمية الدراسة

(1-5): أسئلة الدراسة وفرضياتها

(1-6): حدود الدراسة

(1-7): محددات الدراسة

(1-8): مصطلحات الدراسة

الفصل الأول

خلفية الدراسة وأهميتها

(1-1) المقدمة:

إن مهنة تدقيق الحسابات و كغيرها من المهن الأخرى تواجه الكثير من التحديات في ظل التغيرات في بيئة الأعمال سواء كانت تغيرات إقتصادية أو سياسية أو تطوارات تكنولوجية كالتي يشهدها العالم مؤخرا بشكل مستمر ، مما يضع على كاهل المحاسبين القانونيين مسؤوليات كبيرة لمواكبة هذه التغيرات و النهوض بمستوى المهنة ، و يشكل أثر هذه التغيرات و التطورات عاملا مهما في تشكيل مستقبل المهنة فنرى تحديثا مستمرا للتشريعات و القوانين المنظمة للمهنة ، و نرى زيادة في توقعات المجتمع من المحاسبين القانونيين بإعتبارهم الجهة المستقلة ذات الرأي المحايد التي يجب أن تتمتع بمهنية عالية ، كما يظهر أثرها على إجراءات إختيار المدقق و عزله و تقدير أتعابه مما يؤثرا بالمحصلة على تشكيل سوق المهنة و مستقبل شركات التدقيق في الاسواق.

إن الفرضية التي تقوم عليها عملية التدقيق هي أن التقارير المالية غير المدققة لا يمكن الإعتماد عليها بشكل كامل من قبل مستخدمي هذه التقارير ، كونها تفتقر للموثوقية الكاملة (الذنيبات، 2012، ص3) ، ذلك ما جعل الهدف من عملية التدقيق الخارجي هو إبداء رأي فني و محايد في عدالة التقارير من قبل طرف خارجي و مستقل (SAS,NO1) ، و يعتبر مستخدمو التقارير المالية هذا الرأي على أنه مؤشر على مدى إمكانية الإعتماد على القوائم المالية في إتخاذ قراراتهم (الديسطي و حجاج، 2002، ص 35).

و نظرا لدور المدقق الخارجي الأساسي في خلق الثقة في التقارير المالية تزايد الإهتمام بمفهوم جودة التدقيق و انعكاسها على جودة التقارير المالية حتى أصبحت " الجودة " عاملاً أساسياً و ترجيحياً لإختيار مكتب التدقيق و بالتدريج هيمنت شركات التدقيق الكبرى على سوق مهنة التدقيق في العالم و حسب ما نشره معهد المحاسبين القانونيين في انجلترا و ويلز ICAEW فإن مكاتب التدقيق العالمية الأربعة الكبار سيطرت على ثلثي الحصة السوقية العالمية. (ICAEW, 2015)

وإبان الأزمة العالمية و فضائح الفساد المالي المتكرر أبدت العديد من الجهات الإقتصادية و الحكومية الأخرى المسؤولة عن تنظيم المهنة في العالم قلقها بشأن زيادة حصة شركات التدقيق الكبرى و تحول سوق التدقيق العالمي لسوق " إحتكار القلة " و تساءلت عن مستقبل هيكل السوق في حال خروج إحدى الشركات الأربع الكبرى من السوق كما حدث في عام 2002 بعد إنهيار شركتي Arnon و WorldCom و خروج شركة Arthur Anderson من مجموعة الخمسة الكبار في حينه ، كما ازدادت التساؤلات حول جودة التقارير المالية المدققة من قبل أحد الشركات الكبار في ظل الفضائح المالية المتكررة و على سبيل المثال الفضيحة المالية لشركة أولمبوس كورب اليابانية في عام 2011 و التي أخفت خسائر بمقدار 1.7 مليار دولار لمدة 13 عاما و التي كان مسؤولا عن تدقيق حساباتها منذ عام 2009 كل من المكتب الياباني التابع لشركة KPMG و شركة Ernst & Young. (The Guardian, 2015).

ومع دخول الأردن في منظمة التجارة العالمية و إبرامه إتفاقيات التجارة الحرة و في ظل التغيرات و التحولات الإقتصادية المحلية أصبح الأردن جزءاً من هذا السوق العالمي ، و يتضح للمراقب أن شركات التدقيق الكبار تسيطر أيضا على سوق مهنة التدقيق الخارجي في الأردن

حيث أشارت إحدى الدراسات أن خمسة مكاتب كبار تستحوذ على ما نسبته 70% من سوق مهنة التدقيق في الأردن (علام،2011) إلا أنه و حسب علم الباحثة لا يوجد دراسات حديثة بحثت في درجة هذا التركز و أسبابه في الأردن و الآثار التي قد تنعكس عن هذا التركز ذات الصلة بإحتكار سوق المهنة و أثره على مصالح العديد من المكاتب صغيرة الحجم بسبب إستحواذ المكاتب الكبيرة على نصيب الأسد في هذا السوق أو البحث في آثاره الإيجابيه كما يرى (Wilson,2015) التي تنعكس على رفع جودة التقارير المالية المدققة و ذلك على أساس أن المكاتب الكبيره و بسبب ما لديها من إمكانيات مادية و بشرية و إرتباط معظمها مع شركات تدقيق عالمية تكون عادة محكومة بمعايير رصينة للتدقيق في تطبيقها فحص حسابات العملاء مما ينعكس إيجابيا على التقارير المالية و من جهة أخرى قد يكون هذا التركز عاملا تحفيزيا للمكاتب الصغيرة و المتوسطة الحجم لرفع مستوى خدماتها حتى تكون قادرة على منافسة المكاتب الكبيره مما ينعكس بالتالي على تحسين خدمات سوق المهنة بشكل عام (Wang,et al,2014).

وإنطلاقا من أهمية هيكل سوق مهنة التدقيق الخارجي و كون أن هذا التركز ليس حدثا عشوائياً، جاءت هذه الدراسة لتسلط الضوء حول هذه الظاهرة و لتقف على أهم العوامل المحددة لتركز السوق و آثارها على جودة التقارير المالية و وبذلك تخدم هذه الدراسة العديد من الأطراف منها الرسمية القائمة على تنظيم المهنة و جهات أخرى كالعملاء و المستثمرين و المدققين و تساعد في الإجابة عن السؤال المطروح إذا كان التركز في سوق المهنة ذا أثر سلبي أم أن له أيضا جوانب إيجابية قد تفوق آثاره السلبية ؟

(1-2) مشكلة الدراسة:

يشهد سوق مهنة التدقيق عالميا تركزاً للمهنة بين شركات محدودة و إزدادات حدة هذا التركز في العقد الاخير حتى أصبح هذا التركز يشكل ظاهرة إستدعت الحكومات و المنظمات المهنية للبحث في مسبباتها و آثارها ، وكون سوق مهنة التدقيق في الأردن جزءاً من هذا السوق يتأثر بالتطورات و التداعيات الحاصلة على المستوى العالمي جاءت هذه الدراسة للبحث في هذه المشكلة من خلال قياس درجة تركز سوق مهنة التدقيق في الأردن و من ثم تحليل أثر العوامل المحددة لتركز السوق ذات العلاقة بمواصفات مكتب التدقيق من حيث الحجم و السمعة و الخبرة على جودة التقارير المالية و تحليل أثر العوامل المحددة لتركز السوق ذات العلاقة بمواصفات العميل من حيث الحجم و تفعيل نظام الحوكمة على جودة التقارير المالية.

(1-3) أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة التى تحقيق الأهداف التالية :

1- قياس درجة تركز سوق مهنة التدقيق الخارجي في الأردن.

2- بيان أثر العوامل المحددة لتركز سوق مهنة التدقيق في الأردن ذات العلاقة بمواصفات مكتب التدقيق على جودة التقارير المالية للشركات المدرجة في بورصة عمان

3- بيان أثر العوامل المحددة لتركز سوق مهنة التدقيق في الأردن ذات العلاقة بمواصفات العميل على جودة التقارير المالية للشركات المدرجة في بورصة عمان.

(1-4) أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة في أهمية المشكلة التي تطرحها و تساعد في تسليط الضوء على التركز في سوق مهنة التدقيق الخارجي و مسبباته و آثاره ، و تنبثق أهميتها من أهمية دور المدقق الخارجي في تحسين جودة التدقيق و بالتالي تعزيز ثقة مستخدمي التقارير المالية المدققة و المعروضة في التقارير المالية المنشورة ، و تخدم النتائج التي ستكشف عنها هذه الدراسة عدة جهات منها تلك المسؤولة عن تنظيم مزاولة مهنة المحاسبة القانونية مثل: مجلس المهنة و جمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين و غيرها من الجهات التي تهدف إلى الرقابة على المهنة و الأعضاء و الحفاظ على سلوكيات المهنة و شرفها و الجهات الأخرى المستخدمة للبيانات المالية المدققة كالمستثمرين و المقرضين و المحلليلن الماليين و العملاء و غيرهم من الأطراف ذات الصلة التي تتقاطع مصالحهم جميعا في نقطة واحده ألا وهي الحصول على تقارير مالية ذات جودة عالية يمكن الإعتماد عليها.

(1-5) أسئلة الدراسة وفرضياتها:

- اسئلة الدراسة :

من واقع مشكلة الدراسة والتي تتمحور حول دراسة ظاهرة التركز في سوق مهنة التدقيق الخارجي في الأردن ستحاول الدراسة الأجابة عن الأسئلة التالية :

السؤال الرئيس الأول:

ما مدى التركز في سوق مهنة التدقيق الخارجي في الأردن؟

السؤال الرئيس الثاني:

هل يوجد أثر للعوامل المحددة لظاهرة التركز ذات الصلة بمواصفات مكتب التدقيق على جودة التقارير المالية التي تصدرها الشركات الخاضعة للتدقيق؟

و ينبثق عن هذا السؤال الرئيس الثاني الأسئلة الفرعية:

2.1 هل يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لحجم مكتب التدقيق على جودة التقارير المالية ؟

2.2 هل يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لسمعة مكتب التدقيق على جودة التقارير المالية ؟

2.3 هل يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لخبرة مكتب التدقيق على جودة التقارير المالية ؟

السؤال الرئيس الثالث:

هل يوجد أثر للعوامل المحددة لظاهرة التركز ذات الصلة بمواصفات العميل على جودة التقارير المالية التي تصدرها الشركات الخاضعة للتدقيق؟

3.1 هل يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لحجم شركة العميل على جودة التقارير المالية ؟

3.2 هل يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لوجود نظام حوكمة فعال لدى شركة العميل على جودة التقارير المالية ؟

–

فرضيات الدراسة

الفرضيات الرئيسية :

الفرضية الرئيسة الأولى:

H01: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للعوامل المحددة لظاهرة التركز ذات الصلة بمواصفات مكتب التدقيق على جودة التقارير المالية التي تصدرها الشركات الخاضعة للتدقيق.

و يتفرع عنها الفرضيات الفرعية التالية :

H01-1 : لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لحجم مكتب التدقيق على جودة التقارير المالية.

H01-2 : لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لسمعة مكتب التدقيق على جودة التقارير المالية.

H01-3: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لخبرة مكتب التدقيق في مجال نشاط العميل على جودة التقارير المالية.

الفرضية الرئيسة الثانية:

H02: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للعوامل المحددة لظاهرة التركز ذات الصلة بمواصفات العميل على جودة التقارير المالية التي تصدرها الشركات الخاضعة للتدقيق.

و يتفرع عنها الفرضيات الفرعية التالية :

H02-1: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لحجم العميل على جودة التقارير المالية.

H02-2: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لوجود نظام حوكمة فعال لدى شركة العميل على جودة التقارير المالية.

(6-1) حدود الدراسة

- الحدود الزمانية : أجريت هذه الدراسة إعتمادا على التقارير و المعلومات الخاصة بعام 2014.
- الحدود المكانية : أجريت هذه الدراسة على الشركات المدرجة ببورصة عمان.

(7-1) محددات الدراسة

لم تستطع الباحثة الحصول على التقارير المالية للشركات ذات المسؤولية المحدودة و الشركات المساهمة الخاصة لتكوين صورة أشمل عن تركز سوق مهنة التدقيق و اقتصرت الدراسة على الشركات المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية و التي توفرت تقاريرها المالية الخاصة بعام 2014 على موقع هيئة الأوراق المالية الإلكتروني بشهر آذار 2016 و بلغ عددها 217 شركة.

(8-1) مصطلحات الدراسة:

مكتب التدقيق: المكتب الذي يزاول مدقق الحسابات المهنة من خلاله و المسجل لدى دائرة مراقب الشركات في وزارة الصناعة و التجارة. (قانون الأوراق المالية ، مادة 8 المعدلة)

جودة التقارير المالية المدققة : و يقصد بها "خلو تلك التقارير من التحريفات الجوهرية و إعطائها صورة حقيقة و عادلة عن المركز المالي للشركة و بالتالي إرتفاع قدرتها التنبؤية على تقييم الوضع الحالي و المستقبلي للشركة". (علام،2011)

الشركات الأربع الكبار Big Four: شركات التدقيق الأكبر في العالم و التي تستحوذ على الحصة السوقية الأعلى عالميا في سوق مهنة التدقيق و هي : Deloitte ، Ernst & Young & Touch ، KPMG ، Price Waterhouse-Coopers.

تركز سوق مهنة التدقيق الخارجي : إستحواذ عدد قليل من الشركات أو المؤسسات على الحصة الأكبر و الأهم من إجمالي سوق المهنة و التي يمكن قياسها وفق عدة مؤشرات أهمها نسبة التركز

(Concentration Rate) و الحصة السوقية أو باستخدام (Number of Assignments) أي عن طريق عدد الشركات التي يتولى المكتب تدقيقها منسوبة الى العدد الإجمالي للشركات المحلية الخاضعة للتدقيق (القرني، 2015).

الفصل الثانـي

الأدب النظري والدراسات السابقة

(2-1): المقدمة

(2-2): أهمية و أهداف التدقيق

(2-3): نشأة و تطور مهنـة التدقيق في الأردن

(2-4): تركز سوق مهنـة التدقيق و العوامل المحددة لهذا التركز

(2-4-1): مفهوم تركز السوق

(2-4-2): تركز سوق مهنـة التدقيق في العالم

(2-4-3): العوامل المحددة لتركز سوق مهنـة التدقيق

(2-5): جودة التقارير الماليـة

(2-5-1): أهميـة التقارير الماليـة

(2-5-2): مفهوم جودة التقارير الماليـة

(2-5-3): انواع تقرير المدقق حسب الرأي:

(2-5-4): الإفصاح المحاسبي

(2-5-5): جودة الأرباح

(2-6): الدراسات السابقة

(2-7): ما يميز الدراسة الحاليـة عن الدراسات السابقة

الفصل الثاني

الأدب النظري والدراسات السابقة

(2-1) المقدمة

تزايد دور مهنة تدقيق الحسابات في العالم ككل وذلك من خلال ما تقوم به مكاتب وشركات التدقيق من أعمال مختلفة سعياً في إبداء الرأي حول أعمال الشركات المختلفة من خلال النظر في قوائمها المالية، حيث يساهم علم تدقيق الحسابات في ترشيد قرارات هذه المنشآت نحو الأفضل مما ينعكس على أدائها المستقبلي و يوجهها نحو تحقيق أهدافها المنشودة.

وفي ذات السياق فإن سوق التدقيق في الأردن شهد تطوراً ملحوظاً في الآونة الأخيرة مما دفع المكاتب العاملة فيه الى الارتباط في مكاتب أخرى كبيرة عالمية ولها سيطرة في دولها الأصلية، مما ألقى على عاتق هذه المكاتب السعي قدماً نحو تحسين خدماتها أملاً في الوصول الى حصة سوقية كبيرة مما قد يشكل بالتبعية تركزاً في سوق تدقيق الحسابات الأردني كما هو الحال في أغلب الدول حول العالم.

من هنا فقد دأبت الباحثة في هذه الدراسة وفي الإطار النظري الى استعراض العديد من المواضيع المهمة في كل من التدقيق و تركزه اضافة الى أثره على جودة التقارير المالية، وعليه فقد تناولت في هذا الإطار كل من أهمية وأهداف التدقيق ، كما وتناولت الباحثة نشأة التدقيق في الأردن والمكاتب العاملة فيه والتي تمثل عينة هذه الدراسة ، وفي ذات السياق فقد تطرقت الباحثة لمفهوم التركز وماهيته وارتباطاته في مهنة التدقيق، في حين أنها حددت العوامل المحددة في تركز السوق من خلال تحديدها لمواصفات مكاتب التدقيق من سمعة وخبرة اضافة للحجم، والمواصفات

الخاصة بالشركات غرض التدقيق والمتمثلة في حجمها وتوافر نظام فعال للحوكمة فيها، من هنا انتقلت الباحثة في هذه الدراسة الى عرض للتقارير المالية وأنواعها وأهميتها وجودتها وصولاً الى أنواع تقارير المدقق من حيث إبداء الرأي الفني وذلك للتوصل الى هدف الدراسة والمتمثل في تحقيق أهدافها وبيان العوامل المحددة لتركز سوق مهنة التدقيق الخارجي في الأردن وأثرها على جودة التقارير المالية، وقد تناولت الباحثة العديد من الدراسات العربية والأجنبية ذات الصلة في موضوع دراستها.

(2-2) أهمية و أهداف التدقيق

تعود أهمية مهنة التدقيق الى كونها وسيلة لا غاية، وتهدف هذه الوسيلة الى خدمة العديد من الطوائف التي تستخدم القوائم المالية المدققة وتعتمدها كمرجع في إتخاذ قرارتها ورسم سياساتها، كما نجد بأن إدارات المنشآت تعتمد إعتماداً كبيراً على التقارير المحاسبية في وضع خططها المختلفة. (نظمي والعزب،2012، ص15) وتتجلى أهمية التدقيق بأنها تمثل أحد الوسائل التي تقوم بخدمة الكثير من الجهات ذات المصلحة والعلاقة مع المنشأة، سواء كانت هذه الجهة طرف داخلي أو خارجي، اذ تساعد التقارير الصادرة عن المدققين المنشآت في اتخاذ قراراتهم المختلفة والتي يعتمد عليها في رسم الخطط المستقبلية بناءاً على التقارير المحاسبية و أدى هذا التطور الذي شهدته مهنة التدقيق الى رفع مساهمتها في تقديم خدمات إدارية إلى جانب الخدمات المالية، واتساع نطاقها ليشمل مراجعة وفحص وتقييم كافة الأنشطة والعمليات في سبيل خدمة المنظمة لمساعدتها في تحقيق أهدافها(الخطيب، والرفاعي، 2008، ص194).

وتأتي أهمية مهنة التدقيق كونها جزءاً رئيسياً من عملية الإتصال بين معدي التقارير المحاسبية وصناع القرار، حيث تساعد في كل من ضبط الجودة في المنشأة وتوفير المصداقية للتقارير

المالية وموثوقيتها لا سيما بأن عملية التدقيق تم إعدادها من قبل شخص مستقل محايد سعياً لتطوير الأداء بشكل أفضل (Christensen, 2010)، حيث أظهرت العديد من الأبحاث أن نتائج التدقيق يعتمد عليها بشكل كبير في المنشآت وخاصة عند النظر الى العديد من الجوانب كتمويل المنشأة من القروض أو جذب المستثمرين الجدد لشراء أسهمها، حيث أن هذه النتائج تساعد في تقليل بعض المشاكل التي تواجه عملية التمويل (Kim, et,al, 2011).

من هنا تلعب مهنة التدقيق دوراً مهماً في توجيه المنشآت في استغلال مواردها وإتخاذ القرارات الاقتصادية الحكيمة والرشيدة، ووضحت المعايير إطار لإعداد التقارير المالية وعرضها لخدمة عدد من الفئات المستخدمة لهذه القوائم المالية و من خلال ما حدده هذا الإطار في بيان طبيعة المعلومات التي تحتاجها كل فئة من هذه الفئات على النحو التالي (أبو نصار و حميدات،2014):

1- الموظفون: تتمثل احتياجات الموظف لنتائج عملية التدقيق في المعلومات التي تتعلق بمدى الأمان الوظيفي له، ومدى تحسنه الوظيفي مستقبلاً، بالاضافة الى العديد من المعلومات الأخرى التي تساعد في تحقيق مطالبه حيال تطوير أوضاعه الوظيفية.

2- المستثمرون الحاليون والمحتملون : وتتمثل احتياجات هذه الفئة في كل ما يتعلق في مستويات أرباح المنشأة المستثمر بها إضافة الى سعر أسهمها وتغيره ومقارنتها بأسهم الشركات الأخرى، وحجم توزيعات الأرباح الحالية والمستقبلية. وأية معلومات أخرى تساعد المستثمرين في تقييم كفاءة المنشأة وأداءها وسيولتها .

3- العملاء : وتتمثل احتياجاتهم من المعلومات التي تتنبأ بأوضاع الشركة المستقبلية وقدرتها على الاستمرار في عملياتها وأنشطتها سواء بما تقدمه من خدمات أو ما تنتجه من سلع.

4- الموردون والدائنون : وتحتاج هذه الفئة لمعلومات تساعدها في عملية تقدير ما اذ كانت المنشأة ستكون قادرة على سداد ديونها والوفاء بإلتزاماتها بشكل جيد مما يشكل لديهم اطمئنان كافي لتزويدها بكل ما هو مطلوب بشكل مستمر.

5- المقرضون : ويتمثل احتياجات هذه الفئة لمعلومات مالية تساعدها في تقييم وتقدير قدرة الشركة المقرضة محل التدقيق على توفير النقدية اللازمة لسداد أصول ديونها وقروضها إضافة الى الفوائد المترتبة عليها بالوقت المتفق عليه.

6- الجمهور : وتكمن احتياج هذه الفئة في المعلومات التي تخص الأطراف جميعها، اضافة لمعلومات خاصة أخرى اضافية يكون من الصعب توافرها في القوائم المالية ذات الغرض العام والمفصح عنها في ايضاحاتها.

7- الحكومة والجهات التي تنظم عمل المنشأة : وتتمثل احتياجات هذه الفئة في ما تتطلبه من بيانات دقيقة ودورية لمتابعة نشاط المنظمات ومدى التزامها بمسؤولياتها الاجتماعية كالمساهمة في خطط التنمية واستيعاب قدر من العمالة (الخطيب، والرفاعي، 2008، ص194)، اضافة الى بيان التزام هذه المنشأة بالقوانين ذات العلاقة في عملها كقانون الشركات والضرائب ومدى مساهمتها في دعم الإقتصاد الوطني .

و تبلورت أهداف مهنة التدقيق في الفترة التي اعقبت الثورة الصناعية والتكنولوجية التي حركت مجتمعات الأعمال الشركات ودفعتها لتغيير أنشطتها البسيطة التقليدية الى أنشطة متنوعة جديدة، وتغير أشكال ملكيتها وانفصالها عن إداراتها. كما أصبح هدف التدقيق هو ما يظهر من نتائجه حيال المنشأة المدقق عليها وليس اكتشاف الغش والاحتيال بشكل خاص (الخطيب، والرفاعي،1998، ص 98).

و يلاحظ المتتبع لمهنة التدقيق أهميتها من خلال النظر الى التطور الكبير الحاصل في بيئة الأعمال والإنفتاح الاقتصادي على المستوى الدولي، ودخول العولمة كمفهوم عالمي والذي أثر على مهنة التدقيق مما أصبح يتطلب من المدقق تقديم خدمات وأهداف عصرية تتلائم مع بيئة الأعمال المتغايرة اضافة الى الهدف التقليدي والمتمثل في اكتشاف الأخطاء والغش وغيرها من الأهداف التقليدية ومن جملة هذه الأهداف ما يلي (المطارنة،2006،ص 19) و (نور، 2007، ص234) و(الرماحي،2009، ص20-21):

1- عملية التحقق من عدالة البيانات المحاسبية المثبتة في الدفاتر ودقتها ومصداقيتها، والتأكد من درجة اعتمادية المنشأة عليها.

2- محاولة اكتشاف الأخطاء والغش من واقع الدفاتر والسجلات المحاسبية، وتقليل فرص ارتكابها من خلال وضع اجراءات وضوابط خاصة للحيال دون ذلك.

3- السعي في التأكد من صحة وسلامة سير الأمور المالية في المنشأة واختبار دقة العمليات والبيانات المالية الواردة في السجلات مع إبداء الرأي المحايد حول مطابقتها للقواعد والاجراءات والأنظمة والتعليمات المعمول بها في المنشأة.

4- طمأنة مستخدمي القوائم المالية وإتاحة إتخاذ القرارات الرشيدة والمناسبة حيال إستثماراتهم.

و من الممكن تلخيص الأهداف العامة للتدقيق في نقطتين أساسيتين (Arens, et al. 2012) :

1- الحصول على تأكيد معقول أن التقارير المالية ككل خالية من الأخطاء الجوهرية سواء كانت ناشئة عن إحتيال أو خطأ ما يُمكن المدقق من إبداء الرأي إن كانت التقارير المالية مُعدة من جميع النواحي الجوهرية وفقا لإطار الإعداد المطبق.

2- أن يقدم المدقق تقريرا مكتوبا وفقا لما تنص عليه معايير التدقيق يتضمن رأيه الفني حول عدالة البيانات المالية ككل.

و تُصنف أهداف التدقيق أيضا حسب مستويات كل من العمليات و الأرصدة و العرض و الإفصاح كما يلي(Arens, et al. 2012) :

1- **أهداف تتعلق بمستوى العمليات** Transaction Related Audit Objectives: و هي التحقق أن العمليات المالية حدثت فعلاً و تخص المنشأة و تم توثيقها كاملة و تسجيلها بالقيم الصحيحة بدقة و تم ترحيلها و تصنيفها بالشكل السليم و بالتوقيت الصحيح و تعكس نتائج عمليات المنشأة خلال فترة زمنية معينة.

2- **أهداف تتعلق بمستوى الأرصدة** Balance Related Audit Objectives:

و من هذه الأهداف التحقق من الوجود أي أن الأرصدة المالية هي لعناصر ذات وجود فعلي سواء كان لهذه الأرصدة طبيعة ملموسة أو غير ملموسة و تخص المنشأة و التحقق من الإكتمال أي أن جميع الأرصدة تم تضمينها بالقوائم المالية بالكامل و بقيمها الصحيحه والتحقق من الدقة و التصنيف و الارتباط بين التفصيلات و التحقق أيضا أنها تعكس رصيد الحسابات في تاريخ معين أي التحقق من وجود الفاصل الزمني.

3- **أهداف تتعلق بمستوى العرض و الإفصاح** Presentation & Disclosure Related Audit Objectives:

و هي التحقق بأن عرض القوائم المالية هو عرضا عادلا صادقا لأثار المعاملات و الأحداث و الظروف الأخرى و أن جميع الأصول الظاهرة بالقوائم المالية مملوكة للمنشأه و أن جميع

الإلتزامات هي حقوق أو ديون على المنشأة و أن جميع عناصر القوائم المالية تم قياسها و عرضها و تصنيفها كاملة بدقة و بشكل صحيح و قابل للفهم و المقارنة وفقا لمتطلبات العرض و الإفصاح.

(2-3) نشأة و تطور مهنة التدقيق في الأردن:

كان أول ظهور لمكاتب التدقيق في الأردن عام 1944م وذلك عند تأسيس جورج خضر لمكتبه والذي قد اشتملت أعماله على الخدمات المحاسبية والتدقيق على الشركات في ذلك الوقت، وقد تطور هذا المكتب تدريجياً ليصبح فيما بعد شركة تدقيق تحت مسمى خضر ورمضان، ومن هنا تطورت المهنة فيما بعد في السوق الأردنية من خلال افتتاح مكاتب اخرى ساهمت في تحسين عمل التدقيق في الأردن كشركة سابا وشركاه، والتي قد انتقلت من القدس الى عمان عام 1948م وذلك بعد الأحداث السياسية التي المت في الضفة الغربية (ابوعياش، 2007).

وبعد ذلك الوقت تم افتتاح بعض مكاتب التدقيق المحلية والمكاتب الفرعية لشركات اجنبية مثل شركة رسل وشركاه (Russel & Co) وشركة (Whimney, Murrey & Co) في بداية خمسينيات القرن المنصرم (أحمد، 2003). من هنا كانت نشأة سوق مهنة التدقيق في الأردن والتي بدأت بحجم صغير من المكاتب العاملة حتى وصلت الى صورتها الحالية في وقتنا الراهن.

و عند النظر الى واقع مهنة التدقيق المحاسبي في الأردن فلا بد من الرجوع الى جمعية المحاسبيين القانونيين الأردنيين وذلك للتوصل الى بعض المعلومات الخاصة في هذه المهنة، وعليه فقد بينت الأرقام الورادة في سجلات الجمعية عمل ما يقارب (289) مكتب، اضافة الى عدد المدققين المرخصين والعاملين حالياً والذين يمتلكون عضوية في الجمعية ما يقارب (383)

عضـو، حيث أن هؤلاء المدققين يحملون شـهادات علميـة عُليا (بكالوريوس، ماجستير، دكتوراة)، اضـافة الـى حملهم للشـهادات المهنيـة (CPA)، (JCPA) ودورات تدريبيـة مختلفـة (موقـع جمعيـة المحاسبين القانونيين الأردنيين على شبكة الإنترنت : (http://jacpa.org.jo،2016).

وكان للتطور المشـهود في المجـالات كافة داعمـاً أساسياً في تطور مهنـة التدقيق فـي العالم بشكل عام في الدول وفي الأردن بشكل خاص، حيث تعد مهنة التدقيق من القطاعات التـي رافقت جميع الأعمال والشركات، وعند النظر لتطور هذه المهنة فإنها قد مرت تشريعياً بمراحل عديدة منذ قيام إمارة شرقي الأردن عام 1921م، ولكنها لم تكن مبلورة بشكل واضـح الـى عند صـدور قانون مزاولـة مهنـة تدقيق الحسابات الأردنـي رقم (10) لسنة 1961م، حيث حدد هذا القانون المرجعيـة القانونيـة لمهنـة التـدقيق. كمـا وقـد حـددت بنـوده فـي كـل مـن واجبـات المـدققين ومهـامهم ونطـاق عملهم، وعليه فقد تناول المشرع الأردني مهنة تدقيق الحسابات في العديد من القوانين ذات الصلة ومنها قـانون الشركات رقم (12) والصـادر سنة 1964م وتعديلاتـه والذي بين وحدد العلاقة بين مـدقق الحسـابات والاطـراف ذات العلاقـة المعنيـة، اضـافة الـى تشـريع عمليـة التـدقيق والزاميتهـا للشركات المساهمة في الأردن (http://jacpa.org.jo،2016).

ونظراً لتطـور الحيـاة الاقتصـادية وازدهاراها لا سيما فـي ثمانينيـات القـرن الماضـي، وضـرورة وجـود قـانون خـاص لمهنـة التدقيق صـدر قـانون مهنـة تدقيق الحسـابات رقم (32) لسنة 1985م، والذي أوجد من خلاله انشاء جمعية خاصـة تحت مسمى جمعية المحاسبيين القانونيين في الأردن، حيث سعى هذا القانون الى تنظيم مهنة التدقيق من جديد (أبو عياش، 2007). وفـي السياق ذاتـه فـلا بـد لنـا من استعراض القوانين والتشريعات التـي تنظم عمل مهنـة التدقيق والمكاتب والشركات الخاصة في هذا المجال في الأردن كالتالي :

1- قانون الشركات الأردني رقم (22) لسنة 1997م.

2- قانون الأوراق المالية وبورصة الأوراق المالية رقم (76) لسنة 2002م.

3- قانون تنظيم مهنة المحاسبين القانونيين الأردنيين رقم (73) لسنة 2003م.

4- نظام مزاولة مهنة المحاسبة القانونية الأردني رقم (7) لسنة 2006م.

من هنا وعند النظر لواقع مهنة التدقيق في الأردن فقد كانت هنالك العديد من العوامل التي ساعدت على التطور والنمو لهذه المهنة (عبدالله، 2000، ص 123) وهي :

1- توسع المشروعات الاقتصادية الأردنية وزيادة حجمها.

2- ظهور شركات الأموال (المساهمة) والتي أدت بدورها بضرورة فصل الملكية عن الإدارة.

3- سن بعض التشريعات وإصدار بعض القوانين الخاصة كقانون الشركات وتعديلاته وقوانين الضريبة.

4- الدعوة الى تبني معايير المحاسبة والتدقيق الدولية اعتباراً من عام 1990م والذي ترجم الى عضوية جمعية المحاسبيين القانونيين الأردنيين حيث تم اعتماد هذه المعايير في الجلسة رقم (54) في تاريخ 1989/3/19م.

5- دخول الأردن كعضو في منظمة التجارة العالمية الحرة حيث تضمنت هذه العضوية الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات (GATTS) والتي حفزت التنافسية في قطاع الخدمات المحاسبي.

(2–4) تركز سوق مهنة التدقيق و العوامل المحددة لهذا التركز

(2–4–1) مفهوم تركز السوق

يقصد بتركز السوق سيطرة عدد محدود من الشركات العاملة ضمن سوق معين على الحصة الأكبر من إجمالي إنتاج أو مبيعات هذا السوق (http://www.investopedia.com) ويمكن تعريف مفهوم التركز على أنه "عملية التكتل في القوى الاقتصادية التي تتم في معظم القطاعات الاقتصادية وخاصة في القطاع الصناعي ولاسباب متنوعة" (Moeller and 2009 , Hoellbacher) ، و عُرف أيضاً على انه ذلك العامل المهم في توسيع الحصة السوقية في القطاعات التي تعتمد على الإنتاجية سواء من خلال تقديم السلع أو الخدمات و يعكس هذا المفهوم استخدام المؤسسات التقنيات الحديثة و المتقدمة لزيادة الكفاءة و إضافة ميزة تنافسية من شأنها زيادة حصتها السوقية . (Ginevicius and Cirba, 2009) ، و يشير هذا المفهوم أيضا في نطاقه الضيق الى زيادة حصة بعض الشركات من السوق دون شركات أخرى (Ginevicius and Cirba, 2009).

وقد تم تناول موضوع التركز من جوانب مختلفة في العديد من القطاعات الاقتصادية من خلال دراسة محددات التركز و النتائج التي تترتب على ذلك ، وقد بين (Porter,2008) ان تركز السوق يمكن ان يفسر كمنفعة تنافسية استراتيجية للمنشات.

ويعد سوق مهنة تدقيق الحسابات من الأسواق العاملة في البيئة الاقتصادية والتي ينظر اليه كقطاع متكامل يمكن احتساب نسب التركز الخاصة به، حيث اشار بعض الباحثين الى مفهوم التركز في مكاتب التدقيق على أنه استحواذ المكاتب الكبرى على السوق واحتكار العمل فيه،

حيث تمتلك هذه المكاتب المعرفة والخبرة في القطاعات المدقق عليها وعليه فإنها ستحصل على حصة سوقية أكبر من غيرها (Lenz, et al. 2006) , (Stefani, 2006).

ولإحتساب درجة التركز فإنه لا يوجد طريقة معينة مقبولة عالميا لقياس درجة تركز السوق في قطاع التدقيق(Francis et al, 2012) إلا أن هناك العديد من النماذج المستخدمة لقياس درجة تركز السوق و التي تعتمد على الحصة السوقية للشركات المسيطرة مثل مؤشر HHI – Hirschman–Herfindahl indices ، الحصة السوقية MS ، و نسبة التركز four-firm ratio concentration . (http://www.investopedia.com) .

و بالرغم من ان مهنة التدقيق تصنف من النشاطات الخدمية اي ضمن قطاع الخدمات إلا اننا نجد ان نشاط التدقيق لا يختلف عن بقية الانشطة في القطاعات الاخرى و أن الشركات الأربع الكبار تسيطر على سوق المهنة عالميا من خلال حصولها لأكبر نسبة إيرادات في السوق و من خلال المستوى العالي و المميز لكفاءة العاملين فيها مما يجعل من الصعب على شركات التدقيق الأخرى منافستها بسهولة (Francis et al, 2012)، مما يأكد رأي Porter (2005) أعلاه أن على مكاتب التدقيق الأخرى العمل على رفع كفاءة عملها للقدرة على المنافسة.

(2–4–2) تركز سوق مهنة التدقيق في العالم

يتجه سوق مهنة التدقيق في العالم خلال الـ 25 سنة الأخيرة نحو التركز ، و زاد أثره جراء اندماج بعض الشركات و خروج شركات أخرى مثل Arthur Anderson حتى أصبح هناك أربع شركات تدقيق كبرى تسيطر على الحصة الأكبر من شركات المساهمة العامة في العالم و يوضح الشكل رقم (2–1) التحولات التي حدثت بين شركات التدقيق الكبرى لتنخفض من الثمانية الكبار إلى الأربع الكبار .(Wikipedia, audit firms, 2016) ، (Velte, 2012).

الشكل رقم (2−1)

يوضح إندماجات شركات التدقيق الكبرى



وأولت الكثير من الحكومات في العالم إهتمامها بهذه الظاهرة و أبدت قلقها حول توجه سوق مهنة التدقيق بالعالم و خصوصا بعد الأزمة المالية إلى ظاهرة التركز ، فأصدرت لجنة الشؤون الإقتصادية التابعة لمجلس اللوردات البريطاني تقريرا بهذا الخصوص في عام 2010 ، تناول عدة محاور منها أثر هذا التركز على المنافسة و مدى ملاءمة التشريعات و المعايير التقليدية لمستجدات السوق ، كما تناولت دور الشركات الأربع الكبار على عملية التدقيق على البنوك قبل و خلال فترة الأزمة المالية ، و جاءت توصيات هذا التقرير لمكتب شؤون التجارة و هيئة المنافسة البريطانية بضرورة البحث حول هذه الظاهرة و من ثم تحليل أثارها السلبية و الإيجابية على المهنة، و حثت بإتخاذ التدابير اللازمة و مراجعة التشريعات الخاصة لتأكيد تطبيق مبدأ التحفظ كأساس لعملية التدقيق من أجل تعزيز المحتوى الإعلامي للتقارير المالية للبنوك دعما للإستقرار المالي و الإستمرارية.(House of Lords, 2011).

و في العام نفسه أصدر الإتحاد الأوروبي تقريره (دروس من الأزمة الإقتصادية) و الذي أشار فيه أيضا لظاهرة التركز و دعا الحكومات الأوروبية لتقديم إقتراحات لتنمية الشركات المحلية في سوق مهنة التدقيق و مراجعة القوانين ذات العلاقة.(Green Paper, 2010).

و أثبت تقرير (Oxera, 2007) هيمنة الشركات الأربع الكبار Big4 على سوق مهنة التدقيق في الدول الأوروبية و الولايات المتحدة ، و مع أنه أشار إلى إرتباط هذه الهيمنة بالمزايا التي توفرها هذه الشركات من زاوية الحرص المتوقع منها على تحقيق متطلبات الجودة لعملية التدقيق و من ثم الآثار الإيجابية التي ستنعكس على الأسعار السوقية لأسهم الشركات المدرجة في أسواق المال إلا أنه أيضا سلط الضوء على خطورة مستقبل هيكلة السوق في حال خروج أحد هذه الشركات الكبار و انخفاض عددها إلى ثلاثه أو أقل ، و أشار التقرير أيضا أن من أسباب هذا التركز إرتفاع محددات دخول السوق لشركات التدقيق المتوسطة الحجم بسبب إرتفاع كلف رأس المال و عدم قدرتها على التوسع عالميا ، كما أشار التقرير أن هذا التركز قد أدى الى تضبيق نطاق إختيار المدقق الخارجي أمام لجان التدقيق لقلة البدائل، كما أدى هذا التركز لارتفاع كلفة و أتعاب التدقيق.

و تركز الأسواق ظاهرة مبنية على اسباب و عوامل و ليست حدثا عشوائيا و قد يكون لها آثار سلبية و إيجيابية تبعا لنوعية السوق ، درجة نمو السوق و إستجابة جميع الأطراف ذات العلاقة في السوق.

و بناءا على ما تقدم ترى الباحثة أن من أهم عوامل زيادة التركز في سوق مهنة التدقيق هو سلوك العميل و تفضيله للتعامل مع مكتب تدقيق بعينه بسبب مواصفات قد تكون ذات علاقة بالعميل نفسه و / أو مكتب التدقيق.

(2-4-3) العوامل المؤثرة في تركز سوق مهنة التدقيق :

أولا : العوامل المتعلقة بمواصفات مكتب التدقيق

هنالك العديد من المواصفات الخاصة في مكاتب التدقيق سواء الدولية منها أو المحلية ، والتي تؤثر بشكل ملحوظ على عملية التدقيق والاجراءات الخاصة بها . حيث أنه كلما امتاز مكتب التدقيق في مواصفات جيدة انعكس ذلك على أدائه و عزز من قدرته التنافسية في بيئة الأعمال والتي تتصف في التنافسية الشديدة و في مجال التدقيق خاصة .

وعليه فأننا في هذا الجانب سنتناول كل من حجم مكتب التدقيق وخبرته وسمعته وأثرها على جودة التقارير المالية مما يساهم في سيطرة المكاتب على سوق التدقيق وتركز هذه المهنة .

1- حجم مكتب التدقيق:

يعد حجم مكتب التدقيق من الأمور المهمة في سوق مهنة التدقيق حيث يلعب حجم المكتب وعدد أفراده وانتشاره جغرفيا دورا مهم في قدرته على المنافسة بشكل أفضل في سوق مهنة التدقيق وتحقيق الجودة المطلوبة . كما وان حجم مكتب التدقيق يجعل منه قادرا على مواجهة الضغوطات الناشئة من الطلب على خدماته , لا سيما المكاتب الدولية منها (البكوري,2014), من هنا فانه كلما كان حجم المكتب التدقيق اكبر كلما قلت انتهازيته وارتفعت مستوى جودة التدقيق فيه (عيسى ,2008) واشارت بعض الدراسات الى ان حجم مكتب التدقيق يعد مؤشرا يمكن استخدامه في قياس جودة التدقيق والتقارير الصادرة من خلاله (المطارنة,2014).

وحيث أن حجم مكتب التدقيق يمكن له أن يكون عاملا من عوامل التركز الخاصة بسوق مهنة التدقيق حيث أن مكاتب التدقيق الكبرى تتمتع في صفات تميزها عن باقي

المكاتب الاخرى من حيث التخصص في عملية التدقيق و القدرة على تلبية إحتياجات العميل معما كانت معقدة أو متخصصة اذ يعد التخصص امر مهما في عملية المكاتب العاملة في هذا المجال (Beasley and petroni,2001).

كما أن حجم مكتب التدقيق في العادة يساهم في توفير تنوع في الخدمات المقدمة للعملاء بشكل أفضل (ابو زر وطه ,2012) ، في حين أن المكاتب الكبرى تقدم خدمات تدقيق أكبر ، وتعمل بايجاب على خدماتها المقدمة (التويجري والنافعامي، 2008) مما سيؤثر حتما في القرارات المتخذة من قبل ادارات الشركات المدقق عليها في عملية تعيين مكتب التدقيق الذي سيقوم بالتدقيق عليها ومدة العقد الذي سيحرره كل من المكتب وهذه الشركة (صيام ,2003) و (سرطاوي ,2011) .

و قد افترضت العديد من الدراسات أن مكاتب التدقيق الأربعة الكبرى (Big 4) تقدم خدمات تدقيق ذات مستوى أعلى من الجودة مقارنة مع المكاتب الأخرى العاملة في سوق التدقيق، حيث أن المكاتب الأربعة الكبرى تسعى دائماً للحفاظ على سمعتها في السوق وحمايتها، من هنا فقد أيدت ودعمت نتائج هذه الدراسات أن هذه المكاتب تكون لها قدرة أكبر على اكتشاف ممارسات ادارة الأرباح وتمهيد الدخل غير المسموح به والطرق غير المشروعة من أي مكاتب أخرى عاملة في هذا القطاع (Bockwoldt, 2010: Krishnan and Zhang, 2013 : Kraub et al., 2015).

في حين ذهبت العديد من الدراسات الأخرى في إفتراضها الى أن الشركات الخاضعة لعمليات التدقيق والتي تحظى بسمعة وشهرة جيدة في قطاعاتها يفضلون مكاتب التدقيق الكبرى (Big 4) ذات الحجم و الانتشار العالمي والتي تسيطر على سوق التدقيق.

2– سمعة مكتب التدقيق .

تعتبر سمعة مكاتب التدقيق من العوامل الفاعلة لتركز مهنة التدقيق في شركات ومكاتب معينة دون أخرى، وصفة هامة لا بد من النظر اليها بشكل جدي من قبل الشركات المختلفة عند اختيارها لمكتب التدقيق الذي سيقوم بالتدقيق عليها، حيث تناولت العديد من الدراسات في الآونة الأخيرة موضوع شهرة وسمعة مكاتب التدقيق وأثرها في جودة مهنة التدقيق العالمية بشكل خاص و بالتالي جودة تقاريرها المالية . حيث اثبتت بعض من هذه الدراسات الى وجود أثر ايجابي لسمعة مكتب التدقيق وتوجه نظر الشركات المدقق عليها لإختيار المكاتب التي تتحلى بسمعة مهنية سوقية جيدة دون أخرى (Krishnan et al., 2005)؛ (Francis and Ke, 2006)

في حين ينظر الى مكاتب التدقيق ذات السمعة الجيدة والمشهورة عالمياً على أنها الخيار الأمثل للشركات التي تبحث عن تدقيق أفضل لنتائج أعمالها ولما تقوم به من خدمات، وذلك للنظر الى نتائج أعمالها و إبداء الرأي الفني الصحيح بناءاً على تقاريرها المالية السنوية (Choi et al., 2010). حيث يستفاد من تقارير التدقيق ونتائجها في عمليات اتخاذ القرارات في الشركات مما سينعكس بالإيجاب على أعمالها المستقبلية.

وبشكل عام فإنه من المهم أن تقوم الشركات بمختلف أنواعها بدراسة مكاتب التدقيق المتاحة لها في السوق والنظر الى وظائفها وسمعتها والمستوى التي تتمتع به ومدى حصتها من سوق التدقيق والنظر الى الشركات الأخرى المتعاملة معها (Chen et al,. 2012) لما لهذه الخطوة من أهمية بالغة عند اختيار مكتب التدقيق الذي ستقوم بإعتماده ، و النظر الى سمعة مكتب التدقيق من قبل الشركات الكبرى والتي تطلب خدمة التدقيق ذات الجودة العالية تساعد مكاتب التدقيق الى السعي وراء تحسين خدماتها والتركيز على زيادة ونمو سمعتها وشهرتها في الأسواق

مما يؤدي الى الإحتفاظ بالعملاء الحاليين اضافة الى جذب العملاء الجدد من الشركات ومنظمات الأعمال، وضمان ربحيتها وأتعابها نظير هذه الخدمات التي تقدمها لهم، وأن عدم الإهتمام في سمعة المكتب قد يؤدي الى فشل استحواذه على حصة سوقية و ربما قد يؤدي الى فشل التدقيق والقصور في الخدمات اضافة الى خسارة هؤلاء العملاء في حال عدم تجديد عقد التدقيق (Francis et al.,2015).

وعليه فإن خدمات التدقيق تمتاز بالعديد من الخصائص غير الملموسة والتي تتأثر في عوامل عديدة منها سمعة مكتب التدقيق وشهرته والتي تعتبر من أهم العوامل التي ترتبط في جودة التدقيق ومدى الطلب عليه (دعبول وأيوب، 2003، ص28). كما وأن السمعة الجيدة تؤثر تأثير مباشر في الطلب على مكتب تدقيق دون آخر (القيق، 2012).

وهذا الأمر يساهم بديهياً في تركز مهنة التدقيق لشركات معينة في السوق العاملة به، حيث أشار كل من التويجري والنافعابي (2008) الى وجود ثلاثة عوامل رئيسية في تفضيل الشركات لمكاتب التدقيق التي تم اختيارها للقيام بمهمة التدقيق عليها وهي :

1- التعامل المسبق مع المكتب .
2- السمعة والشهرة لمكتب التدقيق.
3- أتعاب التدقيق المتفق عليها.

وتأكيداً على ما تقدم فإنه هنالك العديد من الدراسات التي تناولت موضوع سمعة مكاتب التدقيق وأثرها في مهنة تدقيق الحسابات والتقارير الصادرة عنها اضافة الى جودتها حيث أشار كل من Siknner and Srinivasan (2012) في دراستهم التي تناولت الموضوع ذاته بأن لسمعة مكتب التدقيق أثر كبير في عملية التدقيق على الشركات المختلفة، وأن سمعتها أيضاً تعد عاملاً من العوامل التي تساعد في جذب العملاء والاحتفاظ بهم ضمن هذه المهنة وأن وجود علاقة على

المدى البعيد من بين كل من مكتب التدقيق والشركة المدقق عليها تساهم في جودة التقارير المالية وأن العلاقة قصيرة الأجل قد تؤثر في جودة هذه التقارير (Francis et al., 2015) و من وجهة نظر الإدارات فإن العمل مع مكتب تدقيق ذو سمعة جيده يضفي على قوائمها المالية سمعة جيدة بالتبعية و تكون تقارير الشركات أكثر قبولا من قبل المستثمرين (Barton, 2005).

وعليه فإن سمعة مكاتب التدقيق تعتمد عادة على العديد من المقومات لبناءها مثل السلوك الأخلاقي للمدقق الذي يقوم في هذه العملية، اضافة الى استجابة المكتب لرغبات العملاء من الشركات وما يقوم به تجاه تطوير خبرات كادره، ولعل هذه المقومات تلعب دوراً ايجابياً في بناء سمعة وشهرة مكاتب التدقيق (Le Fond, et al., 2008).

ومن هذا المنطلق يوجد عدة متغيرات رئيسية تؤثر في سمعة مكاتب التدقيق والتي يمكن حصرها بالآتي:

1- التقنيات المستخدمة في مكتب التدقيق، فكلما استخدم المكتب تكنولوجيا معلومات حديثة وبرامج حاسوبية عالية الأداء كلما تأثرت سمعته في سوق التدقيق (نجم،2012).

2- الدعاوي المرفوعة والقضايا المقامة ضد مكتب التدقيق (البكوري،2014)، والجزاءات التأديبية المنفذة في حقه من الجهات الرسمية والرقابية المختلفة (ابراهيم، 2009، ص88).

3- التخصص بالخدمة المقدمة للعملاء من الشركات، حيث تقوم مكاتب التدقيق ذات التركز العالي والمسيطرة على الأسواق في تقديم خدمة التدقيق ضمن اختصاصات معينة ومحددة مما يكسبها المعرفة والالمام الكبيريين في القطاعات المتخصصة بها كقطاع البنوك والقطاع الصناعي وغيرها من القطاعات حيث تنبع هذه المعرفة عندما يقوم المكتب بانشاء قاعدة بيانات خاصة في تدقيق قطاع معين ويقوم بهيكلة البيانات وتنظيمها وتحليلها واسترجاعها وقت الحاجة اليها، او عند استلام التدقيق على شركات مشابهة (أبو عيسى، 2008).

و سمعة مكتب التدقيق ما هي الا انعكاس لصورة هذا المكتب من وجهة نظر العملاء و السوق و هذه السمعة تكتسب و تتراكم خلال الزمن من التميز بالاعمال بشكل حرفي و الجودة في الخدمات المقدمة (Aronmwan,2013) و يأكد Gregory and Jeanes (2013) أن الجودة هي المقياس الرئيس لسمعة مكتب التدقيق ، و قد صنفت العديد من الدراسات مكاتب التدقيق الى صنفين مكاتب ذات سمعة (شهرة) جيدة ، و مكاتب بدون سمعة و صنف باحثون أخر المكاتب حسب التصنيفات العالمية كالأربع الكبار و الثماني و غيرها من تصنيفات و اكتسبت المكاتب الأربع الكبار الحصة الأكبر من حيث السمعة بين مكاتب التدقيق حول العالم (Aronmwan,2013) ، و في هذا الخصوص بينت DeAngelo (1981) أن المكاتب الثمان الكبار تحرص جيدا على الحفاظ على جودة أعمالها للمحافظة على سمعها السوقية لأنه و من وجهة نظرها ستخسر هذه المكاتب خسارة هائلة في حين حدوث أي خطأ قد يشكك في سمعة جودة أعمالها .

3-خبرة مكتب التدقيق

تعد خبرة مكتب التدقيق من المواصفات المهمة في قطاع مهنة تدقيق الحسابات، حيث تلعب الخبرة في هذه المكاتب دوراً مهماً في جودة أعماله المتضمنة العمليات والإجراءات المتبعة من خلاله. كما وأن امتثال هذه المكاتب لمتطلبات معايير التدقيق الدولية تعد عاملاً اساسياً في تكوين خبرة مميزة له (US. GAO, 2004)، وعليه فإن القصور في خبرة مكتب التدقيق قد يؤدي الى فشل عملية التدقيق و بالتالي عزوف الشركات عن اختيار المكاتب ذات الخبرة المنخفضة والتي لا تمتثل لمعايير التدقيق الدولية المقبولة قبولاً عاماً (Hamilton, 2011)؛ ولهذا السبب فإن الشركات والمنظمات المتميزة تسعى دائماً الى إختيار شركات التدقيق ذات الخبرة المتميزة

للنظر الى نتائج أعمالها والمتمثلة في قوائمها المالية لإبداء الرأي المهني الملائم (Turner, 2002).

من هنا فإن الشركات ومنظمات الأعمال تقوم بإختيار مكاتب التدقيق المتطورة والتي تتمتع بالخبرة والتخصصية بالعمل للقيام بأعمال التدقيق عليها (Tate and Feng, 2013)، وعليه فإن مكاتب التدقيق تسعى نحو تمكين خبراتها من خلال ما تقوم به من استقطاب للمدققين العاملين ضمن كوادرها والتي تشترط في أن تتوافر بهم خبرات وكفاءات محددة، وذلك للوصول الى غاياتها في تقديم خدمات تدقيق مالي تتسم بالجودة العالية مما يتيح لها السيطرة على حصة كبيرة من الأسواق العاملة فيها، ولأن المدقق مسؤول عن اعداد تقارير التدقيق فإنه يمثل محوراً مهم في عملية التدقيق ضمن الفريق التابع للشركة وذلك لصعوبة وتعقيد الاجراءات الخاصة بهذه المهنة ومتطلباتها (Randal, 2015).

إن توفر الخبرة والتأهيل العلمي والكفاءة العملية لدى المدققين العاملين في مكاتب التدقيق يعد أمراً ضرورياً لضمان جودة الأداء المهني في تنفيذ أعمال التدقيق، وأن أي تقصير في هذه الأعمال ينعكس سلباً على سمعة المكتب والذي تعكس بطبيعتها خبرته في الأسواق بشكل عام، وبالتالي فإن مكاتب التدقيق تقوم بوضع إجراءات خاصة في عملية التعيين لكوادرها من ناحية تحديد مؤهلات محددة لكل وظيفة بحسب المستويات الإدارية فيها (نور،2007، ص76) و (البكوري،2014).

ولأن الخبرة التي تمتلكها مكاتب التدقيق هي عنصراً من عناصر نجاحها واستمراريتها وتركزها في السوق فإنه يوجد مجموعة من العوامل التي ترتبط بمكاتب تدقيق الحسابات من ناحية الخبرة وأثرها على جودة الأداء المهني الخاص بها، حيث يمكن تحديد هذه العوامل كما يراها كل من (Randal, 2015) و (البكوري،2014) :

1- خبرة المدقق العامل في مكتب التدقيق : كما تم ذكره سابقاً فإن الخبرة تمثل تراكم المعرفة والأداء المميز للمدقق، ومن جانب آخر فهي تتمثل في القدرة على ممارسة مهنة التدقيق على أكمل صورة وبالمستوى المطلوب (نور،2007 ،ص83).

2- الإشراف والمتابعة لأعمال المدققين : حيث يعد الاشراف على أعمال المدققين في مكاتب التدقيق عنصراً مهماً في بيان مدى خبرتها في هذه المهنة، وتكمن أهمية هذا الإشراف في تنسيق الجهود وتقسيم الأعمال وتوزيع المهام بحسب متطلبات العمل (لطفي،2005). كما وأن التوجيه والإشراف والمتابعة لأعمال التدقيق لا بد منها في هذه العملية وذلك بهدف الوصول الى تأكيد معقول بأن كافة أعمال التدقيق تتم بالمستوى المطلوب، مما يعكس خبرة المكتب في أعماله (القيق،2012).

3- الإمتثال لمعايير التدقيق المعتمدة في الدول التي تعمل بها مكاتب التدقيق: ولأن عمل مكاتب التدقيق في دول أخرى لا سيما المكاتب الكبرى وتفرعها جغرافياً يحتم عليها الامتثال لما تصدره هذه الدول من تعليمات خاصة حول مهنة التدقيق والعمل ضمنها لزيادة خبرتها وسمعتها في هذه الدول، وذلك بهدف الوصول لأكبر قدر من العملاء والشركات التي يتم التدقيق عليها (Grottke and Lenz , 2016).

4- التخصص في قطاعات بعينها و ذلك ولضرورة التخصص في عملية التدقيق وأثره في زيادة كفاءة الخدمات المقدمة من قبل المكاتب وتحسين نوعيتها مما يضمن لها الاستمرارية والبقاء، فإن بعض من هذه المكاتب ذهبت الى التركيز على تخصص عملاءها والقيام بتصنيفات خاصة لكل قطاع من القطاعات، حيث تعمل المكاتب على تخصيص كفاءات ومؤهلات تخدم إحتياجات العملاء بحسب القطاع بحيث يصبح هذا الأمر ميزة تنافسية لها ويصعب على الآخرين من تطبيق هذه الميزة (Dunn and Mayhew, 2004)، في حين يرى Goff (2004) بأن العملاء من

الشركات تتولد لديهم رغبة في تعيين مكاتب تدقيق سبق لها أن تعمل في قطاعهم لما يزيد موثوقيتهم في نتائج أعمال التدقيق لهذه المكاتب.

ومن هذا المنطلق فإن الباحثين اهتموا بموضوع التخصص في عمل مكاتب التدقيق (تدقيق القطاعات) في الآونة الأخيرة، لما له من أهمية بالغة في عملية التدقيق، وعليه فقد سعت الأبحاث والدراسات الى معرفة العلاقة بين التخصص وجودة خدمات مكاتب التدقيق وخاصة الكبيرة منها Big 4 من خلال النظر الى الاستراتيجيات التي تتبع في مجال التدقيق القائم على التخصص في العالم بشكل عام وفي سياق هذه الدراسات فقد تم تناول هذا الموضوع في الأردن بشكل خاص في دراسة أبو عيسى (2011) والذي أظهرت أثر لتخصص مكاتب التدقيق على جودة أعمالها.

ونظراً لأهمية التخصص في عمل مكاتب التدقيق فقد ذهبت العديد من مكاتب التدقيق المحلية والمرتبطة في مكاتب عالمية كبيرة والمصنفة بالكبرى في مجال تدقيق الحسابات في تبني هذه الخاصية، حيث أوردت شركة KPMG لتدقيق الحسابات في رؤيتها " أن الشركة تتطلع في التخصص بالقطاعات المختلفة، وأن الفهم الشامل للقطاع يحسن من خدمات التدقيق المقدمة له (http://www.kpmg.com) .

أما شركة Deloitte and Touch ديلويت فقد تناولت هذه الميزة في منشوراتها على موقعها الرسمي بأنها تقوم "بالإهتمام في القطاعات وتطوير ما يخصها من أساليب للتدقيق مما يساعدها في خلق حلول خاصة لكل عميل والذهاب وراء تحقيق القيمة المضافة له" . (http:// Deloitte.com). كما وتعتبر هذه من المكاتب العاملة في السوق الأردني لمهنة التدقيق، من هنا تشير أبو عيسى (2011) في دراستها التي تتناول موضوع التخصص في التدقيق لدى المكاتب العاملة في الأردن الى أن المكاتب الكبرى والتي يوجد لديها أفرع في الأردن بدأت في

تطبيق التدقيق القائم على التخصص في السوق الأردني وهي المكاتب التي لها تركز عالي في مهنة التدقيق، كما وأشارت أيضاً الى وجود تدقيق متخصص في كل من قطاع البنوك والتأمين والخدمات اضافة الى قطاع الصناعة.

ثانيا: العوامل المتعلقة بمواصفات العملاء

كما وأن لمكاتب تدقيق مواصفات عديدة تم استعراضها سابقاً كحجم المكتب والعمليات الذي يقوم بها وسمعته وخبرته، فإنه هنالك العديد من المواصفات الخاصة للعملاء من الشركات والمنظمات ينظر اليها وتأخذ بالحسبان عند تحديد و إختيار المدقق ، ولعل من أهم هذه المواصفات هي حجم الشركة المدقق عليها، اضافة الى مدى تطبيق و تفعيل هذه الشركات لنظام الحوكمة ، والتي ستقوم الباحثة في استعراضها في هذا الجزء من هذه الدراسة.

1-حجم شركة العميل المدقق عليها:

وينظر الى حجم الشركات عادة على أنه عنصر مهم في سمعتها وقيمتها والتي تتمثل عادة في أصولها وقيمتها الدفترية، وما تقوم به من أنشطة صناعية منها أو خدمية (حمدان، 2011)، وتكتسب الشركات كبيرة الحجم أهمية أكبر لما لها من آثار على الاقتصاديات وعلى مستوى الدول بشكل عام (Rahman and Scapens, 1988)، ويؤثر حجم الشركة أيضاً في ثقة المستثمرين فيها ويعزز من مكانتها في السوق المالي (Herrmann and Inoue, 1996).

وعليه فإن حجم الشركة وما تقوم به من أنشطة قد تتصف بالتعقيد والمخاطرة يتم النظر اليها عند القيام بعمليات التدقيق عليها وذلك عند تحديد ما ستتقاضاه مكاتب التدقيق نظير خدمة التدقيق عيله، حيث تنظر مكاتب التدقيق الكبرى (Big 4) عادة الى حجم الشركة المدقق عليها (حجازي، 2015)، إضافة الى ذلك فإن حجم الشركة الخاضعة لعمليات التدقيق يؤثر تأثيراً مباشراً

عند الاتفاق على التدقيق عليها حيث أن هذه المكاتب ربما تضع شروطاً خاصة لقبول الشركات التي ستقوم بالتدقيق عليها (Amba and Al Hajeri, 2013).

وفي السياق ذاته فإن حجم الشركة محل التدقيق يعتبر من أهم العوامل المحددة في اختيار مكتب التدقيق وأتعابه وغيرها من الأمور، حيث أثبتت بعض الدراسات بوجود علاقة بين كل من حجم الشركة وأتعاب التدقيق والعمليات والإجراءات المطلوب القيام بها (Ettredge et al., 2014). كما ويلعب حجم الشركة الخاضعة للتدقيق دوراً مهماً في عملية التدقيق، حيث أن الشركات كبيرة الحجم تتعدد الأنشطة فيها وتكون عملياتها أكثر تعقيداً بالمقارنة مع الشركات الأخرى ذات الحجم الصغير، اضافة الى وجود زيادة في الجهود المبذولة من قبل مكتب التدقيق على هذا النوع من الشركات الكبيرة، ويعزى ذلك بتنوع هياكلها التنظيمية وصعوبة تدقيق سجلاتها، اضافة الى تعدد فروعها وانتشارها جغرافياً في مواقع مختلفة (Vu, 2012: Xu et al., 2013).

واضافة الى تلك الأمور التي تعزى الى حجم الشركة فإن الشركات ذات الحجم الكبير والخاضعة لعمليات التدقيق تكون حسابات العملاء فيها كثيرة وتحتوي على عدد كبير من الأرصدة والتي تتطلب بطبيعة الحال التحقق منها وإمكانية تحصيلها (Suwaidan et al., 2015).

من هنا فإن القوائم المالية في الشركات كبيرة الحجم تستدعي بأن تتصف قوائمها المالية بجودة عالية ، مما يتطلب أن تقوم مكاتب التدقيق بالوصول الى رأي مهني محايد حول هذه القوائم، وذلك من خلال ما تقوم به هذه المكاتب من عمليات وفحوصات واختبارات لاعداد تقرير التدقيق في نهاية هذه العمليات. والذي تبنى على الحكم المهني والذي يجب أن يكون معزز بأدلة اثبات كافية ومقنعة لتأييد رأيه حول عدالة البيانات المالية الواردة في قوائمها (حجازي،2015) و (Eshleman and Guo, 2014).

2-وجود نظام حوكمة في الشركات المدقق عليها:

أدى ظهور الحوكمة الى الاهتمام بضبط الممارسات المحاسبية من خلال الاجراءات المتبعة والتي تضمن الشفافية من خلال لجان التدقيق في الشركات و التي تهدف الى ضمان دقة التقارير المالية اضافة الى أنظمة الرقابة فيها وتعزيز ثقة المستثمرين (الصوص، 2012)، ومن الجدير بالذكر بأن الانهيارات والاخفاقات المالية في عدة شركات عالمية كبرى كانت من أهم الأسباب والدوافع التي دعت الى نشأة لجان تدقيق أمام كل من الهيئات المهنية والمنظمات والجهات التشريعية وذلك للتوصية بتشكيل هذه اللجان وأن تتكون من أعضاء مجلس الادارة اضافة الى تحديد مهمامها وواجباتها، حيث تتولى لجنة التدقيق الإشراف على إعداد التقارير المالية، وتعمل كحلقة وصل بين مجلس الإدارة و المدقق الخارجي بما يضمن له الاستقلالية في تحسين أداء أعماله، وينظر إلى لجان التدقيق بوصفها أحد العناصر المهمة في حوكمة الشركات وذلك لتلافي أي قصور تعاني منه هذه الشركات (المومني، 2010).

وعليه فإن لجان التدقيق تلعب دوراً كبيراً في عملية دعم استقلالية عمل المدقق الخارجي والذي يقوم بتأدية مهامه دون أي تدخل من إدارة الشركة، وقد ازدات الحاجة الى خدمات مميزة من قبل مكاتب التدقيق الخارجية بسبب بعض حالات التلاعب في التقارير المالية المعلنة، والتي تعتمد عليها الأطراف ذات العلاقة في قراراتها الاقتصادية. لذلك ترتبط فاعلية التدقيق الخارجي بمدى تحقق الأهداف المرجوة من نشاطات التدقيق ومدى الجودة في أداء المدقق لهذه النشاطات، لهذا يتطلب من المدقق الخارجي تحليل عدة متغيرات تشمل تقييم الرقابة الداخلية واختبارات التخطيط للتدقيق والاختبارات الجوهرية ليتمكن من إعطاء رأيه المهني في القوائم المالية (السويطي، 2006).

من هنا فإن لجان التدقيق تعتبر أداة جيدة من أدوات الحوكمة، بل إحدى الدعائم الأساسية لعمل المدقق الخارجى والتي يتضح دورها في هذا المجال من خلال مناقشة بعض الأمور التي تتعلق بترشيح مكتب التدقيق الخارجي للتعيين أو عدم تجديده أو اعادة تعيينه والتأكد من شروط أهليته وعدم وجود أي تأثير على استقلاليته والقيام ببحث عن كل ما يتعلق بعمل هذا المكتب بما في ذلك مقترحاته وتحفظاته وملاحظاته وتوصياته وعملية المتابعة لمدى استجابة ادارة الشركة لهذه الأمور وما يقدم من توصيات بشأن مجلس الإدارة. كما ويتم أيضاً تدقيق مراسلات الشركة مع مكتب التدقيق الخارجي وتقييم ما يرد فيها من ملاحظات وتوصيات إزائها، وفي السياق ذاته يتم التأكد من مدى دقة عملية تقييم التدقيق الخارجي لنظم الرقابة الداخلية من خلال تدقيق خطة عملية التدقيق المعدة مسبقاً من قبله، بحيث أن هذا الأمر يقوم بمساعدة مكتب التدقيق الخارجي على الحصول على معلومات وايضاحات يحتاجها للتدقيق، اضافة الى ما تقدم فإن التدقيق الخارجي يقوم بحلقة وصل بين الادارة التنفيذية ومجلس الادارة ويساعد في حل أي منازعات تنشأ بينهم (المومني، 2010).

و تعتبر لجان التدقيق تعتبر أداة لتطوير التدقيق في المعنى الواسع حيث أتت فكرتها بهدف توفير الوسائل الفنية الرقابية اللازمة لحماية أصحاب المصالح واطراف العلاقة في المنشآت من خلال توفير تأكيدات اضافية بأن مجالس الإدارة تؤدي مسؤولياتها بشكل تام وبكفاءة عالية وبكل فاعلية (الشكري، 2013) .

وفي الأردن فقد أكدت التشريعات القانونية أهمية لجنة التدقيق وأسنت بعض القوانين الخاصة ذات الصلة فيها ، حيث تناولت المادة رقم (15) لسنة 2004م من تعليمات إفصاح الشركات المصدرة والمعايير الصادرة عن مجلس مفوضي هيئة الأوراق المالية الأردنية السارية منذ

2004/3/1م بأن مهام لجنة التدقيق تنحصر بالعديد من النقاط حيث أورد 15 نقطة كان من أهمها أن تقوم اللجنة بمتابعة تقيد الشركات بقانون الأوراق المالية وأنظمته وتعليماته، اضافة الى دراسة التقارير الدورية وعمل التوصيات اللازمة حول الرقابة الداخلية والتأكد من عدم وجود أي تضارب في المصالح أو عقد صفقات وعقود مع اطراف ذات علاقة، وأن تؤدي هذه اللجنة مهامها المقررة من مجلس الادارة ومناقشة ترشيح مدقق الحسابات الخارجي واستقلاليته التامة وبحث كل ما يتعلق بأعماله ومدى الاستجابة لمقترحاته..الخ وغيرها من نقاط مشابهة لما تم عرضه سابقاً (تعليمات هيئة الأوراق المالية الأردنية،2004).

أما النقطة (هـ) لذات المادة رقم (15) من قانون هيئة الأوراق المالية الأردنية لسنة 2004م فإنها اشارت لصلاحيات لجنة التدقيق حيث أوردت بأن صلاحيات لجنة التدقيق تتمثل في امكانية طلب المعلومات من موظفي الشركة وأن يقوموا بتوفير هذه المعلومات بشكل كامل ودقيق، اضافة الى امكانية طلب المشورة من أي مستشار قانوني او مالي او اداري خارجي، وطلب اي موظف في الشركة للجنة اذ ارادت مناقشته بأي امور تتعلق بعمله في هذه الشركة وامكانية استيضاحه وطلب رأيه خطياً، والقيام بالتوصية لمجلس الادارة بترشيح مدقق خارجي لانتخابه من قبل الهيئة العامة. كما والقيام بترشيح تعيين المدقق الداخلي للشركة .

وأورد المشرع الأردني في تعليمات الإفصاح للشركات المصدرة وفقاً لمعايير المحاسبة ومعايير التدقيق لهيئة الأوراق المالية في نص مادتها رقم (15) من قانون هيئة الأوراق المالية الأردنية لسنة 2004م ما يلي :

أ – على مجلس إدارة الشركة المصدرة تشكيل لجنة تدقيق من ثلاثة أعضاء من أعضائه الطبيعيين غير التنفيذيين وتسمية أحدهم رئيساًَ للجنة وإعلام الهيئة بذلك وبأي تغييرات تحصل

عليها وأسباب ذلك .

ب- يعتبر عضو مجلس الإدارة غير تنفيذي إذا لم يكن موظفاً في الشركة أو يتقاضى راتباً منها .

ج -تجتمع لجنة التدقيق بصفة دورية وتقدم تقاريرها إلى مجلس الإدارة على أن لا يقل عدد اجتماعاتها عن أربعة مرات في السنة، وأن تدون محاضر هذه الاجتماعات بشكل أصولي.

د-تتــولى لجنــة التــدقيق القيــام بالمهــام والتــي تــم عرضــها ســابقاً فــي هــذا الجــزء (http://www.jsc.gov.jo).

(2-5) جودة التقارير المالية

(2-5-1) أهمية التقارير المالية:

تعد التقارير المالية المخرجات النهائية لنظم المحاسبة والتي تمثل حلقة الوصل الرئيسية بين اصحاب المصالح والمنشأة وكذلك من أهم الادوات التي يستخدم المستثمرون في اتخاذ قراراتهم، و يتمثل الهدف الرئيس للقوائم المالية ذات الغرض العام في توفير بيانات مالية عن المركز المالي للشركة وعن نتيجة أعمالها والتدفق النقدي لها من خلال عرض هيكلي للمركز المالي للشركة وأدائها خلال فترة مالية محددة (أبونصار، حميدات، 2009, ص21) .

وتتكون التقارير المالية السنوية للشركات وفقا لمعيار المحاسبة رقم 1 عرض البيانات المالية مما يلي (IAS , 2008):

1- قائمة المركز المالي في نهاية الفترة.

2- قائمة الربح أو الخسارة و الدخل الشامل الأخر للفترة.

2– قائمة التغيرات فى حقوق الملكية للفترة.

3– قائمة التدفقات النقدية للفترة.

4– الملاحظات و تشمل السياسات المحاسبية المهمة و معلومات نوضيحية أخرى.

5– قائمة المركز المالي كما في بداية الفترة السابقة عندما تطبق المنشاه سياسات محاسبية بأثر رجعي أو تقوم بإعادة بيان أو تصنيف البنود في قوائمها المالية بأثر رجعي.

(2–5–2) مفهوم جودة التقارير المالية:

يعد مفهوم جودة التقارير المالية مفهوما واسعاً كونه لا يشير الى المعلومات التي تتضمنها القوائم المالية بل يشمل كافة الافصاحات والايضاحات والمعلومات غير المالية التي تستخدم في اتخاذ القرارات والتي تكون مضمنة في التقارير السنوية للشركات ، والتي تشكل بمجملها عوامل مؤثرة بمستويات مختلفة على نتيجة اعمال الشركة المعبر عنها بالارباح وقد عرفت جودة الارباح بانها الدرجة التي تعبر بها الارباح عن الواقع الاقتصادي من اجل تقييم الاداء المالي للشركة بشكل مناسب (Krishnan and Parson,2008) .

ان تباين احتياجات مستخدمو التقارير المالية أدت الى اختلاف وجهات النظر حول معايير الجودة وكيفية قياسها (Botosan,2004) ونتيجة لذلك ركز العديد من الباحثين في دراساتهم على قياس جودة التقارير المالية من خلال طرق غير مباشرة بحيث يتم استخدام الخصائص والمؤشرات التي قد تؤثر على جودة التقارير مثل ادارة الأرباح وتعديلات القوائم المالية (Barth,et al,2008) , الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية التي حددها الإطار النظري للمحاسبة و

نوعية رأي المدقق و مستوى الافصاحات و بالتحديد الافصاح الإختياري و توقيت إصدار التقرير السنوي و مستوى التحفظ (Tsoncheva,2014).

وعلى الرغم من كثرة الدراسات التي تعلقت بموضوع جودة التقارير المالية الا انه لا يوجد مقياس محدد يمكن من اجراء تقييم شامل لجودة هذه التقارير بحيث يتضمن التعرف على كافة الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية والتي حددت من قبل مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) ومجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) .

ونتيجة لاختلاف الاراء في كيفية قياس جودة التقارير المالية برزت رغبة المجالس المهنية في بناء اداة شاملة لقياس جودة المعلومات المحاسبية بحيث تشتمل على كل الخصائص النوعية التي ترفع من جودة المعلومات وتساعد في فهمها (IASB,2008) .

الخصائص النوعية : (FASB,SFAC.NO.2):

1- **الملاءمة** : تعد المعلومات المحاسبية ملائمة عندما تستطيع التأثير على اتجاه القرار الاقتصادي سواء بتغيير ذلك الاتجاه او تعزيزه . ولكي تتحقق خاصية الملاءمة في المعلومات المحاسبية يجب ان تحقق ثلاثة خصائص فرعية هي : التوقيت المناسب ، القدرة على التنبؤ ، التغذية العكسية .

2- التمثيل الصادق : تعني خاصية التمثيل الصادق للمعلومات المحاسبية ان تكون المبالغ الواردة في القوائم المالية معبرة عن الحقائق والاحداث الاقتصادية التي تمثلها بصدق من حيث الجوهر والمضمون ، ولتحقيق هذه الخاصية يجب توافر ثلاثة خصائص فرعية هي الصدق في العرض والحياد والقابلية للتحقق.

اما **الخصائص الثانوية** للمعلومات المحاسبية فقد حددت بالثبات والقابلية للفهم و القابلية للمقارنة و التوقيت الملائم .

و ترى الباحثة أن هناك العديد من المؤشرات الأخرى التي تعكس مستوى و مدى جودة التقارير المالية منها رأي مدقق الحسابات ، الإفصاحات الإختيارية ، جودة الأرباح المفصح عنها و ستتناول الباحثة كل مؤشر بالتفصيل أدناه.

(2–5–3) انواع تقرير المدقق حسب الرأي:

على الرغم من وجود اختلافات متنوعة بين المعايير الخاصة بالتدقيق في دول العالم خاصة من حيث الشكل والمحتويات لتقرير المدقق الا ان هناك اتفاقا نسبيا فيما يتعلق بضرورة وضوح راي المدقق حول البيانات المالية المدققة .(IOSCO, 2009, 7)

و يرتبط رأي المدقق المضمن في تقريره بالنتائج التي تم التوصل اليها خلال تنفيذ عملية التدقيق وما يرافقها من الحصول على الأدلة و المعلومات اللازمة للتمكن من إبداء رأيه Elder et al. 2010)) وقد عرف معيار التدقيق الدولي رقم 700 راي المدقق **غير المعدل** كما يلي : "يصدر المدقق تقرير يتضمن رأياً غير المعدل عندما يَخلص المدقق أن التقارير المالية قد أُعدت من كل النواحي الجوهرية وفقا لإطار الإبلاغ المالي المطبق" مع الأخذ بعين الإعتبار الجوانب النوعية المتعلقة بالممارسات المحاسبية الخاصة بالمنشأة و إحتمالية تحيز الإدارة في حكمها المهني و يقيم المدقق في ضوء الإطار المطبق ما إذا كانت التقارير المالية تفصح بشكل كاف عن السياسات المحاسبية الهامة التي تم إختيارها و تطبيقها و أنها تتفق مع إطار الإبلاغ المالي

المطبق و أن التقديرات المعدة من قبل الإدارة معقولة و أن المعلومات و المصطلحات المعروضة في التقارير المالية قابلة للفهم و للمقارنة (IAS 700).

و بناءاً على النتائج إذا خلُص المدقق إلى أن التقارير المالية ككل ليست خالية من الأخطاء الجوهرية بناءا على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها أو كان المدقق غير قادراً على الحصول على أدلة تدقيق كافية و مناسبة ليخلص أن التقارير المالية ككل خالية من الأخطاء الجوهرية فإن التعديل على رأي المدقق يكون مطلوباً و عليه يصدر المدقق تقرير يبدي فيه إما **الرأي المتحفظ** أو **الرأي السلبي** (المعاكس) أو **يحجب الرأي** وفقا لما ورد بمعيار التدقيق الدولي رقم 705.

و أن أهمية تقرير و رأي المدقق تكمن في أنه الأساس الذي يبنى عليه مستخدمي القوائم المالية قراراتهم و أن خلاصة راي خارجي و محايد و مهني في عدالة المعلومات التي تحتويها تلك التقارير ، و قد أثبتت الدراسات أن لرأي المدقق أثراً على فرص الشركات في الحصول على تسهيلات إئتمانية و زيادة أو تخفيض كلف الدين و على سعر السهم و على الفرص الإستثمارية (Tahinakis,2010) و لهذا السبب يمكن الإعتماد على رأي المدقق في تقريره على مدى جودة التقارير المالية و إستخدام كدلالة على ذلك (حمدان، 2011).

(2-5-4) الافصاح المحاسبي :

يعرف الافصاح في الفكر المحاسبي على أنه العملية التي يتم من خلالها الكشف عن تلك المعلومات المالية التي تفيد المستخدمين في المنظمات، حيث لا بد أن تتسم هذه المعلومات بالعمومية وأن تخدمهم في اتخاذ قراراتهم المختلفة وبالتالي فإن عملية الإفصاح تتمثل في الإبلاغ عن ما تتضمنه القوائم المالية من معلومات (Agca and Onder, 2007)، في حين ذهب آخرون لتعريف هذا المفهوم على أنه العملية التي تعمل على " توفير المعلومات المالية الملائمة

لجميع الفئات التي تسعى الى استخدام البيانات المحاسبية في اتخاذ قراراتها الإقتصادية المتعلقة في المنظمة التي تصدر هذه البيانات. كما تتيح لهذه الفئات التنبؤ ببعض المتغيرات الرئيسية في المنظمة والتي تعتمد عليها كمؤشرات مالية" (الفتلاوي والنصراوي، 2015).

وعليه فإن الافصاح المحاسبي يعد وسيلة تلعب دوراً هاماً في كشف وإظهار المعلومات في القوائم المالية بطريقة سليمة دون أي تظليل وبشكل يتسم بالشفافية والوضوح لتسهل على متخذي القرار اتخاذ قراراتهم المهمة حيال ما يواجهونه (Jizi, et al., 2014)، وعليه يرى العودات (2016) في مفهوم الإفصاح على أنه " إفشاء وإظهار جميع المعلومات التي تؤثر في إتخاذ القرارات على جميع مستوياتها بشكل شامل ومفهوم وواضح مما يحقق الأهداف المطلوبة منه تجاه جميع الأطراف"، وعليه فإن الباحثة ترى بأن الإفصاح السليم للبيانات المحاسبية يساهم في إتخاذ القرارات المنوطة في اختيار مكتب التدقيق المناسب للقيام بأعماله عليها.

ويجب على الإفصاح المحاسبي أن يكون كافي ويغطي جميع الجوانب التي تحتويها القوائم المالية للشركات، حيث لا بد من تضمين هذا الإفصاح في سياق الإيضاحات والملاحظات التي يتم ارفاقها في هذه القوائم والتقارير (الطحان، 2014).

ويندرج تحت مفهوم الإفصاح انواع عديدة قد أوردها الفكر المحاسبي الحديث في العديد من الدراسات التي تناولت مفهومه كالإفصاح الكامل والذي يدعوا الى اعطاء القدر الملائم من المعلومات المفيدة والذي يستند عليه في بناء القرارات، والإفصاح الكافي والذي يوفر الحد الأدنى من المعلومات المحاسبية (Huang and Kung, 2010)، والإفصاح العادل والذي يعطي الاهتمام بجميع الأطراف المستخدمة للبيانات المحاسبية بشكل يتسم بالتوازن، والافصاح الملائم والذي يراعي بأن تتصف المعلومات المحاسبية فيه بالملائمة وتعكس الظروف الداخلية للشركة وأن

يأتي هذا الإفصاح بالتوقيت الملائم والمناسب لغايات اتخاذ القرار، إضافة الى كل من الافصاح الإعلامي التثقيفي والافصاح الوقائي والذي يأتي بهدف مساعدة الأطراف الذين يتصفون بمحدودية الفهم بالأمور المالية (Chelikani and D'Souza,2014).

من هنا وبناءاً على ما تقدم فإن الإفصاح يأتي في نوعين أساسين وهما كل من الإفصاح الإلزامي والإفصاح الإختياري :

- الافصاح الالزامي الاجباري :

وهو الإفصاح الذي تقوم به الشركات إستجابة للقوانين الناظمة في البلد العاملة به و قد أصبح التقيد بمتطلبات الإفصاح وفقا للمعايير الدولية للمحاسبة و إعداد التقارير المالية إلزاميا للشركات المساهمة العامة الأردنية بموجب قانون الشركات الأردني وقانون الأوراق المالية (مطر و السويطي ، 2012) ، ويجب على هذا الإفصاح أن يتضمن المعلومات بحدها المطلوب في سياق هذه القوانين وضمن ما نصت عليه المعايير المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً (أبو سمرة، 2009) و من الأمور الهامة المتوجب الإفصاح عنها : (1) **الإفصاح عن السياسات المحاسبية** و قد عرف المعيار المحاسبي رقم 8 السياسات على أنها " المبادئ المحددة ، و القواعد و الأعراف و الأحكام و الممارسات المتبعة لدى المنشآت في إعداد و عرض البيانات المالية. (2) المعلومات التي يجب الإفصاح عنها و التي أشار اليها المعيار المحاسبي رقم 1 و هي **التقارير المالية** و التي تكون مشتملة على مجموعة متكاملة من المعلومات المحاسبية و هذا يمثل الحد الأدنى للإفصاح المطلوب . (3) جوانب أخرى من الإفصاح المطلوب أوردتها المعايير المحاسبة الدولية خلال مناقشة مواضيع محاسبية مختلفة. (مطر و السويطي ، 2012) و هذه الإفصاحات تعتبر افصاحات مطلوبة من ناحية التطبيق المحاسبي.

الافصاح الاختياري:.

و هو الكشف عن أي معلومات تتجاوز الإفصاح الغجباري و يأتي هذا النوع من الإفصاح بما تقدمه الشركات من ايضاحات وملاحظات ومرفقات ومعلومات مالية لمستخدمي القوائم المالي بشكل يتصف بالتوسع وبشكل اوفى حيث يتضمن هذا الإفصاح بالعادة معلومات اخرى ليست مالية كمعلومات إدارية وتسويقية تفيد مستخدمي هذه القوائم والمعلومات، ويأتي هذا الإفصاح بحد أعلى لما هو مطلوب (Aboody and Kaznik, 2000).

و أدت أهمية خاصية الملائمة و ترجحيها على الخواص الأخرى للمعلومات المحاسبية إلى توسيع نطاق الإفصاح المرغوب من عدة زوايا منها الإفصاح عن معلومات جديدة لم تكن تتضمنها القوائم المالية التقليدية ، الإفصاح عن التبؤات و التوقعات المالية ، و غيرها من المعلومات التي وسعت حدود الإفصاح (مطر و السويطي ، 2012 ، ص 351).

و يمكن الإعتماد على المعلومات المتوفرة في التقرير السنوي كمقياس لجودة التقارير المالية حيث أن نوعية المعلومات التي تنشرها الشركات تحت باب الإفصاح الإختياري تعزز الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية فعرض رؤية الشركة و توقعاتها المستقبلية و الفرص و المخاطر التي قد تواجهها لمستخدمي القوائم المالية تحقق خاصتي القدرة على التنبؤ و التغذية العكسية مما يجعل القوائم المالية أكثر ملائمة (Beest et al. , 2009).

(2-5-5) جودة الأرباح:

تلعب الأرباح المحاسبية دوراً لا بد من النظر اليه عند القيام في عملية التدقيق المحاسبي، حيث تقوم بعض الشركات في الإعلان عن مكاسب غير حقيقية في تقاريرها المالية السنوية ودون

أي تأييد (حمدان،2012)، من هنا فقد عرفت جودة الأرباح على أنها "القدرة على التنبؤ بالأرباح في المستقبل ولا سيما الأرباح غير الاعتيادية من خلال الإعتماد على المعلومات المالية الحالية" (Ohlson & Feltham, 1995) ، وينظر اليها أيضاً بأنها التعبير عن الأرباح المتحصلة للشركات بكل صدق وعدالة، أي أن هذه الأرباح الواردة في التقارير المالية تتصف بالوجود النقدي الفعلي والملموس وتتجرد من الأرقام المحاسبية المبينة على الاحتمالات، بحيث تعكس هذه الأرقام الصورة الحقيقية لواقع الشركة (قراقيش، 2009)، من هنا فإن جودة الأرباح تعكس بشكل كبير جودة التقارير المالية مما سيساهم في اتخاذ القرارات السليمة من وجهة نظر الأطراف ومستخدمي البيانات المالية.

(2–6) الدراسات السابقة

ستتضمن هذه الجزئية من الدراسة في الفصل الثاني بعض الدراسات العربية والأجنبية التي أتت متممة للإطار النظري للدراسة. وعلى هذا الأساس فإن الدراسات السابقة التي تم عرضها بطريقة علمية سردية والتي قامت الباحثة في استعراض أهمها وذلك من خلال رجوعها الى العديد من المجلات العلمية المحكمة وذلك في المحاولة منها للتوصل الى موضوع الدراسة والذي يتمحور في العوامل المحددة لتركز مكاتب التدقيق في الأردن .

بحثت دراسة (Velte, 2012) التي ركزت على دراسة السوق الأوروبي بعمق بمشكلة تركز سوق مهنة التدقيق كاستجابة لتوصيات من الجهات المعنية في الإتحاد الأوروبي و علاقة هذا التركز بجودة التدقيق ، و أشارت هذه الدراسة أن درجة تركز السوق قد إزدادت مقارنة بالدراسات السابقة و أصبحت تعتبر إحتكار قلة في بعض الدول الأوروبية و أكدت الدراسة إزدياد مؤشرات خروج شركات تدقيق صغيرة و متوسطة الحجم من السوق لعجزها عن تقديم تقديم خدمات منافسة

للشركات الكبرى علاوة على عدم قدرتها على تلبية حاجات كبار العملاء و أصحاب الفروع الخارجية لعدم إمتلاكها مكاتب بالخارج أو إنتمائها لشبكات دولية. و بينت الدراسة أن كل محاولات الجهات المعنية في تحديد أتعاب التدقيق أو تحديد مدة عقود التدقيق لن تساهم في تخفيف حدة هذا التركز كونه ناتج من طبيعة و ميكانيكية عمل سوق مهنة التدقيق و على الحكومات دعم الشركات الوطنية و تشجيع الإندماجات بين هذه الشركات لمحاولة إعادة هيكلة السوق و تخفيف حدة التركز.

وعلى نطاق أوسع تناولت دراسة (Francis et al, 2013) موضوع تركز سوق مهنة التدقيق في أكثر من 42 دولة منها المملكة المتحده و دول الإتحاد الأوروبي و دول أخرى خلال الفترات 1999–2007 و بحثت في العلاقة بين جودة أرباح الشركات و شركات التدقيق الخارجي في حال وجود تركز للسوق وهيمنة الشركات الأربع الكبار بشكل متساوي من جهة و في حال تركز السوق و هيمنة أحد الشركات الأربع الكبار أو إثنتان منهما على السوق من جهة أخرى و هل يلعب تركز السوق و تشكيلته Market Structure دوراً سلبياً أو إيجابياً في جودة التقارير المالية و كانت نتائج هذه الدراسة كالتالي :

– أن جودة التقارير المالية للشركات العاملة مع الأربع الكبار و غير الأربع الكبار جاءت عالية في الأسواق التي يهيمن عليها الشركات الأربع الكبار بشكل متساو و عليه فإن هيمنة الشركات الأربع الكبار على السوق بشكل متساو نوع ما لا يؤثر سلبا على جودة الأرباح و يعود السبب الى نضوج السوق و زيادة الطلب على شركات ذات جودة عالية و خروج شركات التدقيق ذات الجودة المتدنية من السوق تدريجيا.

- كما أشارت النتائج إلى أنخفاض جودة الأرباح التي تفصح عنها الشركات الأخرى العاملة مع الأربع الكبار و غير الأربع الكبار و التي لا تتساوى فيها حصص الأربع الكبار من حصتهم السوقية مجتمعين أي هيمنة أحداها على قطاع معين.

وألقت هذه الدراسة الضوء على أهمية هيكلة السوق و مدى هيمنة الشركات الأربع الكبار و حصصهم منفردين بالأسواق على جودة التقارير المالية و ساهمت في فهم أعمق لعلاقة هيكلة سوق مهنة التدقيق الخارجي من قبل المستثمرين و المعنيين في جودة أرباح الشركات.

كما أسهمت دراسة (Wang et al,2014) لسوق مهنة التدقيق في الصين في فهم سلوك السوق في ظل بيئة متنامية و متطوره ، حيث بحثت الدراسة في كل من المنافسة و الحصة السوقية و أتعاب التدقيق في سوق مهنة التدقيق الخارجي بالصين من خلال دراسة و تحليل بيانات عينة اشتملت على 199 شركة مدرجة في السوق المالي ب و عن طريق إستخدام معيار خاص لتحديد أتعاب التدقيق و تحييد بعض العوامل لتصل الى نتائج هامة بأن الإنداماجات و الإتحادات بين مكاتب التدقيق لم تساعد فقط في زيادة أتعاب هذه المكاتب بل أيضا ساهمت في إرتفاع أتعابها لتصل إلى مستوى الأتعاب التي يتقاضاها شركات التدقيق الأربع الكبار و أن هذه الشركات قد ارتفع مستواها المهني لتجاري المستوى المهني للشركات الكبار لدرجة أنها أصبحت تشكل تهديدا على الحصة السوقية للشركات الأربع الكبار في الصين.

ومن الدراسات العربية الحديثة التي بحث في موضوع التركز في سوق مهنة التدقيق دراسة (القرني،2015) و هدفت هذه الدراسة إلى قياس درجة تركز سوق مهنة التدقيق الخارجي و بالتحديد بين الشركات المدرجة في السوق المالي بالمملكة العربية السعودية ما بين الأعوام 2012،2013 و الوقوف على أسباب هذا التركز و العوامل المحددة لاختيار مدقق الحسابات الخارجي و أظهرت هذه الدراسة وجود تركز نسبته 71% كانت من حصة الشركات الأربع الكبار

BIG 4. و أظهرت الدراسة أيضا أن جودة خدمات مكتب التدقيق كان العامل ذو الأثر الأكبر على إختيار مدقق الحسابات الخارجي ، و يلي ذلك العامل التالي و هو إسم و شهرة مكتب التدقيق و هذه ما يفسر هيمنة الـ BIG 4 على سوق مهنة التدقيق الخارجي بالمملكة العربية السعودية.

و في دراسة لتوجهات سوق مهنة التدقيق و البحث في اسباب التركز قامت دراسة (Kausar et al ,2015) بالبحث بمدى مساهمة خضوع الشركات الخاصة في المملكة المتحدة لتدقيق من قبل مكاتب تدقيق ذات جودة عالية في توفير فرص إستثمارية في المستقبل و جذب المستثمرين و تخفيض الفروقات المالية Financial Frictions و قد أظهرت النتائج أن الشركات التي إختارت مكاتب تدقيق كبرى ذات جودة عالية بالرغم من إرتفاع كلفة التدقيق كانت من الشركات الأكثر ربحية و ذات مخاطر إئتمانية أقل وحظيت بفرص إستثمارية أكبر و ذلك لإرتفاع جودة و إعتمادية قوائمها المالية.

ومن منظور آخر تناولت دراسة (Zuriqat,2014) كيفية تقييم مكاتب التدقيق الخارجي العاملة في المملكة العربية السعودية لقبول أو رفض العمل كمدقق خارجي للشركات الصغيرة و المتوسطة الحجم، و أفترض في دراسته أن مكاتب التدقيق العاملة في المملكة العربية السعودية لا تتبع الأساسيات الواردة في معايير التدقيق الدولية في عمليات تدقيق المنشآت الصغيرة و المتوسطة الحجم ، كما افترض أن خبرة مكتب التدقيق و مؤهلاته لا تؤثر على قرار قبول العميل أو رفضه. و قام الباحث بتوزيع إستبانه على جميع مكاتب التدقيق العاملة في المملكة العربية السعودية ، و جاءت نتائج الدراسة لتظهر أن مكاتب التدقيق موضوع البحث تتبع المعايير بشكل عام كالأهمية النسبية و عوامل أخرى كقدرة مكتب التدقيق على أداء المهمة و مدى إستقلالية المدقق إلا ان بعض مكاتب التدقيق خاصة الصغيرة منها لا تتبع معايير تقييم المخاطر و النزاهة

مما يعكس مستوى مهني متدني لهذه المكاتب مقارنة بالمكاتب الأربع الكبار BIG 4 العاملة في المملكة العربية السعودية.

و من حيث العوامل ذات الأثر على تركز السوق ناقشت دراسة (Christensen et al, 2015) دور لجنة التدقيق في إختيار المدقق الخارجي و أتعاب التدقيق و كفاءة عملية التدقيق ، و استخدم الباحثون من عدة جامعات أمريكية منهج تحليل البيانات المتاحه و قاموا بتوزيع إستبانه على أعضاء لجان تدقيق لكبرى الشركات الأمريكبة تم اعتماد 46 استبانه منا في الدراسة و جاءت نتائج هذه الدراسة كالتالي :

- أن خبرة المدقق الخارجي في مجال عمل الشركة و جودة أعمال التدقيق هما من أهم العوامل المحددة لقرار إختيار مدققي الحسابات من وجهة نظر أعضاء لجان التدقيق.
- أن خبرة أحد أعضاء لجان التدقيق في العمل مع أحد الشركات الأربع الكبار مسبقا ، تؤثر في إختيار لجنة التدقيق.
- وجود أحد الشركاء في الشركات الأربع الكبار في لجان التدقيق يؤثر على قرار لجنة التدقيق بإختيار أحدى الشركات الأربع الكبار كمدقق خارجي.
- وجود أحد الشركاء في الشركات الأربع الكبار في لجان التدقيق تزيد من كفاءة و جودة أعمال لجنة التدقيق و له أثر في الحد من زيادة أتعاب التدقيق.
- أن لجان التدقيق للشركات العاملة حاليا مع أحد الشركات الأربع الكبار لا تميل لتغيير المدقق الخارجي.

و حول علاقة كل من سمعة مكتب التدقيق و حجم العميل و حجم لجنة التدقيق بجودة التدقيق و جودة التقارير المالية بالتبعية أكدت دراسة (Aronmwan et al,2013) أن هناك علاقة إيجابية ذات أثر كبير بين كل من سمعة مكتب التدقيق الذي تم قياسه بمدى إرتباط المكتب بأحد

مكاتب التدقيق الأربع الكبار عالميا و بين جودة التدقيق و ذلك من خلال دراسة تم تطبيقها على الشركات المدرجة بالبورصة النيجيرية و قد إستخدم الباحثون نموذجا لقياس الأثر و عدة متغيرات ضابطة أشارت أيضا لوجود علاقة و أثر إيجابي لكل من حجم العميل و إستقلالية مجلس الإدارة على جودة التدقيق و لم يكن هناك اثر للعلاقة بين حجم لجنة التدقيق و جودة التدقيق.

.

و ناقشت دراسة (Zureiqat,2011) أثر هيكل الملكية في الشركات المدرجة في سوق عمان المالي على جودة التدقيق و التي تؤثر بالتالي على إختيار أحد الشركات الأربع الكبار كمدقق خارجي، و كانت عينة هذه الدراسة 198 شركة من أصل 262 شركة ، و لغايات الدراسة تم قياس جودة التدقيق بحجم مكتب التدقيق المعتمد ، كما تم تصنيف هيكل الملكية الى ثلاث أصناف : هيكل متركز بفئة معينة (عائلة على سبيل المثال) ، هيكل يتضمن أعضاء أجانب و هيكل يتضمن جهات مؤسسية. و جاءت نتائج الدراسة كالتالي :

– أن التركز في هيكل الملكية بفئة معينة له أثر سلبي على جودة التدقيق و السبب يعود أن هذا التركز إما بسبب أن يكون الأغلب من عائلة واحدة أو فئات ذات مصالح خارجية متشابكة تحكمهم إعتبارات معينة في إختيار المدقق

– و أشارت النتائج أيضا أن وجود مؤسسات و / أو أطراف أجنبية في هيكل الملكية هو عامل مؤثر و مهم في إختيار أحد الأربع الكبار من مدققي الحسابات و بالتالي ضمان جودة تدقيق عالية من وجهة نظر الباحث.

و جاءت نتائج دراسة (Yaşar, 2013) على عكس المتوقع لتدحض نظرية دور جودة التدقيق المقدمة من قبل أحد الشركات الأربع الكبار الإيجابي بتقييد إدارة الأرباح ، عينة هذه الدراسة أخذت من شركات القطاع الصناعي المدرجة في السوق المالي التركي و البيانات كانت

تخص الأعوام (2003–2007) و لصعوبة قياس درجة إدارة الأرباح و جودة التدقيق إستخدم الباحث قيمة المستحقات الإختيارية Discretionary Accruals كمؤشر Proxy لإدارة الأرباح و حجم مكتب التدقيق (الأربع الكبار) كمؤشر لجودة الأرباح.

واشارت نتائج هذه الدراسة أن جودة التدقيق المقدمة من قبل أحد الشركات الأربع الكبار أو أحد شركات التدقيق الأخرى لا تساهم في الحد من عملية إدارة الأرباح و هذه النتائج مشابهة لدراسات مماثلة للحالة الكورية (1999) و الحالة اليونانية (2012) و يعزي الباحث السبب لقصور القوانين المحددة لمسؤوليات المدقق في هذه الدول و تقديمه للقضاء مقارنة بالقوانين الأمريكية.

أما دراسة (Wilson, 2015) فهدفت إلى قياس مدى إمكانية الإعتماد على شركات التدقيق الوطنية و المحلية غير الأربع الكبار في الولايات المتحدة و بالتحديد من وجهة نظر البنوك و الممولين و اشارت نتائج الدراسة البنوك و الممولين يفضلون التعامل مع الشركات المدققة من قبل أحد الأربع الكبار إلا أنهم يعتقدون أن الشركات الخاضعة للتدقيق من قبل مكاتب وطنية تستطيع رفع مستوى الإعتمادية على بياناتها عن طريق:

- تحسين و زيادة إجراءات الفحص و التدقيق.
- وجود مدقق داخلي .
- تحقيق مبدأي الإستقلالية و الموضوعية بشكل يسهل قياسه.

و من الدراسات التي تناولت موضوع المنافسة في سوق مهنة التدقيق بالأردن بحثت دراسة (عطية، أبو عياش ،2013) في العوامل المؤثرة على إستراتيجة و خطط عمل مكاتب التدقيق في الأردن على المدى الطويل سعيا منها لتطوير أعمالها و ميزتها التنافسية ، و شملت عينة الدراسة

28 مكتب تدقيق و إستخدمت الإستبانة كأداة للدراسة ، و أظهرت نتائج هذه الدراسة أن أهم العوامل المؤثرة في إستراتيجة عمل مكاتب التدقيق كالأتي :

- تنوع الخدمات التي تقدمها مكاتب التدقيق.
- خبرة و تأهيل المدققين.
- الإلتزام بضوابط جودة أعمال التدقيق.
- الإرتباط بمكاتب عالمية أو الاندماج مع مكاتب محلية.

وحللت دراسة (حسين،2008) العوامل المؤثرة في تغيير مدقق الحسابات الخارجي في الشركات المساهمة العراقية ، و لغايات الدراسة قسم الباحث هذه العوامل فئات: أ) عوامل تخص الشركات المساهمة مثل تغييرات في إدارة الشركة ، رغبة الشركة بالحصول على خدمات إضافية ، رغبة الشركة في كسب ثقة بعض الجهات ذات العلاقة ، أو بسبب سعي الشركة لتوحيد جهات التدقيق في حال وجود أكثر من شركة تابعة. ب) عوامل ذات علاقة عوامل تتعلق بمعايير التدقيق و قواعد السلوك المهني ، و التطبيق العملي لعملية التدقيق أو خلاف حول تفسير أو تطبيق المبادئ و المعايير. ج) عوامل متعلقة ببيئة التدقيق و مكتب التدقيق كحجم مكتب التدقيق ، شهرته و جودة أعماله. و قد استخدم الباحث إستبانه لجمع البيانات و جاءت نتائج هذه الدراسة لتأكد أهمية العوامل أعلاه و أثرها الكبير على قرار تعيين أو تغيير المدقق الخارجي و جاء على رأس هذه العوامل تلك المتعلقة بمكتب التدقيق.

وفي دراسة (النوايسة ، الكركي ، 2015) التي هدفت للوقوف على محددات أتعاب التدقيق الخارجي في الأردن لغايات رفع مستوى المهنة و القضاء على المنافسة غير الموضوعية التي قد ترغم بعض المكاتب على تخفيض أتعاب التدقيق للحصول على عملاء جدد ، قام الباحثان بتقسيم العوامل المحددة لأتعاب التدقيق الى عاملين رئيسين من وجهة نظرهما عوامل ذات علاقة بالعميل

(حجم العميل ، تعقيد النشاط ، ربحية العميل) و عوامل ذات علاقة بمكتب التدقيق (حجم المكتب ، تغيير المدقق ، جودة التدقيق ، الإستقلالية). و قد إعتمدت هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي للبيانات الخاصة بعام 2013 للشركات المدرجة بسوق عمان المالي . و خلصت هذه الدراسة إلى أن حجم الشركة المساهمة العامة هو أكثر العوامل أهمية في تحديد أتعاب العميل تلاها حجم مكتب التدقيق و شهرته و جودة تدقيق الحسابات و تلتها العوامل الأخرى و كانت جميعها ذو أثر في تحديد أتعاب التدقيق.

(2-7) ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة:

تمتاز هذه الدراسة عن الدراسات الأخرى بتناولها موضوع التركز في سوق مهنة التدقيق و أثر العوامل المحددة لتركز سوق مهنة التدقيق على جودة التقارير المالية ، إذ بعد التعرف على مدى تركز سوق مهنة التدقيق في الأردن قامت الباحثة في دراسة أثر المواصفات المتعلقة بمكتب التدقيق و هي حجم مكتب التدقيق و سمعة مكتب التدقيق و خبرته على جودة التقارير المالية و دراسة أثر مواصفات العميل متمثلة بحجم العميل و مدى تفعيل نظام الحوكمه على جودة التقارير المالية و لم تطرق أي من الدراسات السابقة للبحث في أثر هذه العوامل على جودة التقارير المالية، و تمتاز هذه الدراسة عن دراسة كل من (القرني ،2015) و (عطيه ،2013) و (Zureiqat,2011) في مجتمع الدراسة و منهجيتها حيث أنها دراسة إختبارية Empirical Study و لم تقتصر على المنهج الوصفي التحليلي فقط.

الفصل الثالث

الطريقة والإجراءات

(3−1): المقدمة

(3−2): منهج الدراسة

(3−3): مجتمع وعينة الدراسة

(3−4): أداة الدراسة ومصادر جمع البيانات

(3−5): متغيرات الدراسة

(3−6): المعالجات الإحصائية

الفصل الثالث

الطريقة والإجراءات

(3-1) المقدمة

تهدف هذه الدراسة الى قياس درجة تركز سوق مهنة التدقيق في الأردن والبحث في أثر العوامل المحددة لهذا التركز على جودة التقارير المالية، و تتناول الباحثة في هذا الفصل وصفاً لمنهج الدراسة المستخدم والذي اتبعت من خلاله كل من المنهج الوصفي التحليلي والمنهج الوصفي الاستدلالي وذلك استكمالاً لجهود الباحثين في هذا المجال، اضافة الى أنها عرضت كل من مجتمع الدراسة وعينتها، ومصادر جمع البيانات الثانوية منها والأولية، اضافة الى نموذج الدراسة المستخدم ومتغيراته، والأساليب الإحصائية لمعالجة البيانات.

(3-2) منهج الدراسة

اتبعت الباحثة اسلوب الدراسة الميدانية من النوع الإختباري والتي تقوم على بيانات فعلية مستخلصة من سوق مهنة التدقيق الخارجي في الأردن، و قد إستخدمت الباحثة في هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي و المسح الشامل لتحليل متغيرات دراستها ، حيث يقوم هذا المنهج في وضع تصور واضح حول ظاهرة الدراسة و خصائص مجتمعها.

وبينت الباحثة خلال المنهج الوصفي العوامل المحددة لتركز سوق مهنة التدقيق الخارجي و أثرها على جودة التقارير المالية عن طريق تحديد هذه العوامل و قياس كل منها على حدة ، بعد أن قامت بإحتساب نسبة تركز سوق مهنة التدقيق الخارجي بالأردن بإستخدام نسبة التركز

للحصص السوقية ، كما قامت الباحثة ضمن منهجية الدراسة في عرض الجوانب الخاصة في جودة التقارير المالية و محدداتها و خصائصها و قد إستندت على العديد من الدراسات و الأبحاث السابقة و ذلك بغية تحويل البيانات النوعية الى بيانات كمية يتسنى لها قياسها و إخضاعها للتحليل الإحصائي بإستخدام برنامج الرزمة الإحصائية للعلوم الإجتماعية SPSS و ذلك للتوصل إلى نتائج دراستها.

(3-3) مجتمع الدراسة و عينتها

- **مجتمع الدراسة :**

تكون مجتمع الدراسة الحالية من جميع الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية و المتوفرة بياناتها لعام 2014 و البالغ عددها 217 شركة و مكاتب التدقيق التي تدقق حساباتها للفترة نفسها والبالغ عددها 26 مكتب تدقيق كما هو في الملحق رقم (1)

- **عينة الدراسة :**

قامت الباحثة بتحديد عينة الدراسة بعد إحتساب درجة التركز و تحليل السوق بإستخدام طريقة العينة الطبقية العشوائية حيث بلغ حجم العينة (65) شركة من مجتمع الدراسة كما هو في الملحق رقم (2) ، و لإختيار العينة الطبقية العشوائية تم قياس تركز السوق و من ثم تقسيم مجتمع الدراسة و البالغ 217 شركة إلى ثلاث طبقات حسب نوع هذا التركز و من ثم إختيار عينة عشوائية من كل طبقة عن طريق المعادلة التالية (البياتي،2008):

(عدد الشركات في كل طبقة /إجمالي عدد الشركات) * عدد شركات العينة

(3-4) أداة الدراسة ومصادر جمع البيانات

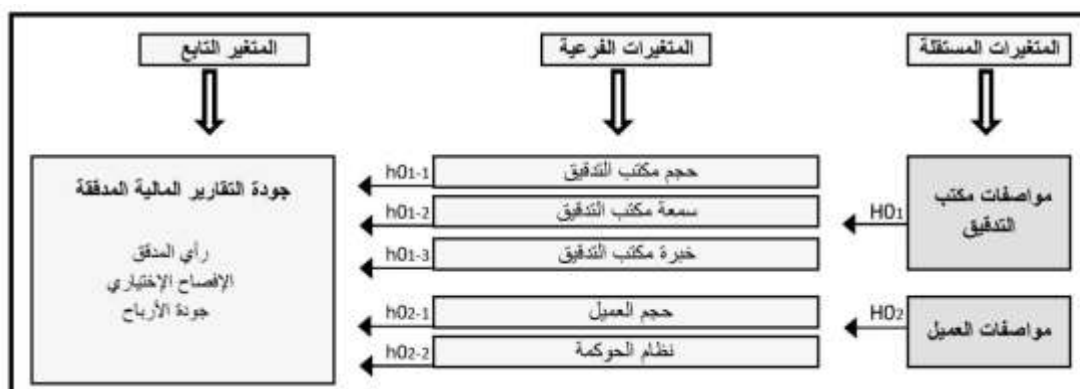
قامت الباحثة بالنظر الى الوثائق الصادرة عن الشركات موضوع الدراسة و المتضمنة القوائم المالية و التقارير السنوية ، إضافة إلى المكالمات الهاتفية ، و إعداد قوائم إستقصاء خاصة للحصول على معلومات أوفى حول معطيات الدراسة كبيانات قبل عملية التحليل الوصفي و الإحصائي لها.

مصادر جمع البيانات:

- **مصادر أولية** : قامت الباحثة بالرجوع إلى التقارير المالية للشركات المدرجة في بورصة عمان لعام 2014 ، بالإضافة الى بعض البيانات تم الحصول عليها من جمعية المحاسبيين القانونيين الأردنيين كإجمالي عدد مكاتب التدقيق في الأردن.
- **البيانات الثانوية** :الكتب و المراجع ذات الصلة بالموضوع ، الدوريات العلمية العالمية المتخصصة والنشرات والرسائل العلمية ذات الصله بالموضوع ، الإنترنت والمواقع الالكترونية.

(3-5) متغيرات الدراسة:

يوضح الشكل رقم (3-1) المتغيرات المستقلة و المتغير التابع للدراسة



الشكل رقم (3-1)

- اعداد الباحثة بالاستناد الى الدراسات السابقة ذات الصلة بالموضوع ومنها: دراسة عطية و أبوعياش (2013) و دراسة النوايسة و الكركي (2015).

- أولا متغيرات الدراسة المستقلة :

1- مواصفات مكتب التدقيق الخارجي:

- **حجم مكتب التدقيق:** قامت الباحثة بقياس حجم مكتب التدقيق بعدد العاملين فيه من حملة الشهادات المهنية إستنادا الى دراسة (سويدان ، 2010) و كما هو موضوح بالملحق رقم (3).
- **سمعة مكتب التدقيق:** إعتمدت الباحثة إرتباط مكتب التدقيق بأحد المكاتب الأربع الكبار عالميا لقياس سمعة المكتب إستنادا الى دراسة (Aronmwan,et.al, 2013) و كما هو موضح بالملحق رقم (3) بحيث يُعطى رقم (1) اذا كان المكتب مرتبط بأحد المكاتب الأربع الكبار و يُعطى (0) خلاف ذلك.

- **خبرة مكتب التدقيق:** إعتمدت الباحثة حصة مكتب التدقيق في قطاع معين كمقياس لخبرة مكتب التدقيق في أعمال الشركة موضوع التدقيق بحيث تم إحتساب الحصة السوقية لكل مكتب تدقيق في قطاع العميل المرتبط فيه و إستخراج نسبة مئوية تمثل حصته السوقية في القطاع و كما هو موضح بالملحق رقم (3).

2- مواصفات العميل:

- **حجم الشركة :** إستخدمت الباحثة إجمالي أصول الشركة كدلالة و مقياس لحجم شركة العميل استنادا الى دراسة (Suwidan,et…al,2015) و كما هو موضح في الملحق رقم (4).
- **تفعيل نظام حوكمة الشركة :** إستخدمت الباحثة مدى إستقلالية لجنة التدقيق عن طريق نسبة الاعضاء المستقلين لإجمالي أعضاء لجنة التدقيق و إفصاح الشركات عن مدى تطبيق القواعد الإرشادية للحوكمة مجتمعين كمؤشر عن تفعيل نظام الحوكمة و قد أستخدم نفس المؤشر في دراسات سابقة منها دراسة (المناصير،2013) و كما هو موضح بالملحق رقم (4).

- ثانيا المتغير التابع : جودة التقارير المالية

قياس جودة التقارير المالية

عمدت الكثير من الأبحاث الى التركيز على جودة الأرباح كمقياس لجودة التقارير المالية و يرى آخرون أن هذا مقياس محدود كونه يركز على المعلومات المالية ويهمل المعلومات و البيانات الغير الكمية (Beest, et al,2009) و انطلاقا من هذا الرأي قامت الباحثة بتحديد عدة عوامل تعزز الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية لقياس جودة التقارير المالية و قامت بقياس جودة التقارير المالية التي يعبر عنها كل عامل على حده و يعطى (1) إذا كانت التقارير المالية تتمتع بجودة عالية و (0) إذا كانت التقارير المالية تتمتع بجودة أقل و من ثم أخذ متوسط لهذه الدرجات

لتعبر عن جودة التقارير المالية من منظور رأي المدقق ، مستوى الإفصاحات و جودة الأرباح (Tsoncheva 2014).

- **رأي المدقق** : قامت الباحثة بإعتماد رأي المدقق كمؤشر لجودة التقارير المالية بحيث يشير التقرير الغير المعدل إلى جودة تقارير مالية مرتفعة و قد إستخدمت دراسة (حمدان، 2011) رأي المدقق متغيرا للتعبير عن جودة التقارير المالية ، و يرى Tsoncheva (2014) في بحثه حول قياس جودة المعلومات المحاسبية أن رأي المدقق يعتبر مؤشرا يعكس خاصية عدالة التمثيل (Faithful Representation) .

- **الإفصاح الإختياري** : يعتبر الإفصاح الإختياري مؤشرا لجودة التقارير المالية حيث أكدت عدة دراسات أن هناك تأثيرا للمكونات المفصح عنها إختياريا على جودة التقارير المالية و إتخاذ القرارات(حمادة،2014) و لذا إعتمدت الباحثة إفصاح الشركات عن رؤيتها و الخطط و المخاطر المستقبلية و نتائج و نسب التحليلات المالية و غير المالية مؤشرا لمدى توفر خاصية الملائمة Relevance في التقارير المالية و بالتالي مؤشرا على جودة هذه التقارير (Tsoncheva, 2014).

- **جودة الأرباح** : و تعتبر جودة الأرباح عاملا مهما لغايات قياس جودة التقارير المالية فكلما ارتفعت جودة أرباح الشركات كانت المعلومات المحاسبية أكثر ملائمة لإتخاذ القرارت من قبل مستخدمي هذه التقارير (Ewert,2011) و استخدمت الباحثة Penman Approach لقياس جودة أرباح الشركات عن طريق نسبة صافي التدفقات النقدية التشغيلية إلى صافي الربح و كلما إنخفضت النسبة الناتجة كانت مؤشرا على جودة الارباح و يعتبر هذا المدخل من المداخل الأقل

تعقيدا في قياس جودة الارباح ِ(Abdelghany,2005) ، (Abbaszadeh,2013) ، (Zeinali et al. ,2012).

وعليه قامت الباحثة بإعتماد كل من رأي المدقق ، الإفصاحات الإختيارية ، و جودة الأرباح مجتمعين كمقياس لجودة التقارير المالية و كما هو موضوح بالملحق رقم (5).

(3–6) المعالجات الإحصائية:

تم الإستعانة بالأساليب الإحصائية ضمن البرنامج الإحصائي للعلوم الاجتماعية SPSS) Statistical Package for the Social Sciences)، و ذلك لمعالجة البيانات التي تم الحصول عليها ، وبالتحديد فإن الباحثة أستخدمت الأساليب الإحصائية التالية :

1– تحليل الإنحدار الخطي البسيط (Simple Regression): و ذلك من أجل إختبار تأثير كل متغير مستقل في المتغير التابع .

2– تحليل الإنحدار الخطي المتعدد (Multiple Regression) : و ذلك من أجل إختبار تأثير المتغيرات المستقلة مجتمعة في المتغير التابع

واستخدمت الباحثة أيضا الإحصاء الوصفي و الإستدلالي و المتوسطات الحسابية و النسب المئوية و تحليل إرتباط Kendall's tau_b و تحليل ارتباط بيرسون.

الفصل الرابع

نتائج التحليل الاحصائي للدراسة واختبار الفرضيات

الفصل الرابع

نتائج التحليل الاحصائي للدراسة واختبار الفرضيات

(4-1) المقدمة

يستعرض هذا الفصل من هذه الدراسة نتائج التحليل الإحصائي لمتغيرات الدراسة التي اعتمد فيها العديد من التحاليل الخاصة لكل متغيرات الدراسة ، كما يتناول الفصل اختبار فرضيات الدراسة والدلالات الإحصائية الخاصة بكل منها بشكل مفصل.

(4-2) تحليل بيانات الدراسة و إختبار الفرضيات

أولا : تحليل قياس تركز سوق مهنة التدقيق الخارجي

لإحتساب نسبة تركز سوق مهنة التدقيق في الأردن قامت الباحثة بإستخدام نسبة الحصة السوقية (Concentration Ratio) و هي عبارة عن نسبة مئوية من الحصة السوقية المملوكة لأكبر عدد شركات في السوق الواحد و تمثلها المعادلة التالية :

$$\mathbf{CR_m = S_1 + S_2 + S_3 + S_4 ..... S_m}$$

حيث تمثل S الحصة السوقية للشركة و تمثل m عدد الشركات في السوق (Young,et al, 2010).

و عادة تستخدم نسبة التركز لأكبر أربع شركات في السوق تمتلك أكبر حصة سوقية و يرمز لها بالرمز CR4 و كلما اقتربت النسبة من الصفر يعتبر السوق سوق شديد المنافسة و

قليل التركز و كلما إرتفعت هذه النسبة إزداد تركز السوق ، و يصنف السوق حسب هذه النسبة على أنه عالي التركز اذا بلغت CR4 75% فأكثر .(Padula, 2014, P: 80)

و عليه قامت الباحثه بإستخراج قائمة لجميع الشركات المدرجة في بورصة عمان و استبعدت الشركات التي لم تتوفر بياناتها لعام 2014 و بلغ عدد الشركات 217 و قامت بتحديد مكتب التدقيق المرتبط مع كل شركة و بلغ عدد مكاتب التدقيق 26 مكتبا و لإحتساب الحصة السوقية لكل مكتب من إجمالي السوق قامت الباحثة بإستخراج إجمالي الأصول لكل شركة و إحتساب الحصة السوقية لكل مكتب من مجموع إجمالي الأصول للشركات المدقق عليها من قبل المكتب إلى إجمالي أصول جميع الشركات كما في الملحق رقم (6).

و بتطبيق معادلة التركز أعلاه بلغت نسبة التركز في سوق مهنة التدقيق في الأردن CR4 :95.5% مما يشكل تركزا عاليا جاءت على رأسه شركة ديليوت بنسبة 55% و تلتها شركة إيرنست أند يونغ بنسبة 37% و شركتي المهنيون العرب و KPMG بنسبة 3.5%.

وبالاشاره للملحق رقم (6) نجد أن من بين 289 مكتب تدقيق عامل في المملكة يعمل 26 مكتب تدقيق مع الشركات المدرجة في بورصة عمان و من بين هذه المكاتب الـ 26 يسيطر مكتبي ديليوت و إيرنست اند يونغ على الحصة الأكبر من السوق بعدد شركات يبلغ 78 شركة مدرجة في بورصة عمان يشكل إجمالي أصولها 92 % من إجمالي أصول جميع الشركات المدرجة.

و بالنظر أيضاً الى نسب التركز في القطاعات المختلفة للشركات المدرجة في بورصة عمان نلاحظ أن قطاع البنوك كان أكثر هذه القطاعات تركزاً حيث تسيطر كل من شركتي ديليوت

و إيرنست أند يونغ على الحصة الأكبر من القطاع بتدقيقها على 14 بنكاً من أصل 15 بنكاً يشكل إجمالي أصولها 99% من إجمالي أصول جميع البنوك. و بالنظر الى قطاع التأمين نجد أيضا أن كل من مكاتب التدقيق ديليوت ، إيرنست أند يونغ ، العباسي و شركاه ، و طلال أبو غزالة و شركاه تعمل مع 21 شركة تأمين من أصل 24 شركة بنسبة تركز تبلغ 91% و تشكل حصة ديليوت و إيرنست أند يونغ 70.2% من إجمالي قطاع التأمين.

أما في قطاع الخدمات المالية فتراجعت حصص ديليوت و إيرنست أند يونغ لصالح مكتب التدقيق المهنيون العرب حيث بلغت حصته السوقية منفرداً 40% من إجمالي السوق تلاه مكتب إيرنست أند يونغ بنسبة 29% و من ثم ديليوت و KPMG بنسبة 10% لكليهما.

و تقل نسبة التركز في قطاع العقارات و تبلغ 72.93% لتصنف القطاع بمتوسط التركز بحصص متقاربة لكل من مكاتب التدقيق غوشه و شركاه ، المهنيون العرب ، إيرنست أند يونغ و KPMG و تعود سيطرت ثلاث من المكاتب التابعة للأربع الكبار دوليا إرنست أند يونغ ، ديليوت، KPMGعلى قطاع الخدمات بحيث تشكل نسبة التركز في هذا القطاع 89.12% .

و أخيرا في قطاع الصناعة بلغت نسبة التركز 80.1% سيطر مكتب إيرنست أند يونغ على أغلبها بنسبة 66.1% من إجمالي السوق و تلته كل من ديليوت و KPMG و غوشه و شركاه بنسب متقاربة.

و التحليل أعلاه يؤكد ما تقدمت به الباحثة بأن مواصفات العميل (حجم العميل ، و تفعيل نظام الحوكمة) تعتبر من العوامل المحددة لتركز سوق مهنة التدقيق فنجد أن قطاع البنوك الأكثر تركزا فالبنوك تشكل العملاء الأكبر حجما في السوق و الأكثر تفعيلا لنظام الحوكمة نظرا

لوجود جهات رقابية إضافية كالبنك المركزي و جهات أجنبية تتابع تفعيل نظام الحوكمة كما يأكد التحليل أعلاه أيضا أن مواصفات مكتب التدقيق من حجم و سمعة و خبرة في السوق تعتبر من المحددات لتركز السوق فمعظم مكاتب التدقيق المسيطرة في مختلف القطاعات على الحصة السوقية الأكبر تتمتع بحجم كبير مقارنة بالمكاتب الأخرى ، و تتمتع بسمعة متميزة سواء كانت مكتسبة من إرتباطها بأحد الأربع الكبار دوليا أو سمعة مكتسبة محليا ، و بالنظر لحصة كل مكتب تدقيق على حده في كل قطاع نجد هذه المكاتب تتمتع بخبرة عالية في مجال عمل عملاؤها نظر لحصتها الكبيره في القطاع.

و بناءا على ما تقدم اقترحت الباحثة تقسيما للسوق حسب حصص مكاتب التدقيق لثلاث أقسام:

جدول رقم (4-1)

تصنيف سوق مهنة التدقيق في الأردن حسب تركز السوق

البيان	عدد الشركات المدقق عليها	عدد مكاتب التدقيق	مكاتب التدقيق	الحصة السوقية
طبقة سوقية عالية التركز	78	2	ديليوت / إيرنست أند يونغ	92%
طبقة متوسطة التركز	106	6	KPMG/PWC العباسي و شركاه طلال أبوغزاله غوشه و شركاه المهنيون العرب	7%
طبقة ضعيفة التركز	33	18	أخرى	1%
المجموع	**217**	**26**		

- شركات تعتبر من ضمن المنطقة عالية التركز يبلغ عدد 78 شركة مدقق عليها من قبل كل من مكتبي التدقيق إيرنست أند يونغ و ديليوت و التي بلغت حصتهما مجتمعتين 92% من إجمالي السوق.
- شركات تعتبر من ضمن المنطقة التالية لمنطقة التركز يبلغ عدد 107 شركات مدقق عليها من قبل مكاتب التدقيق الستة التالية : KPMG، PWC ، المهنيون العرب ، العباسي و شركاه ، غوشه و شركاه ، طلال أبو غزاله و شركاه و تبلغ حصة هذه الشركات مجتمعة 7% من إجمالي السوق و حصلت هذه المكاتب منفرده على تركزا ما بين عالي و متوسط في القطاعات كل على حده .
- شركات تعتبر من ضمن المنطقة ضعيفة التركز يبلغ عددها 33 شركة مدقق عليها من قبل مكاتب تدقيق متعددة تبلغ حصتها الإجمالية من السوق 1% من إجمالي السوق.

وبناءاً على ما تقدم قامت الباحثة بإختيار عينة طبقية عشوائية من الشركات التي قامت بتصنيفها أعلاه لإختبار فرضيات دراستها.

ثانياً : إختبار فرضيات الدراسة

لاختبار فرضيات الدراسة قامت الباحثة بإستخدام الإحصاء الاستدلالي من خلال العديد من المعالجات الإحصائية والتي تأتي بغرض هذه الإختبارات حيث استخدمت كل من الانحدار البسيط والإنحدار المتعدد لقياس أثر المتغير المستقل والمتمثل في كل من مواصفات مكتب التدقيق الخارجي ومواصفات عملاء مكاتب التدقيق الخارجي هذا على المتغير التابع والمتمثل في جودة التقارير المالية، وكذلك تم استخراج معامل ارتباط بيرسون للتعرف على قوة العلاقة واتجاهها بين المتغيرات التي تم اختيارها من قبل الباحثة .

- **إختبار الفرضية الرئيسية الأولى والتي تنص على :**

H01: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للعوامل المحددة لظاهرة التركز ذات الصلة بمواصفات مكتب التدقيق على جودة التقارير المالية المدققة التي تصدرها الشركات الخاضعة للتدقيق والمشمولة في عينة الدراسة الحالية.

ولاختبار هذه الفرضية قامت الباحثة باستخدام نموذج الانحدار المتعدد والذي يهتم بدراسة أُثر عدة متغيرات مستقلة كمية على متغير تابع كمي، حيث يمكن الإشارة لها من خلال دالة خطية خاصة كما يلي :

$$\mathbf{Rep,Quality=B_{0+}B_1Size+B_2Rep+B_3Exp+E}$$

حيث :

Rep,Q : جودة التقارير

B_0 : ثابت

B_1,B_2,B_3 : الميل

Size : حجم مكتب التدقيق

Rep : سمعة مكتب التدقيق

Exp : خبرة مكتب التدقيق

E : الخطأ العشوائي

و قد كانت قاعدة القرار المطبقة لرفض أو قبول الفرضية الصفرية كما يلي: ترفض الفرضية الصفرية إذا كان مستوى الدلالة (Sig) يساوي أو أقل من 0.05 و تقبل الفرضية الصفرية إذا كان مستوى الدلالة (Sig) أكبر من 0.05.

و يبين الجدول رقم (4−2) نتائج التحليل الاحصائي لهذه الفرضية على النحو الآتي :

جدول رقم (4−2)

الانحدار المتعدد لاثر العوامل المحددة لظاهرة التركز ذات الصلة بمواصفات مكتب التدقيق على جودة التقارير المالية

مواصفات مكتب التدقيق	B	قيمة Beta	قيمة (T) المحسوبة	مستوى الدلالة Sig
حجم المكتب	−.008	−.182	−.617	.539
سمعة المكتب	.211	.415	1.66	.101
خبرة المكتب	.192	.169	.878	.384
معامل الارتباط (R)	.386			
معامل التحديد (R^2)	.149			
قيمة المحسوبة (F)	3.559			
مستوى الدلالة Sig	.019			
نتيجة الاختبار	رفض الفرضيه الصفرية.			

و يتضح من بيانات الجدول أعلاه ما يلي :

- لدى النظر الى المتغيرات الفرعية كل على حده فإن قيمة Sig بلغت لكل منها على التوالي (0.539) ، (0.101) ، (0.384) و جميعها أكبر من الدلالة المرجعية للإختبار و هي (0.050) و ذلك ما يوجب حسب قاعدة القرار المشار إليها أعلاه بقبول الفرضية الصفرية مما يعني عدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية لأي منها منفردا على جودة التقارير المالية ، و يأكد هذه النتيجة إنخفاض معاملات بيتا للمتغيرات و هي على التوالي (−0.182) ، (0.415) ، (0.169) مما يعني ضعف العلاقة بين كل من المتغيرات

المستقلة المذكورة و المتغير التابع جودة التقارير المالية، و لكن لدى مقارنة مؤشر بيتا للمتغيرات الثلاثة نلاحظ بأن المتغير الأكثر تأثيراً منها على جودة التقارير المالية هو متغير سمعة مكتب التدقيق.

- لكن لدى أخذ تلك المتغيرات الثلاثة معا نلاحظ أن قيمة (Sig) بلغت (0.019) و هي أقل من مستوى معنوية (0.05) مما يعني رفض الفرضية الصفرية التي نصت على انه لا يوجد اثر ذو دلالة احصائية للعوامل المحددة لظاهرة التركز ذات الصلة بمواصفات مكتب التدقيق والمتمثلة في (سمعة المكتب ، حجم المكتب ، خبرة المكتب) على جودة التقارير المالية المدققة في الشركات المدرجة في بورصة عمان أي أن هناك أثر ذو دلالة إحصائية لهذه المتغيرات مجتمعة على جودة التقارير المالية و يؤكد قوة تأثير المتغيرات الثلاثة معاً قيمة معامل الإرتباط R نسبيا حيث بلغ (386.).
- و من جانب آخر بلغت قيمة معامل التحديد R^2 (149.) هذا يعني أن المتغيرات المستقلة مجتمعه تفسر ما نسبته (14.9%) من التغيرات التي تطرأ على قيمة المتغير التابع و هو جودة التقارير المالية, اما النسبة المتبيقية فانها تعزى الى متغيرات اخرى لم يتم اخضاعها في نموذج الدراسة.

إختبار الفرضيات الفرعية المنبثقة عن الفرضية الرئيسية الأولى التالية :

H01–1: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لحجم مكتب التدقيق على جودة التقارير المالية المدققة.

H01–2: لا يوجد اثر ذو دلالة إحصائية لسمعة مكتب التدقيق على جودة التقارير المالية المدققة.

H01–3: لا يوجد اثر ذو دلالة إحصائية لخبرة مكتب التدقيق في مجال نشاط العميل على جودة التقارير المالية المدققة.

ولغايات إختبار هذه الفرضيات تم استخدام نموذج الانحدار البسيط والذي يستخدم بالعادة لقياس اثر كل متغير مستقل على المتغير التابع جودة التقارير المالية المدققة في هذه الدراسة حيث ظهرت النتائج كما في الجدول رقم (4–3) ادناه .

جدول رقم (4–3)

نتائج تحليل الانحدار البسيط لمتغيرات حجم ، سمعة ، خبرة مكتب التدقيق على جودة التقارير المالية:

الفرضية	المتغيرات	B	Beta	معامل الارتباط R	معامل التحديد R^2	قيمة T المحسوبة	مستوى الدلالة Sig	نتيجة الاختبار
الفرضية الفرعية H01-1	حجم المكتب	0.014	.317	.317	.100	2.652	.010	رفض الفرضية
الفرضية الفرعية H01-2	سمعة المكتب	0.188	.371	.371	.138	3.173	0.002	رفض الفرضية
الفرضية الفرعية H01-2	خبرة المكتب	.353	.311	.311	.097	2.599	0.012	رفض الفرضية

ويتضح من خلال الجدول اعلاه ما يلي :

أولا: أثر المتغير المستقل حجم مكتب التدقيق: ان مستوى الدلالة الاحصائية (Sig) قد بلغ 010.

مما يعني رفض الفرضية الصفرية H01-1 التي نصت على عدم وجود أثر لحجم مكتب التدقيق على جودة التقارير المالية المدققة وبالتالي قبول الفرضية البديلة و مدلولها وجود أثر ذو دلالة إحصائية لحجم مكتب التدقيق على جودة التقارير المالية ، ويوضح ميل خط الانحدار الذي بلغ (014.) و قيمة معامل الإرتباط R البالغ (317.) أن هناك اثراً إيجابيا لحجم مكتب التدقيق على جودة التقارير المالية المدققة في الشركات المدرجة في بورصة عمان ، وبما أن معامل التحديد R^2 قد بلغ (100.) فان المتغير المستقل حجم مكتب التدقيق يفسر ما نسبته (10.0%) من التغيرات التي تطرا على قيمة المتغير التابع جودة التقارير المالية.

ثانيا: أثر المتغير المستقل سمعة مكتب التدقيق: ان مستوى الدلالة الاحصائية (Sig) قد بلغ (002.) مما يعني رفض الفرضية الصفرية H01-2 التي نصت على عدم وجود اثر لسمعة مكتب التدقيق على جودة التقارير المالية المدققة وبالتالي قبول الفرضية البديلة و مدلولها وجود أثر ذو دلالة إحصائية لسمعة مكتب التدقيق على جودة التقارير المالية كما يتضح ان ميل خط الانحدار قد بلغ (188.) و معامل الإرتباط R قد بلغ (371.) وبالتالي يمكن القول ان هناك اثرا ايجابيا لسمعة مكتب التدقيق على جودة التقارير المالية المدققة في الشركات المدرجة في بورصة عمان ، كما أن معامل التحديد R^2 بلغ (138.) ويعني هذا بأن المتغير المستقل سمعة مكتب التدقيق يفسر ما نسبته (13.8%) من التغيرات التي تطرأ على قيمة المتغير التابع جودة التقارير المالية و هي نسبة أكبر مما يفسره المتغير السابق حجم مكتب التدقيق.

ثالثا: أثر المتغير المستقل خبرة مكتب التدقيق: إن مستوى الدلالة الاحصائية (Sig) قد بلغ (.012) مما يعني رفض الفرضية الصفرية H01-3 التي نصت على عدم وجود اثر لخبرة مكتب التدقيق على جودة التقارير المالية المدققة وبالتالي قبول الفرضية البديلة و مدلولها وجود أثر ذو دلالة إحصائية لخبرة مكتب التدقيق على جودة التقارير المالية كما يتضح من ميل خط الانحدار الذي بلغ (.353) و قيمة معامل الإرتباط R و الذي بلغ (.311) ان هناك اثراً إيجابيا لخبرة مكتب التدقيق على جودة التقارير المالية المدققة في الشركات المدرجة في بورصة عمان ، كما أن معامل التحديد R^2 بلغ (.097) ويعني هذا بأن المتغير المستقل خبرة مكتب التدقيق يفسر ما نسبته (9.7%) من التغيرات التي تطرأ على قيمة المتغير التابع جودة التقارير المالية و هي النسبة الاقل مما تفسره المتغيرات السابقة حجم و سمعة مكتب التدقيق.

- **إختبار الفرضية الرئيسية الثانية والتي تنص على :**

H02: لا يوجد اثر ذو دلالة إحصائية للعوامل المحددة لظاهرة التركز ذات الصلة بمواصفات العميل على جودة التقارير المالية المدققة التي تصدرها الشركات الخاضعة للتدقيق.

ولاختبار هذه الفرضية قامت الباحثة باستخدام نموذج الانحدار المتعدد والذي يهتم بدراسة أُثر عدة متغيرات مستقلة كمية على متغير تابع كمي، حيث يمكن الإشارة لها من خلال دالة خطية خاصة وذلك بهدف إختبار أثر العوامل المحددة لظاهرة التركز ذات الصلة بمواصفات العميل مجتمعة على جودة التقارير المالية كما يلي :

$Rep,Quality=B_{0+}B_1\ F.Size+B_2Gov\ +E$

حيث :

Rep,Q : جودة التقارير

B_0 : ثابت

B_1,B_2 : الميل

F.Size : حجم الشركة

Gov : تفعيل نظام الحوكمة

E: الخطأ العشوائي

و قد كانت قاعدة القرار المطبقة لرفض أو قبول الفرضية الصفرية كما يلي:

ترفض الفرضية الصفرية إذا كان مستوى الدلالة (Sig) يساوي أو أقل من 0.05 و تقبل الفرضية الصفرية إذا كان مستوى الدلالة (Sig) أكبر من 0.05.

ويتضمن الجدول التالي نتائج التحليل الاحصائي الاستدلالي لاثر متغيرات هذه الفرضية وكما يلي:

جدول رقم (4-4)

الانحدار المتعدد لاثر العوامل المحددة لظاهرة التركز ذات الصلة بمواصفات العميل على جودة التقارير المالية

مواصفات العميل	B	قيمة Beta	قيمة (T) المحسوبة	مستوى الدلالة Sig
حجم الشركة	3.391	.152	1.411	.163
تفعيل نظام الحوكمة	.262	.522	4.829	.000
معامل الارتباط (R)	.568			
معامل التحديد (R^2)	.343			
قيمة المحسوبة (F)	16.218			
مستوى الدلالة Sig	.000			
نتيجة الاختبار	رفض الفرضيه العدمية.			

ويتضح من خلال الجدول اعلاه ما يلي :

- ان مستوى الدلالة الاحصائية قد بلغ (.163) لمتغير حجم الشركة وهي نسبة غير دالة إحصائيا عند مستوى معنوية (0.05) بمعنى عدم وجود أثر لحجم الشركة على جودة التقارير المالية المدققة، أما المتغير الثاني تفعيل نظام الحوكمة بلغ مستوى الدلالة الاحصائية (.000) اي ان هناك اثراً ايجابياً لتفعيل نظام الحوكمة على جودة التقارير المالية المدققة ويظهر اتجاه التأثير من خلال قيمة (B) التي بلغت (.262) و كذلك قيمة بيتا المرتفعة و البالغة (0.522) و من ثم إرتفاع قيمة معامل الإرتباط R و البالغ (0.586) و بمقارنة قيمة بيتا لكل من المتغيرين أعلاه (حجم الشركة) و (تفعيل نظام

الحوكمة) يتضح أن المتغير الثاني يتفوق على متغير حجم الشركة من حيث التأثير على جودة التقارير المالية.

- وبالنظر الى أثر عناصر المتغير المستقل العوامل المحددة لظاهرة التركز ذات الصلة بمواصفات العميل مجتمعة (حجم الشركة وتفعيل نظام الحوكمة) على جودة التقارير المالية المدققة نجد ان مستوى الدلالة الاحصائية قد بلغ (.000) وهي نسبة دالة احصائية عند مستوى معنوية (0.05) مما يؤدي الى رفض الفرضية الصفرية التي نصت على عدم وجود أثر للعوامل المحددة لظاهرة التركز ذات الصلة بمواصفات العميل والمتمثلة في (حجم الشركة و تفعيل نظام الحوكمة) على جودة التقارير المالية المدققة وبالتالي قبول الفرضية البديلة والتأكيد بوجود أثر دال احصائيا عند مستوى معنوية (0.05) للعوامل المحددة لظاهرة التركز ذات الصلة بمواصفات العميل على جودة التقارير المالية المدققة في الشركات المدرجة في بورصة عمان .

إختبار الفرضيات الفرعية المنبثقة عن الفرضية الرئيسية التالية :

H02-1: لا يوجد أثر ذات دلالة إحصائية لحجم الشركة ممثلة برأسمالها على جودة التقارير المالية المدققة.

H02-2: لا يوجد أثر ذات دلالة إحصائية لنظام حوكمة الشركة على جودة التقارير المالية المدققة.

ولاختبار هذه الفرضيات تم استخدام تحليل الانحدار البسيط وذلك للتعرف على أثر حجم الشركة على جودة التقارير و أثر تفعيل نظام الحوكمة على جودة التقارير حيث ظهرت نتائج التحليل الاحصائي كما هو مبين في الجدول رقم (4−5).

جدول رقم (4-5)

نتائج تحليل الانحدار البسيط لمتغيرات حجم الشركة و تفعيل نظام الحوكمة على جودة التقارير المالية

الفرضية	المتغيرات	B	Beta	معامل الارتباط R	معامل التحديد R^2	قيمة T المحسوبة	مستوى الدلالة Sig	نتيجة الاختبار
الفرضية الفرعية H02-1	حجم الشركة	6.9	0.311	0.311	0.097	2.595	0.012	رفض الفرضية
الفرضية الفرعية H02-2	تفعيل نظام الحوكمة	.286	.568	.568	.322	5.475	.000	رفض الفرضية

يتبين من واقع الجدول أعلاه ما يلي :

أولا أثر المتغير المستقل حجم الشركة : ان قيمة Sig (.012) مما يعني رفض الفرضية الصفرية التي نصت على عدم وجود علاقة ذات دلالة احصائية لحجم الشركة كأحد العوامل المحددة لظاهر التركز المتعلقة بمواصفات العميل على جودة التقارير المالية المدققة في الشركات المدرجة في بورصة عمان و تشير أيضا قيمة معامل الإرتباط R و البالغ (0.311) لوجود أثر إيجابي بين المتغيرين.

ثانيا أثر المتغير المستقل تفعيل نظام الحوكمة : بلغت قيمة Sig (.000) مما يعني رفض الفرضية الصفرية التي نصت على عدم وجود اثر ذات دلالة احصائية لنظام حوكمة الشركة على جودة التقارير المالية المدققة ، كما يبين كل من ميل خط الانحدار لاثر المتغير المستقل نظام حوكمة الشركات على جودة التقارير المالية المدققة البالغ (.286) و إرتفاع معامل الإرتباط R , و البالغ (0.568) ايجابية التاثير وبالتالي قبول الفرضية البديلة والتاكيد على وجود اثرا ايجابيا

لنظام حوكمة الشركات كاحد العوامل المحددة لظاهرة التركز والمرتبطة بالعميل على جودة التقارير المالية المدققة في الشركات المدرجة في بورصة عمان .

ثالثاً : التحليل الاحصائي لعلاقة الارتباط بين متغيرات الدراسة

لتعرف على علاقة الارتباط بين متغيرات الدراسة المستقلة وعناصر المتغير التابع تم اجراء التحليل الاحصائي باستخدام معامل الارتباط بيرسون بالاضافة الى معامل كندال وقد ظهرت النتائج كما يلي :

اولاً : نتائج ارتباط بيرسون .

جدول رقم (4-6)

معاملات ارتباط بيرسون بين كل من المتغيرات المستقلة و أثرها على جودة التقارير المالية

Variables		عناصر تتعلق بالشركة		عناصر تتعلق بمكتب التدقيق			جودة التقارير المالية
		حجم الشركة	نظام الحاكمية	الحجم	السمعة	الخبرة	
عناصر تتعلق بالشركة	حجم الشركة	1	.304*	.350**	.336**	.328**	.311**
	نظام الحاكمية	.304*	1	.534**	.500**	.408**	.568**
عناصر تتعلق بمكتب التدقيق	الحجم	.350**	.534**	1	.880**	.790**	.317*
	السمعة	.336**	.500**	.880**	1	.689**	.371**
	الخبرة	.328**	.408**	.790**	.689**	1	.311*
جودة التقارير المالية		.311*	.568**	.317**	.371**	.311*	1

*. Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

و تشير نتائج التحليل الاحصائي في الجدول أعلاه الى وجود علاقة ارتباط ايجابي بين العناصر بشكل ملحوظ.

ثانياً : نتائج ارتباط Kendall's tau_b

ولتعزيز نتائج الارتباط الظاهره من تحليل معامل الارتباط بيرسون تم ايجاد الارتباط اللابارمتري Nonparametric Correlations وذلك لزيادة اطمئنان الباحثة حول اتجاه العلاقة بين المتغيرات .

جدول رقم (4-7)

التحليل الاحصائي للعلاقة بين متغيرات الدراسة باستخدام Kendall's tau_b

Variables		عناصر تتعلق بالشركة		عناصر تتعلق بمكتب التدقيق			جودة التقارير المالية
		حجم الشركة	نظام الحاكمية	الحجم	السمعة	الخبرة	
عناصر تتعلق بالشركة	حجم الشركة	1.000	.242*	.310**	.360**	.345**	.236**
	نظام الحاكمية	.242*	1.000	.466**	.500**	.351**	.542**
عناصر تتعلق بمكتب التدقيق	الحجم	.310**	.466**	1.000	.692**	.662**	.264**
	السمعة	.360**	.500**	.692**	1.000	.552**	.353**
	الخبرة	.345**	.351**	.662**	.552**	1.000	.249**
جودة التقارير المالية		.236**	.542**	.264**	.353**	.249**	1.000

*. Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).
**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

وتشير بيانات الجدول أعلاه ان هناك ارتباط ايجابي بين عناصر المتغير المستقل ذات الصلة بالشركة الخاضعة للتدقيق (نظام الحوكمة ، حجم الشركة) والمتغير التابع (جودة التقارير المالية المدققة) حيث بلغ معامل الارتباط لهما (.542,.236) على التوالي ، كما اظهرت بيانات الجدول وجود ارتباط ايجابي بين ابعاد المتغير المستقل ذات الصلة بمكتب التدقيق (حجم المكتب

، سمعة المكتب ، الخبرة) وجودة التقارير المالية المدققة حيث بلغت معاملات الارتباط بينهما (264,.355,.. 249.) على التوالي .

رابعاً : نتائج تحليل الانحدار المتعدد التدريجي (متعدد الخطوات) :

للتعرف على دور عناصر المتغير المستقل في تفسير تباين المتغير التابع تم اجراء تحليل الانحدار المتعدد من خلال استخدام (Stepwise Method) بحيث يتم ادخال المتغيرات حسب قوة التاثير وتستبعد المتغيرات ذات التأثير الادنى مقارنة مع تأثير المتغيرات الاعلى وتبين الجداول ادناه نتائج هذا التحليل .

جدول رقم (4-8)

نتائج تحليل الانحدار المتعدد التدريجي Stepwise Multiple Regression للتنبؤ بجودة التقارير المالية من خلال العوامل المؤثرة على جودة التقارير المالية المتعلقة بمكتب التدقيق .

Model	Variables Entered	R^2	T	Sig	F	Sig
1	سمعة المكتب	0.138	3.173	.000	10.066	.002

يتبين من خلال نتائج تحليل الانحدار المتدرج للتعرف على أهمية المتغيرات المستقلة في التاثير على عناصر المتغير التابع بأن متغير سمعة مكتب التدقيق قد كان أكثر عناصر المتغير المستقل تأثيراً على المتغير التابع حيث يبين الجدول اعلاه ان مستوى الدلالة الاحصائية قد بلغ (002.) ، وكذلك يتضح من الجدول ان سمعة مكتب التدقيق قد استطاعت تفسير ما نسبته

(13.8%) من تباين المتغير التابع (جودة التقارير المالية المدققة) في حين تم استبعاد المتغيرات المستقلة الفرعية الاخرى من التحليل .

جدول رقم (4-9)

نتائج تحليل الانحدار المتعدد التدريجي Stepwise Multiple Regression للتنبؤ بجودة التقارير المالية من خلال العوامل المؤثرة على جودة التقارير المالية المتعلقة بالشركة الخاضعة للتدقيق

Model	Variables Entered	R^2	T	Sig	F	Sig
1	نظام الحوكمة	0.322	5.475	.000	29.973	.000

ويتضح من بيانات الجدول اعلاه الذي يحدد اهمية تأثير المتغيرات المستقلة على المتغير التابع كل على حده ان متغير نظام الحاكمية في الشركة قد استطاع تفسير ما نسبته 32.2% من تباين المتغير التابع جودة التقارير المالية المدققة في الشركات المدرجة في بورصة عمان ، حيث بلغ مستوى الدلالة الاحصائية (000.) مما يشير الى وجود الدلالة الاحصائية لهذا التاثير عند مستوى معنوية (0.05) وبالمقابل تم استبعاد متغير حجم الشركة لعدم اهميته في تفسير تباين المتغير التابع و تؤكد هاتان النتيجاتان ما كشف عنه تحليل البيانات في الجدولين (4-2) ، (4-4).

الفصل الخامس

مناقشة النتائج والتوصيات

(5−1): المقدمة

(5−2): النتائج

(5−3): التوصيات .

(5-1): المقدمة

في ضوء التحليل الذي تم في الفصل الرابع لنتائج التحليل الإحصائي الوصفي والاستدلالي لمتغيرات الدراسة واختبار الفرضيات، فإن هذا الفصل يتضمن أهم النتائج التي توصلت إليها الباحثة كإجابة عن الأسئلة التي تم طرحها في هذه الدراسة التي تمثلت فيها مشكلتها والفرضيات التي بنيت عليها، وعلى ضوء هذه النتائج التي تم التوصل إليها في الدراسة الحالية قدمت الباحثة عدداً من التوصيات والمقترحات الخاصة والتي تتعلق بموضوع دراستها.

(5-2): النتائج

بناء على نتائج التحليل الإحصائي الوصفي والاستدلالي الذي أجري على البيانات المجمعة من عينة الدراسة بهدف التمكن من الحكم بقبول أو رفض فرضيات الدراسة تبين ما يلي:

أولاً : أظهرت نتائج الدراسة الى أن هناك أثراً ذو دلالة إحصائية للعوامل المحددة لظاهرة التركز ذات الصلة بمواصفات مكتب التدقيق على جودة التقارير المالية المدققة التي تصدرها الشركات الخاضعة للتدقيق في الشركات المدرجة في بورصة عمان .

وأظهرت النتائج الى أن المتغيرات المستخدمة في الدراسة كعوامل محددة لظاهرة التركز وتتعلق بمواصفات مكتب التدقيق كان لها أثراً ايجابيا على جودة التقارير المالية المدققة حيث يتضح ذلك من خلال نتائج اختبار الإنحدار المتعدد لأثر هذه العوامل مجتمعة ، إلا أنه وبالاطلاع على نتائج اختبار عناصر المتغير المستقل بشكل منفرد لكل عنصر نجد عدم وجود دلالة احصائية ، كما اظهرت نتائج الاختبار لهذه الفرضية أن معامل التحديد قد بلغ (0.149) مما يشير الى ان العوامل المحددة لظاهرة التركز والخاصة بمكتب التدقيق قد استطاعت تفسير

هذه النسبة من تباين المتغير التابع وهو جودة التقارير المالية المدققة في الشركات الخاضعة للتدقيق والمدرجة في بورصة عمان.

ثانيا : أظهرت نتائج الدراسة وجود اثر ايجابي ذو دلالة إحصائية لحجم مكتب التدقيق على جودة التقارير المالية المدققة في الشركات المدرجة في بورصة عمان ، وبلغت قيمة معامل التحديد (.100) مما يعني ان متغير حجم مكتب التدقيق استطاع تفسير هذه النسبة من تباين جودة التقارير المالية وقد تعزى هذه النتيجة الى كفاءة المدققين العاملين في مكاتب التدقيق باعتبارها العنصر الذي تم تحديد حجم المكتب من خلالها باعتبار ان التأهيل المهني للمدققين واشتراط مشاركتهم في الدورات والمؤتمرات وتقديم اوراق العمل يعد من العناصر الرئيسية الواردة ضمن قواعد السلوك المهني للمدققين .

ثالثاً : اظهرت النتائج ان هناك اثراً ايجابيا ذو دلالة احصائية لبعد سمعة مكتب التدقيق على جودة التقارير المالية المدققة في الشركات المدرجة في بورصة عمان حيث بلغ معامل الارتباط (.371) مما يعني ان هناك علاقة ارتباط ايجابية بين المتغيرين ، وقد بلغ معامل التحديد (.138) مما يعني ان المتغير المستقل سمعة المكتب استطاع تفسير هذه النسبة من تباين المتغير التابع جودة التقارير المالية المدققة ، وقد تعزى النتيجة الى اهتمام مكتب التدقيق الذي استطاع الوصول الى سمعة كبيرة من خلال ارتباطه مع أحد مكاتب التدقيق الاربعة الكبار الى المحافظة على مستوى متقدم من التدقيق من خلال إجراء دراسة متأنية عند قبول مهمة التدقيق والتركيز على الشركات التي لا تعاني من مشاكل مالية لتجنب الدخول في مشاكل مستقبلية وعدم الاكتفاء بذلك بل الالتزام بمعايير التدقيق الدولية وتنفيذ المهمة وفقا للاجراءات المتبعة في المكاتب العالمية .

رابعاً : أظهرت نتائج الدراسة وجود اثر ذو دلالة إحصائية لخبرة مكتب التدقيق على جودة التقارير المالية المدققة في الشركات المدرجة في بورصة عمان ، كما اظهرت النتائج ان متغير خبرة و تخصص مكتب التدقيق استطاع تفسير ما نسبه (.097) من تباين المتغير التابع جودة التقارير المالية المدققة كما بلغ معامل الارتباط بين المتغيرين (.311) مما يشير الى وجود علاقة ارتباط طردية بينهما وقد يعزى هذا التأثير الايجابي الى تركيز مكاتب التدقيق على زيادة التخصص في قطاعات اقتصادية معينة وهو الأساس الذي تم الإرتكاز عليه في تحديد خبرة وتخصص المكتب .

خامساً: أشارت نتائج إختبار الإنحدار المتعدد لأثر العوامل المحددة لظاهرة التركز ذات الصلة بمواصفات العميل على جودة التقارير المالية إلى رفض الفرضية الرئيسة الثانية و قبول الفرضية البديلة بأن هناك أثر للعوامل المحددة لتركز سوق مهنة التدقيق متمثلة بحجم العميل و تفعيل نظام الحوكمة مجتمعين على جودة التقارير المالية.

سادساً : وفيما يتعلق بالفرضية المتعلقة باثر ابعاد المتغير المستقل الخاصة بالعوامل المحددة للتركز والمرتبطة بالشركة المدقق عليها (العميل) فقد أظهرت نتائج التحليل وجود اثر لحجم الشركة الخاضعة للتدقيق على جودة التقارير المالية المدققة و كما بينت النتائج أن متغير حجم الشركة استطاع تفسير ما نسبته (.097) من تباين المتغير التابع مما يشير الى ضعف التفسير مقارنة مع المتغير الثاني تفعيل نظام الحوكمة.

سابعاً: وفيما يتعلق بالمتغير الفرعي المستقل نظام الحوكمة في الشركات فقد أظهرت النتائج أن هناك اثرا ايجابا دال احصائيا لهذا المتغير على جودة التقارير المالية المدققة في الشركات المدرجة في بورصة عمان حيث بلغ معامل الإرتباط (.568) مما يشير الى وجود علاقة ارتباط ايجابية و مرتفعة نسبيا بين نظام الحوكمة وجودة التقارير المدققة .

كما بلغ معامل التحديد (322.) مما يعني ان المتغير المستقل نظام الحوكمة في الشركات قد استطاع تفسير هذه النسبة من تباين جودة التقارير المالية المدققة.

وبالنظر الى نتائج تحليل أثر المتغير المستقل الخاص بالعوامل المحددة للتركز والمرتبطة بالشركة الخاضعة للتدقيق مجتمعة على جودة التقارير المالية المدققة نجد ان هناك أثراً ايجابيا ذو دلالة احصائية ، كما بلغ معامل التحديد (343.) مما يعني ان المتغيرين الفرعيين استطاعا تفسير هذه النسبة من تباين المتغير التابع ، ويلاحظ ان وجود اثر للمتغير المستقل قد جاء على الرغم من اظهار التحليل الاحصائي لعدم وجود اثر دال احصائي لمتغير حجم الشركة وتفسر هذه النتيجة من خلال تحليل الانحدار المتدرج الذي اظهر أن الاثر الاكبر كان لمتغير نظام الحوكمة واستبعد حجم الشركة من التحليل لضعف تأثيره في تفسير تباين المتغير المستقل .

(5-3): التوصيات .

بناء على نتائج الدراسة والتي تم استعراضها فإن الباحثة تتقدم ببعض التوصيات كالآتي :

1- ضرورة سعي مكاتب التدقيق الصغيرة للشراكة و الإندماج فيما بينها لتبادل الخبرات و زيادة إمكانياتها المهنية لتتمكن من تغطية متطلبات الشركات الكبيرة الحجم.

2- ضرورة الاهتمام بالتأهيل العلمي والمهني للعاملين في مكاتب التدقيق الاردنية بشكل عام و في المكاتب الصغيرة منها على وجه الخصوص و ضرورة إرتقاء مكاتب التدقيق الصغيرة بأدائها للقدرة على منافسة المكاتب الأخرى.

3- التوسع من قبل جمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين في تنظيم البرامج التدريبية و ورش العمل المتعلقة بتطبيقات المعايير الدولية في مجال المحاسبة و التدقيق و ضرورة تركيز الجهات

التعليمية كالجامعات و المعاهد على المعاير المحاسبية و معايير التدقيق و معايير الإبلاغ المالي و أخلاقيات المهنة في خططها الدراسية.

4- ضرورة تفعيل و تطوير نظام الحوكمة لدى الشركات و الاهتمام بخبرات ومؤهلات أعضاء لجنة المراجعة و إستقلاليتها.

5- ضرورة توجيه الشركات التي تشارك بها الحكومة الى دعم مكاتب التدقيق المتوسطة و صغيرة الحجم وإعطائهم الفرص و المجال لهم بتدقيق حساباتهم.

6- ضرورة تبني جمعية المحاسبين الأردنيين لمفهوم ومعايير الجودة الشاملة في الرقابة على جودة خدمات المحاسبة والمراجعة المقدمة من قبل منتسبيها.

7- اجراء المزيد من الدراسات حول تركز سوق مهنة التدقيق لتأخذ بعين الإعتبار الجوانب و المتغيرات التي لم يتم تغطيها في هذه الدراسة.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع العربية

ثانياً: المراجع الاجنبية

أولاً: المراجع العربية

- إبراهيم،إيهاب نظمي (2009).**التدقيق القائم على مخاطر الأعمال حداثة وتطور**، ط1، عمان :مكتبة المجمع العربي للنشر والتوزيع،الأردن.
- أبو زر، عفاف اسحق، وطه، حازم محمد (2012)." أثر معايير مراجعة مكاتب التدقيق الزميلة على جودة مكاتب التدقيق"، **المجلة الأردنية في إدارة الأعمال**، (8). 4. 788-814.
- أبو سمرة، حامد أحمد (2009). **معوقات الإفصاح عن المسؤولية الإجتماعية في تقارير الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية**. (رسالة ماجستير غير منشورة)، الجامعة الإسلامية ، غزة ، فلسطين.
- أبو عيسى، دعاء خالد (2008). **التخصص لدى مكاتب التدقيق في الأردن وأثره على جودة خدمة التدقيق**، (رسالة ماجستير غير منشورة)، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.
- أبو عيسى، دعاء خالد (2011)، مدى وجود التخصص في التدقيق لدى مكاتب التدقيق في الأردن، **مجلة دراسات العلوم الإدارية**، 38. (1). 47-75.
- أبو نصار، محمد، وحميدات، جمعة، (2014). **معايير المحاسبة الدولية والإبلاغ المالي الدولي، الجوانب النظرية والعملية**، ط1، عمان : دار وائل للنشر، الأردن.
- ابوعياش، حسام مصطفى (2007). **العوامل المؤثرة على استراتيجية العمل لمكاتب التدقيق في الأردن واتجاهات تطورها**، (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، عمان ، الأردن.

- أبونصار، محمد، حميدات، جمعة. (2009). **معايير المحاسبة و الإبلاغ المالي الدولية،** ط2، عمان: دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن.
- البياتي، عبدالجبار توفيق (2008). **الإحصاء و تطبيقاته في العلوم التربوية و الإنسانية ،** ط1، عمان : إثراء للنشر والتوزيع، عمان.
- أحمد، زياد جمال ابراهيم (2003). **العوامل المؤثرة في جودة التدقيق: دراسة تحليلية،** (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة آل البيت، المفرق، الأردن.
- أرينز ألفين، ولوبك جيمس،(2005). **المراجعة: مدخل متكامل،** ترجمة محمد محمد عبد القادر الديسطي، مراجعة أحمد حامد حجاج، ط2، الرياض: دار المرخ للنشر، المملكة العربية السعودية.
- بدوي ، محمد عباس (2007). **المحاسبة البيئية: بين النظرية والتطبيق،** ط1 ، الاسكندرية: المكتب الجامعي الحديث.
- البكوري، عمران عطية (2014). **أثر الالتزام بالعوامل المنظمة لمهنة التدقيق على جودة أعمال مكاتب المحاسبة القانونية في الأردن.** (أطروحة دكتوراة غير منشورة)، جامعة العلوم الاسلامية العالمية، عمان ، الأردن.
- تعليمات هيئة الأوراق المالية الأردنية،2004، http://www.exchange.jo
- التويجري،عبد الرحمن علي، والنافعابي، حسين محمد (2008) جودة خدمة المراجعة : دراسة ميدانية تحليلية ،**مجلة جامعة الملك عبدالعزيز :الاقتصاد والادارة،** 22. (1) 219-255.

- حجازي، قتيبة فخري (2015). **أتعاب التدقيق الخارجي ومحدداتها وجودة تدقيق الحسابات: دليل من الأردن،** (رسالة ماجستير غير منشورة). الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.
- حسين، هشام حسن (2008). **تحليل العوامل المؤثرة في تغيير مدقق الحسابات الخارجي في الشركات المساهمة العراقية.**(رسالة ماجستير غير منشورة). الجامعة الأهلية، بغداد، العراق.
- حمادة، رشا (2014). قياس أثر الإفصاح الاختياري في جودة التقارير المالية : دراسة ميدانية في بورصة عمان، **المجلة الأردنية في إدارة الأعمال،** 10. (10). 674- 698.
- حمدان، علام محمد موسى (2011). "أثر التحفظ المحاسبي في تحسين جودة التقارير المالية: دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية"، **مجلة دراسات،** 3 (38): 415- 433.
- حمدان، علام محمد موسى (2012). "العوامل المؤثرة في جودة الأرباح : دليل من الشركات الصناعية الأردنية"، **مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية** ،(2). 1. 265-301.
- الخطيب، خالد (1998). **الأصول العلمية والعملية لتدقيق الحسابات،** ط1، عمان: دار المستقبل النشر والتوزيع، الاردن.
- الخطيب، خالد راغب، والرفاعي خليل محمود، (2008). **الأصول العلمية والعملية لتدقيق الحسابات: مدخل نظري وعملي،** ط1، عمان : دار المستقبل للنشر والتوزيع، الأردن.

- دعبول، محمد، وأيوب، محمد (2003). **مبادئ تسويق الخدمات**، ط1، دمشق: دار الرضا للنشر والتوزيع، سوريا.
- الذنيبات ، علي (2012). **تدقيق الحسابات في ضوء المعايير الدولية** ، ط4 ، عمان: دار وائل ، الاردن .
- الرماحي، نواف محمد عباس (2009). **مراجعة المعاملات المالية**، ط1، عمان : دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان.
- سرطاوي،عبدالمطلب (2011). "محددات استقلالية مدقق الحسابات في بيئة تدقيق الحسابات الاردنية"، **مجلة الدراسات المالية والمصرفية**، 19. (2). 8-10.
- سويدان ، ميشيل (2010)." بعض العوامل المحددة لأتعاب التدقيق – دراسة ميدانية على الشركات المدرجة في بورصة عمان "، **مجلة جامعة الملك عبدالعزيز : الإقتصاد و الإدارة** ، 24، (1) 49-86.
- السويطى، موسى (2006). **تطوير أنموذج لدور لجان التدقيق فى الشركات العامة المساهمة الأردنية وتأثيرها في فاعلية واستقلالية التدقيق الخارجي**، (أطروحة دكتوراه غير منشورة). جامعة عمان العربية للدراسات العليا، عمان.
- الشكري، مصطفى ميلاد (2013). **أثر تطوير أداء المدقق الخارجي في تحسين جودة التقارير المالية في ظل الأزمات المالية العالمية**، (اطروحة دكتوراة غير منشورة). جامعة عمان العربية، عمان، الأردن.
- الصوص، إياد. (2012). **مدى فاعلية دور لجان المراجعة في دعم آليات التدقيق الداخلي والخارجي دراسة تطبيقية على البنوك العاملة في فلسطين**، (رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل)، الجامعة الإسلامية، غزة.

- صيام، وليد (2003). "العوامل المؤثرة في ظل التشريعات المهنية" **ورقة عمل مقدمة للمؤتمر العلمي المهني الخامس :التحكم المؤسسي واستمرارية المنشاة** .جمعية المحاسبة القانونية الاردنية ،عمان ،الاردن.
- الطحان، محمد غالب (2014). **أثر الإلتزام بمعايير المحاسبة الدولية في القطاع العام المتعلقة بالإفصاح على إتخاذ القرارات في قطاع النقل العام الأردني.** (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة عمان العربية، عمان ، الأردن .
- عبدالله، خالد أمين (2000). **علم تدقيق الحسابات– الناحية العملية**، ط1، عمان: دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن.
- عطية، سليمان و أبوعياش، حسام (2013)."العوامل المؤثرة على إستراتيجية عمل مكاتب التدقيق في الأردن: دراسة ميدانية"، **المجلة العربية المحاسبية**، 16، (2) 74-103.
- علام ، حمدان (2011)." أثر التحفظ المحاسبي في تحسين جودة التقارير المالية – دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية"، **دراسات العلوم الإدارية** ، 38، (2). 415-433.
- العودات، أنس ابراهيم سالم (2016). **أثر الإفصاح عن المسؤولية الإجتماعية على القيمة السوقية للبنوك التجارية الأردنية وفقاً لنموذج (Tobin's Q)** : "دراسة إختبارية على البنوك التجارية الاردنية 2009-2014". (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن.
- عيسى ، سمير (2008). اثر جودة المراجعة الخارجية على عمليات ادارة الارباح مع دراسة تطبيقية ، **مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية ، جامعة الاسكندرية** ، 54. (2) . 1-47.

- الفتلاوي، قيصر علي، والنصراوي ، سلام عادل (2015)." دور الإفصاح المحاسبي في ترشيد قرارات الاستثمار في سوق العراق للأوراق المالية"، **مجلة مركز دراسات الكوفة،** 36 (1) . 183 -212.

- قراقيش، سائد(2009) . **تأثير خصائص لجان التدقيق على جودة الأرباح :دراسة تطبيقية على شركات القطاع الصناعي المدرجة في بورصة عمان،**(أطروحة دكتوراة غير منشورة). الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، عمان، الأردن.

- القرني، أحمد عبدالقادر (2015)."درجة تركز سوق المراجعة في الشركات المدرجة بسوق الأسهم – حالة المملكة العربية السعودية"، **المجلة الأردنية في إدارة الأعمال،** 11. (3). 601-620.

- القيق، أمير جمال (2012). **مدى تطبيق رقابة الجودة في مكاتب تدقيق الحسابات في قطاع غزة،** (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة العلوم الإسلامية، غزة ، فلسطين.

- لطفي، أمين السيد (2005)، **نظرية المحاسبة - منظور التوافق الدولي** ، ط1، الاسكندرية: الدار الجامعية ، جمهورية مصر.

- المطارنة، عمر عبدالله عبدالمهدي (2014). **تمهيد الدخل وعلاقته بمؤشرات الربحية، ومصروف ضريبة الدخل، وجودة التدقيق:** دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية والخدمية المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان، (أطروحة دكتوراة غير منشورة). جامعة العلوم الاسلامية العالمية، عمان، الأردن.

- المطارنة، غسان فلاح، (2006). **تدقيق الحسابات المعاصر الناحية النظرية،** ط1، عمان :دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن.

- مطر، محمد و السويطي، موسى (2012).**التأصيل النظري للمارسات المهنية المحاسبية في مجالات القياس – العرض – الافصاح** ، ط3، عمان: دار وائل للنشر، الأردن.
- المناصير، عمر عيسى فلاح (2013). **أثر تطبيق قواعد حوكمة الشركات على أداء شركات الخدمات المساهمة العامة الأردنية،** (رسالة ماجستسر غير منشورة)، الجامعة الهاشمية، الزرقاء، الأردن.
- المومنى، محمد، (2010). "تقييم مدى التزام الشركات الأردنية المساهمة بضوابط تشكيل لجان التدقيق وآليات عملها لتعزيز حوكمة الشركات: دراسة ميدانية"، **مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية،** (26). 1.
- نجم، مها. (2012). **العوامل المؤثرة فى تحديد أتعاب مدققي الحسابات الخارجيين فى قطاع غزة،** (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة الاسلامية بغزة، غزة، فلسطين.
- نظمي، إيهاب، والعزب، هاني، (2012)، **تدقيق الحسابات الإطار النظري**، ط1، عمان: دار وائل للنشر، الأردن.
- النوايسة، محمد و الكركي، هشام (2015). "محددات أتعاب التدقيق الخارجي في الأردن –دراسة تحليلية"، **المؤتمر العلمي المهني الحادي عشر، للفترة من 9–10 أيلول، جمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين، عمان، الأردن.**
- نور، أحمد (2007). **مراجعة الحسابات من الناحيتين النظرية والعملية**، ط2، بيروت: الدار الجامعية، لبنان.

ثانياً: المراجع الإجنبية .

- Abdelghany, K. E. (2005). Measuring the quality of earnings, ***Managerial Auditing Journal***, 20. (9). 1001-1015.
- Aboody, D., & Kaznik, R. (2000) CEO stock option awards and the timing of corporate voluntary disclosures. ***Journal of Accounting and Economics***, 29 (1), 73−100.
- Agca, A. & Onder, S. (2007) Voluntary Disclosure in Turkey: A study on Firms Listed in Istanbul Stock Exchange (ISE). ***Problems and Perspective in Management Journal***, *5* (3), 241-286.
- Amba, Sekhar Muni and Al-Hajeri, Fatima Khalid (2013). Determinants of audit fees in Bahrain: an empirical study, ***Journal of Finance and Accountancy***, 13. (1). 1-10.
- Arens, A., Elder, R.J, and Beasley, M.S, (2012). ***Auditing and Assurance Services: An Integrated Approach***, Fourteen editions, Pearson: New York. USA. Global Edition.
- Aronmwan, E. J., Ashafoke, T.O., & r Mgbame, C. O. (2013). Audit Firm Reputation and Audit Quality, ***European Journal of Business and Management***, 5. (7). 66-75.
- Barth, M., Landsman, W. & Lang, M. (2008). International Accounting Standards and Accounting Quality. ***Journal of Accounting Research***, 46(3), 467-498.
- Barton, Jan (2005), Who Cares about Auditor Reputation, ***Contemporary Accounting Research***, 22. (3). 1-43.
- Beasley, M.S, and Petroni, K. (2001), Board independence and AUdit firm type. ***Auditing a journal of practice and theory***. (20): p 97-114

- Beest, V. F., Boelens, B. S. (2009). "Quality of Financial Reporting: measuring qualitative characteristics”, ***Institute for Management Research, Radboud University Nijmegen***, ***Nice Working Paper*** 09-108, April 2009.
- Bockwoldt, B. (2010). **Looking for Lower audit fees**? Available at: http://www.vibato.cotii/blog/bid/408621/looking-for-lower-audit-fees.
- Botosan, C. (2004). Discussion of a framework for the analysis of risk communication. ***The International Journal of Accounting***, 39, 289-295.
- Chelikani, S, & D’Souza, F. (2014) “The Effect of Regulation Disclosure on Market Integration. ***The International Journal of Business and Finance Research***, 8. (4), 43-63.
- Chen, B., Chi, W., Lin, W.Y.,(2012) Auditors’ Brand-Name Reputation, Audit Office Size and the Impact of Client Importance on Audit Quality at the Office Level: Evidence from China, THE ***INTERNATIONAL JOURNAL of ACCOUNTING***, V.K. Zimmerman Center for International Education & Research in Accounting University of Illinois at Urbana-Champaign.
- Choi, J.H., Kim, C. , Kim, J. B., and Zang, Y. (2010). Audit office size, audit quality, and audit pricing. Auditing, ***A Journal of Practice & Theory***, Vol.29, No.1, pp: 73-97.
- Christensen, B., Omer, T., Shelley, K. & Wong, P.A. (2015) **Audit committee influence on audit firm selection, retention, efficiency, and fees**, Unpublished Study, University of Nebraska , Lincoln , USA.

- Christensen, J. 2010. “Conceptual Frameworks of Accounting from an Information Perspective”. ***Accounting and Business Research***, 40 (3): 287-299.
- Chun, R. (2005) Corporate Reputation: Meaning and measurement. ***International Journal of Management Reviews***, 7(2), 91-99.
- DE Angelo, L. (1981) Auditors Independent – Low Balling, and Disclosure Regulations. ***Journal of Accounting and Economics,*** 3 (2) 113-127.
- DG Internal Market & Services, (2007) **Ownership Rules of Audit Firms and Their consequences for audit Market Concentration**. Oxera Consulting Ltd, London.
- Doherty, Raymond (2015). “Deloitte is biggest global firm”. **ICAEW**. (On-Line), Available: http://economia.icaew.com/news/january-2015/deloitte-is-biggest-global-firm.
- Dunn, K. A. & Mayhew, B. W. (2004). Audit Firm Industry Specialization and Clint Disclosure Quality. ***Review of Accounting Studies***, 9, pp. 35-36.
- Elder, R.J., M.S Beasley, and A.A. Arens (2010), **Auditing and assurance services: an integrated approach: global edition**, 13th ed., Prentice-Hall, Englewood Cliffs, NJ
- Eshleman, J. D., & Guo, P. (2014). Abnormal Audit Fees and Audit Quality: The Importance of Considering Managerial Incentive in Tests of Earnings Management, ***Auditing: A Journal of Practice & Theory***, 33(1), p: 117-138.
- Ettredge, M., Fuerherm, E. E., & Li, C. (2014). Fee Pressure and Audit Quality. ***Accounting, Organizations and Society***, 39 (4), p247-263.

- European Commission. (2010). **Green Paper: Lessons from the crisis**. EC, Brussels.
- Ewert, R. and Wagenhofer, A. (2011), **Earnings Quality Metrics and What They Measure**, Available at SSRN 1697042, online: http://ssrn.com/abstract=1697042.
- Farrell, S., (2015). “The World's Biggest Accounting Scandals”. **The Guardian**. (On-Line), Available: http://www.theguardian.com/business/2015/jul/21/the-worlds-biggest-accounting-scandals-toshiba-enron-olympus.
- FASB (2008). **Financial Accounting Series, Statement of Financial Accounting Standards** No. 1570-100: Exposure Draft on an Improved Conceptual Framework for Financial Reporting. Norwalk.
- FASB (1999). **International standard setting**: a vision for the future. Norwalk.
- Francis, J. R., P. Michas, and S. Seavey.(2013). Does Audit Market Concentration Harm the Quality of Audited Earnings? Evidence from Audit Markets in 42 Countries. ***Contemporary Accounting Research*** 30 (1): 325-355.
- Francis, J., Mehta, M. N., and Zhao, W., (2015), **Consequences of Audit Office Reputation Shocks Due to Gains and Losses of Major Industry Clients, participants at the 7th European Audit Research Network Symposium in Tier (Germany) and the 20th International Symposium on Audit Research in Maastricht (Holland**).
- FRANCIS, J., MICHAS, N. & SEAVEY, S.E. (2012). Does Audit Market Concentration Harm the Quality of Audited Earnings?

Evidence from Audit Markets in 42 Countries. ***Contemporary Accounting Research,*** 30(1), 325–355.

- Francis, J.R., & Ke, B. (2006). Disclosure of fees paid to auditors and the market valuation of earnings surprises. ***Review of Accounting Studies***, 11 (4), 495–523.

- Ginevifius', R. and Cirba, S., (2009) ADDITIVE MEASUREMENT OF MARKET CONCENTRATION, ***Journal of Business Economics and Management***. 10(3): 191-198.
- Goff, J. (2004). They Might be Giants. Chief Financial Officer, **Journal Accounting**, 20(1), 44-48.
- Gregory, A., Jeanes, E., Tharyan, R., & Tonks, I. (2013) Does the Stock Market Gender Stereotype Corporate Boards? Evidence from the Market's Reaction to Directors' Trades, ***British Journal of Management***, 24. (1). 174-190.
- Grottke, M. , Lenz, H. and Löhlein, L., (2016), **From small auditor dissatisfaction to active resistance: a practice theoretical perspective on the "palace revolt" in the German auditing profession**. Available at: SSRN 2713917 on http://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=2713917.
- Hamilton, J. (2011). Audit watchdog finds higher deficiency rates at two of Big Four. **Bloomberg (November 21)**. Available at http://www.bloomberg.com/news/2011-11-21/audit-watchdog-finds-higher-deficiency-rates-at-twoof-big-four.html.
- Herrmann, D. and Inoue, T. (1996). Income Smoothing, and Incentive Operating Condition: An Empirical Test Using Depreciation Change in Japan, ***Journal of International Accounting, Auditing & Taxation***. 5 (2) pp. 161-178.

- Huang, C. and Kung, F. (2010). “Drivers of Environmental Disclosure and Stakeholder Expectation: Evidence from Taiwan”. ***Journal of Business Ethics***, 96. (3), 435-451.
- **IASB** (2008). Exposure Draft on an improved Conceptual Framework for Financial Reporting: The Objective of Financial Reporting and Qualitative Characteristics of Decision-useful Financial Reporting Information. London.
- **IFA**, Hand Book, Auditing, (2005), ISA, No200, Objective and General Principles Governing and Audit of Financial Statement, IAASB, NY, USA.
- IOSCO Technical Committee (2009), Auditor communications: consultationreport,Availble:http://www.ifac.org/IAASB/ProjectHistory.php?ProjID=0095
- Jizi, M.I, Salama, A., Dixon, R. & Stratling, R., (2014)’ “Corporate Governance and Corporate Social Responsibility Disclosure: Evidence from the US Banking Sector, ***Journal of Business Ethics***. 125 (1), 601-615.
- Kausar, A., Shroff, N. & White, H. (2015) Real Effects of the Audit Choice. ***Journal of Accounting and Economics***, 61, (3), Forthcoming.
- Kim, J. B., D. A. Simunic and M. T Stein, C. H. Yi. 2011. “Voluntary Audits and the Cost of Debt Capital for Privately Held Firms: Korean Evidence”. ***Contemporary Accounting Research***, 28 (2): 585–615.
- Kraub, P., Pronobis, P., & Zulch, H. (2015). Abnormal Audit Fees and Audit Quality Initial Evidence from the German Audit Market. ***Journal of Bossiness Economic***, 85 (1), 45-84.

- Krishnan, G. & Parsons, L. (2008). Getting to the Bottom Line: An Exploration of Gender and Earnings Quality. ***Journal of Business Ethics***, 78(1), 65-76.
- Krishnan, J., Sami, H., & Zhang, Y. (2005). Does the provision of non-audit services affect investor perceptions of auditor independence? Auditing, ***A Journal of Practice & Theory***, 24 (2), 111–135.
- Krishnan, G.V. and Zhang, Y. (2013), "Is There A Relation Between Audit Fee Cuts During The Global Financial Crisis and Bank's Financial Reporting Quality?" ***Journal of Accounting and Public Policy***, 33 (3). 279-300.
- LaFond, R. and Watts, R. 2008. The Information Role of Conservatism. ***The Accounting Review***, 3 (2). 447-476.
- Lenz, H., Möller, M. & Höhn, B. (2006), 'Offenlegung der Honorare für Abschlussprüferleistungen im Geschäftsjahr 2005 **bei DAX-Unternehmen', Betriebs-Berater**, 61. (10). 1787–94. English Source: Bigus, and Zimmermann, 2006
- Moeller, M. and Hoellbacher, A. (2009), Die deutsche Börsen- und Indexlandschaft und der Markt für Abschlussprüfungen, ***Die Betriebswirtschaft***, 69 (6). 647-678.
- Momenzadeh, N. & Abbaszadeh, M. R. (2013). Comparing the Earning Quality Methods of the companies Accepted in Tehran Stock Exchange, ***INTERDISCIPLINARY JOURNAL OF CONTEMPORARY RESEARCH IN BUSINESS***, 5. (6). 529-541.
- Ohlson, J., & Feltham, J. (1995). Valuation and clean surplus accounting for operating and financial activities. ***Contemporary Accounting Research***, 11(2). 689– 731.

- Porter, M. E. (2008): **Competitive Strategy**, 11th edition, Campus, New York.
- Padula, D., Santos, A., S, M., Santos, B., & Borenstein, O.I. (2014). **Liquid Biofuels: Emergence, Development and Prospect**, Springer. 27. Lecture Notes in Energy. USA.
- Rahman, M., Z. & Scapens, R, W, (1988). Financial Reporting by Multinational Enterprises: Accounting Policy Choice in a Developing Country. ***Journal of Accounting and Public Policy***, spring. 7(10). pp. 29-42.
- Randal J. Elder, S. L., and Reck, J. L. (2015) Audit Firm Rotation, Auditor Specialization, and Audit Quality in the Municipal Audit Context, ***Journal of Governmental & Nonprofit Accounting***, 1. (4). 73–100.
- Select Committee on Economic Affairs. (2011). ***Auditors: Market concentration and their role.*** House of Lords, London.
- Skinner, D., and S. Srinivasan. 2012. Audit quality and auditor reputation: Evidence from Japan. ***The Accounting Review***, 87 (1) 1737-1765.
- Stefani, U. (2006), 'Anbieterkonzentration bei Prüfungsmandanten börsennotierter Schweizer Aktiengesellschaften', Die Betriebswirtschaft, 66. (2) .121–45. English Source: Bigus, and Zimmermann, 2006
- Suwaiden, M., Abed, S., & Melham, S. (2015). Audit Fees and Agency Costs: An Empirical Examination of Companies Listed on Amman Stock Exchange. ***Jordan Journal of Business Administration***, 11. (1). 215-226.

- Tate, S., and N. Feng. 2013. Perceived quality auditors in the non-profit sector: Evidence from request for proposal choices. Mustang ***Journal of Accounting and Finance,*** 4. (1). 65–96.
- Tahinakis, P. , Mylonakis, J. & Daskalopoulou, E. (2010). An Appraisal of the Impact of Audit Qualifications on Firms' Stock Exchange Price Fluctuations**, *Journal Name Enterprise Risk Management***, 1. (1). 86-99.
- Tsoncheva, G. (2014). MEASURING AND ASSESSING THE QUALITY AND USEFULNESS OF ACCOUNTING INFORMATION, ***Journal of University of Economics*** – Varna, 410. (1). 52-64.
- Turner, L. E. 2002. Oversight Hearing on ''Accounting and Investor Protection Issues Raised by Enron and Other Public Companies: **Oversight of the Accounting Profession, Audit Quality and Independence, and Formulation of Accounting Principles.'' Senate Committee on Banking, Housing, and Urban Affairs, 107th Congress, 2nd Session. (February 26). Washington, DC: Government Printing Office**.
- U.S. General Accountability Office (U.S. GAO). 2004. Mandatory Audit Firm Rotation Study: Study Questionnaires, **Responses, and Summary of Respondents' Comments. (GAO-04-217). Washington, DC: U.S. General Accountability Office**.
- Velte,P., Markuus,S. (2012) Audit Market Concentration and Its influence on Audit Market. ***International Business Research***, 5 (11), 146-161.
- Vu, D. H. T. (2012). **Determents of Audit Fees for Swedish Listed Non- Financial Firms**, NASDAQ OMX Stockholm.

- Wang, K., Sewon, O. & Chu B. (2014) Auditor Competition, Auditor Market Share, and Audit Pricing –Evidence From a Developing Country. ***The Journal of Global Business Management***, 10 (1), 1-8.
- Wilson, R. (2015) A cross-sectional examination of non-Big 4 firms' reliability. ***Managerial Auditing Journal***, 30, (6) 633-656.
- Xu, Y., Carson, E., Fargher, N. and Jiang, L. (2013), "Responses by Australian Auditors to the Global Financial Crisis", **Accounting and Finance**, 53. (1). 301-338.
- Xu, Y. Sun, F., and Wei, X. (2012) "Audit committee characteristics and loss reserve error" ،***Managerial Auditing Journal,*** 27, pp. 355-377.
- Yaşar, Alpaslan. (2013) Big Four Auditors' Audit Quality and Earnings Management: Evidence from Turkish Stock Market. ***International Journal of Business and Social Science***, 4 (17), 153-163.
- Young, Philip and McAuley, John (2010), **the portable MBA in economics**, University of Texas Press, 19. (1). 80-201.
- Zeinali, M. , Samadiyan, B., Zareii, M., & Yagubi, R. (2012), Compare the Quality of Earning Methods : Case Study of Firms Accepted in Listed Firms of Tehran Stock Exchange, ***Journal of Basic and Applied Scientific Research***, 2. (2). 2040-2044.
- Zureigat, Q. (2014) Auditors' Decision to Accept New SME Clients in Saudi Arabia and Auditors' Characteristics**. *International Journal of Business and Social Science***, 5 (11), 43-51.
- Zureigat, Q. (2011) the Effect of Ownership Structure on Audit Quality: Evidence from Jordan. ***International Journal of Business and Social Science***, 2 (10), 38-46.

- **Other Web Sites:**
- http://jacpa.org.jo
- http:// Deloitte.com
- http://www.investopedia.com
- http://www.investopedia.com
- http://www.jsc.gov.jo
- http://www.kpmg.com

قائمة الملاحق

الملحق رقم (1):مجتمع الدراسة

العدد	اسم الشركة	مكتب التدقيق 2014	نوع القطاع
1	اتحاد المستثمرون	مكتب الرجبي	عقارات
2	اجادة للاستثمارات	العباسي و شركاه	خدمات مالية
3	اسراء تمويل اسلامي	Deloitte	خدمات مالية
4	اسمنت الشمالية	المكتب الدولي المهني	الاستخراجية والتعدينية
5	الاتحاد للاستثمارات	E&Y	خدمات مالية
6	الاتحاد للسجائر	غوشه و شركاه	التبغ والسجائر
7	الاتصالات الأردنية	E&Y	الاتصالات
8	الاجواخ الاردنية	Deloitte	النسيج
9	الاحداثيات العقارية	E&Y	عقارات
10	الاردن الدولية للاستثمار	Deloitte	عقارات
11	الاردن الدولية للتأمين	Deloitte	تأمين
12	الاردن ديكابلوس	E&Y	عقارات
13	الاردنية لاعادة الرهن العقاري	المهنيون العرب	خدمات مالية
14	الاردنية لتجهيز و تسويق الدواجن	غوشه و شركاه	الأغذية و المشروبات
15	الاردنية للاستشارات	E&Y	خدمات مالية
16	الاستثمارات العامة	Deloitte	الأغذية و المشروبات
17	الاستثمارات المتخصصة	العباسي و شركاه	التجارية
18	الاستثمارية القابضة	المهنيون العرب	خدمات مالية
19	الاسراء للتعليم	طلال أبو غزاله و شركاه	التعليمية
20	الاسمنت	E&Y	الاستخراجية والتعدينية
21	الاسواق الحرة	E&Y	التجارية
22	الاقبال للطباعة	PWC	الورق و الكرتون
23	الالبان الاردنية	دويك و شركاه	الأغذية و المشروبات
24	الامين للاستثمار	المهنيون العرب	خدمات مالية
25	الانتقائية	غوشه و شركاه	عقارات

26	الانماء العربية	العباسي و شركاه	عقارات
27	الاهلية للمشاريع	E&Y	التجارية
28	الإتحاد العربي الدولي للتأمين	E&Y	تأمين
29	الإقبال للاستثمار	KPMG	التبغ والسجائر
30	الأراضي المقدسة للتأمين	العباسي و شركاه	تأمين
31	الأردن الأولى	KPMG	خدمات مالية
32	الأردني الكويتي	Deloitte	بنوك
33	الأردنية الإماراتية للتأمين	العباسي و شركاه	تأمين
34	الأردنية الفرنسية للتأمين	غوشه و شركاه	تأمين
35	الأردنية للأدوية	المجموعة المهنية العربية	الأدويه
36	الأردنية للتطوير و الاستثمار المالي	غوشه و شركاه	خدمات مالية
37	الأساس	طلال أبو غزاله و شركاه	الهندسية و الانشائيه
38	الألبسة الأردنية	المهنيون العرب	النسيج
39	الألمنيوم/آرال	المجموعة المهنية العربية	الاستخراجية والتعدينية
40	الأمل للاستثمارات	غوشه و شركاه	خدمات مالية
41	الأولى للتأمين	E&Y	تأمين
42	الأولى للتمويل	Deloitte	خدمات مالية
43	الباطون الجاهز	طلال أبو غزاله و شركاه	الهندسية و الانشائيه
44	البتراء للتعليم	المهنيون العرب	التعليمية
45	البتروكيماويات	المجموعة المهنية العربية	الكيماويه
46	البترول الوطنية	E&Y	الطاقة
47	البحر المتوسط	Deloitte	السياحية
48	البطاقات العالمية	المهنيون العرب	خدمات مالية
49	البلاد الطبية	العباسي و شركاه	الصحية
50	البلاد لاستثمارات	KPMG	خدمات مالية
51	البنك الاهلي	Deloitte	بنوك
52	البنك الإستثماري	PWC	بنوك
53	البنك التجاري الأردني	Deloitte	بنوك

54	البنك العربي	Deloitte	بنوك
55	البوتاس العربية	E&Y	الاستخراجية والتعدينية
56	التأمين الاردنية	Deloitte	تأمين
57	التأمين الاسلامية	العباسي و شركاه	تأمين
58	التأمين العربية – الأردن	Deloitte	تأمين
59	التأمين الوطنية	E&Y	تأمين
60	التجمعات الاستثمارية	غوشه و شركاه	عقارات
61	التجمعات لخدمات التغذية والاسكان	غوشه و شركاه	عقارات
62	التجمعات للمشاريع السياحية	KPMG	عقارات
63	التحديث للاستثمارات العقارية	غوشه و شركاه	عقارات
64	التسهيلات التجارية	KPMG	التجارية
65	الثقة للاستثمارات	E&Y	خدمات مالية
66	الثقة للنقل	العباسي و شركاه	النقل
67	الجنوب للإلكترونيات	العباسي و شركاه	التجارية
68	الحياة الدوائية	غوشه و شركاه	الأدويه
69	الخطوط البحرية	Deloitte	النقل
70	الدولية الطبية	المجموعة المهنية العربية	الصحية
71	الدولية للتعليم	KPMG	التعليمية
72	الدولية للفنادق والاسواق	E&Y	السياحية
73	الرأي	E&Y	الاعلام
74	الركائز	طلال أبو غزاله و شركاه	السياحية
75	الرؤية للاستثمار	المكتب الدولي المهني	خدمات مالية
76	الزرقاء للتعليم	غوشه و شركاه	التعليمية
77	الزي لصناعة الألبسة	E&Y	النسيج
78	السلام للنقل	Deloitte	النقل
79	السنابل الدولية	طلال أبو غزاله و شركاه	خدمات مالية
80	الشامخة العقارية	مؤسسة رضا الكباريتي	عقارات
81	الشراع للتطوير العقاري	غوشه و شركاه	عقارات

82	الشرق الاوسط للاستمارات	بسام العسعس	عقارات
83	الشرق الأوسط للتأمين	E&Y	تأمين
84	الشرق العربي العقارية	المهنيون العرب	عقارات
85	الشرق العربي للتأمين	E&Y	تأمين
86	الصخر الزيتي	طلال أبو غزاله و شركاه	الاستخراجية والتعدينية
87	الصلب	المعيار لتدقيق الحسابات	الاستخراجية والتعدينية
88	الصناعات الكيماويه	المكتب الدولي المهني	الكيماويه
89	الصناعات المتكاملة	ماتريكس الدولية	الاستخراجية والتعدينية
90	الصناعية التجارية	رمضان ناصر و شركاه	الكيماويه
91	الضامنون العرب للتأمين	العباسي و شركاه	تأمين
92	الضمان للاستثمار	E&Y	خدمات مالية
93	العالمية الكيماوية	KPMG	الكيماويه
94	العالمية للزيوت	العباسي و شركاه	الأغذية و المشروبات
95	العالمية للوساطة	المهنيون العرب	خدمات مالية
96	العامة للتعدين	E&Y	الاستخراجية والتعدينية
97	العبور	المكتب الدولي المهني	النقل
98	العرب للتأمين على الحياة والحوادث	العباسي و شركاه	تأمين
99	العربية الاستثمارية	المراقبون المهنيون	الورق و الكرتون
100	العربية الدولية للفنادق	E&Y	السياحية
101	العربية الكهربائية	العباسي و شركاه	الكهربائيه
102	العربية للاستثمارات	E&Y	خدمات مالية
103	العربية للمبيدات	المهنيون العرب	الكيماويه
104	العصر للاستثمار	المهنيون العرب	النسيج
105	العقارية الأردنية	العباسي و شركاه	عقارات
106	الفا	المهنيون العرب	النقل
107	الفارس الوطنية	غوشه و شركاه	الاتصالات
108	الفنادق الاردنية	E&Y	السياحية
109	الفوسفات	E&Y	الاستخراجية والتعدينية

110	القدس الخرسانية	المهنيون العرب	الهندسية و الانشائيه
111	القدس للتأمين	المهنيون العرب	تأمين
112	القرية	غوشه و شركاه	الأغذية و المشروبات
113	القصور العقارية	عبر العالم للتدقيق	عقارات
114	الكابلات المتحدة	المهنيون العرب	الكهربائيه
115	الكفاءة	خليفة و الريان للتدقيق	عقارات
116	الكفاءة للاستثمارات	خليفة و الريان للتدقيق	خدمات مالية
117	الكهرباء الاردنية	KPMG	الطاقة
118	اللؤلؤة لصناعة الورق الصحي	العباسي و شركاه	الورق و الكرتون
119	المتحدة المالية	Deloitte	خدمات مالية
120	المتحدة للتأمين	Deloitte	تأمين
121	المتخصصة للتجارة	المهنيون العرب	التجارية
122	المتصدرة للاعمال	E&Y	الكيماويه
123	المتكاملة لتطوير الاراضي والاستثمار	غوشه و شركاه	عقارات
124	المتكاملة للتاجير التمويلي	PWC	التجارية
125	المتكاملة للمشاريع المتعددة	غوشه و شركاه	الكيماويه
126	المتوسط والخليج للتأمين (الأردن)	E&Y	تأمين
127	المجموعة الاستشارية	المهنيون العرب	الصحية
128	المجموعة العربية الأردنية للتأمين	غوشه و شركاه	تأمين
129	المجموعة العربية الأوروبية للتأمين	Deloitte	تأمين
130	المجموعة المتحدة	العباسي و شركاه	النقل
131	المحفظة العقارية	المجموعة المهنية العربية	عقارات
132	المحفظة الوطنية	E&Y	خدمات مالية
133	المركز الاردني	المجموعة المهنية العربية	التجارية
134	المركز العربي	المهنيون العرب	الأدويه
135	المستقبل العربية	طلال أبو غزاله و شركاه	خدمات مالية
136	المصانع العربية الدولية للاغذية	العباسي و شركاه	الأغذية و المشروبات
137	المعاصرون	المكتب العلمي للتدقيق	عقارات

138	المقايضة للنقل	المكتب الدولي المهني	النقل
139	الملكية الاردنية	E&Y	النقل
140	المنارة للتأمين	E&Y	تأمين
141	المناصير للحديد	غوشه و شركاه	الاستخراجية والتعدينية
142	المهنية	المهنيون العرب	عقارات
143	الموارد الصناعية	الاخوه للتدقيق	الكيماويه
144	الموارد للتنمية والاستثمار	غوشه و شركاه	عقارات
145	المواسير المعدنية	KPMG	الهندسية و الانشائيه
146	النساجون العرب	طلال أبو غزاله و شركاه	النسيج
147	النسر العربي للتأمين	طلال أبو غزاله و شركاه	تأمين
148	النموذجية للمطاعم	KPMG	السياحية
149	الوطنية للالمنيوم	المهنيون العرب	الاستخراجية والتعدينية
150	الوطنية للدواجن	E&Y	الأغذية و المشروبات
151	الوطنية للكلورين	المهنيون العرب	الكيماويه
152	الوطنية للكوابل	المجموعة المهنية العربية	الكهربائيه
153	اليرموك للتأمين	E&Y	تأمين
154	انجاز	غوشه و شركاه	التجارية
155	إعمار للتطوير العقاري	E&Y	عقارات
156	أبعاد للاستثمارات	المهنيون العرب	خدمات مالية
157	أردن دبي الإسلامي	E&Y	بنوك
158	أوفتك القابضة	غوشه و شركاه	التجارية
159	آفاق القابضة	غوشه و شركاه	عقارات
160	آفاق للطاقة	E&Y	الطاقة
161	بندار	KPMG	التجارية
162	بنك الاردن	Deloitte	بنوك
163	بنك الاستثمار العربي	Deloitte	بنوك
164	بنك الاسكان	E&Y	بنوك
165	بنك الإتحاد	E&Y	بنوك

166	بنك الإسلامي الأردني	E&Y	بنوك
167	بنك القاهرة عمان	E&Y	بنوك
168	بنك المال	E&Y	بنوك
169	بنك المؤسسة العربية المصرفية (الأردن)	E&Y	بنوك
170	بنك سوسيته جنرال (الأردن)	E&Y	بنوك
171	بيت الاستثمار	العباسي و شركاه	خدمات مالية
172	ترافكو	المهنيون العرب	الاستخراجية والتعدينية
173	تطوير الاراضي	غوشه و شركاه	عقارات
174	تطوير العقارات	المهنيون العرب	عقارات
175	تطوير المشاريع	Deloitte	السياحية
176	تعمير الأردنية القابضة	خطاب و شركاه	عقارات
177	جامعة فيلادلفيا	المهنيون العرب	التعليمية
178	جت	E&Y	النقل
179	جوايكو	Deloitte	الهندسية و الانشائيه
180	حدائق بابل للاستثمارات	غوشه و شركاه	خدمات مالية
181	حديد الأردن	طلال أبو غزاله و شركاه	الاستخراجية والتعدينية
182	دار الدواء	E&Y	الأدويه
183	دار الغذاء	E&Y	الأغذية و المشروبات
184	دارات	E&Y	خدمات مالية
185	داركم	شركة أوج لتدقيق الحسابات	خدمات مالية
186	دلتا للتأمين	Deloitte	تأمين
187	ديرة	المجموعة المهنية العربية	عقارات
188	رخام الاردن	غوشه و شركاه	الاستخراجية والتعدينية
189	رم للنقل والاستثمار	المكتب العلمي للتدقيق	النقل
190	رم للوساطة	المكتب العلمي للتدقيق	خدمات مالية
191	زاره للاستثمار	E&Y	السياحية
192	سُرى	غوشه و شركاه	السياحية
193	سبائك لاستثمار	المهنيون العرب	خدمات مالية

194	سبأ لسكب المعادن	العباسي و شركاه	الاستخراجية والتعدينية
195	سنيوره	Deloitte	الأغذية و المشروبات
196	شرق أوسط دوائيه	المهنيون العرب	الأدويه
197	شرق عربي للاستثمارات	المهنيون العرب	خدمات مالية
198	شيركو للأوراق المالية	طلال أبو غزاله و شركاه	خدمات مالية
199	ضمان القروض	المهنيون العرب	خدمات مالية
200	عقاري للصناعات	E&Y	النسيج
201	عمد للاستثمار	رياض الجنيني و شركاه	عقارات
202	عمون الدولية للاستثمار	غوشه و شركاه	عقارات
203	فيلادلفيا للأدوية	PWC	الأدويه
204	فيلادلفيا للتأمين	العباسي و شركاه	تأمين
205	كهرباء اربد	E&Y	الطاقة
206	مجمع الضليل	غوشه و شركاه	عقارات
207	مدارس الاتحاد	العباسي و شركاه	التعليمية
208	مسافات للنقل	طلال أبو غزاله و شركاه	النقل
209	مساكن	المجموعة المهنية العربية	عقارات
210	مستشفى ابن الهيثم	العباسي و شركاه	الصحية
211	مسك الأردن	E&Y	الكهربائيه
212	مصانع الزيوت	E&Y	الأغذية و المشروبات
213	مصانع الورق و الكرتون الأردنية	Deloitte	الورق و الكرتون
214	مصفاة الاردن /جوبترول	Deloitte	الطاقة
215	ميثاق	طلال أبو غزاله و شركاه	عقارات
216	نوبار للتجارة	فتحي السمهوري	التجارية
217	وادي الشتا	E&Y	السياحية

الملحق رقم (2): عينة الدراسة

المدقق	عينة عشوائية من العينات الطبقية	
	إسم الشركة	العدد
إيرنست أند يونغ	النقليات السياحية الأردنية	1
إيرنست أند يونغ	مسك الأردن	2
ديليوت	بنك الاردن	3
إيرنست أند يونغ	كهرباء إربد	4
إيرنست أند يونغ	دار الدواء	5
إيرنست أند يونغ	بنك الإسلامي الأردني	6
ديليوت	الخطوط البحرية الوطنية	7
ديليوت	جوايكو	8
إيرنست أند يونغ	الشركة الدولية للفنادق	9
إيرنست أند يونغ	مصانع الزيوت النباتية	10
إيرنست أند يونغ	بنك المؤسسة العربية المصرفية	11
إيرنست أند يونغ	الشركة العربية للاستثمارات المالية	12
ديليوت	البنك الاهلي الاردني	13
إيرنست أند يونغ	الشرق العربي لتأمين	14
ديليوت	شركة الاستثمارات العامة	15
إيرنست أند يونغ	الشركة العامة للتعدين	16
إيرنست أند يونغ	الاسواق الحرة الأردنية	17
ديليوت	البنك الأردني الكويتي	18
إيرنست أند يونغ	مناجم الفوسفات	19
إيرنست أند يونغ	الاتصالات الاردنية	20
إيرنست أند يونغ	المتوسط و الخليج للتأمين	21
ديليوت	البحر المتوسط للاستثمارات	22
إيرنست أند يونغ	الشرق الاوسط للتأمين	23
إيرنست أند يونغ	بنك الاسكان	24

25	شركة الحياه للصناعات الدوائية	غوشه و شركاه
26	مدارس الاتحاد	العباسي و شركاه
27	شركة التسهيلات التجارية	KPMG
28	إنجاز	غوشه و شركاه
29	CJC	المهنيون العرب
30	الأمين للإستثمار	المهنيون العرب
31	حديد الأردن	طلال أبوغزالة
32	العربية الصناعية الكهربائية	العباسي و شركاه
33	إبن الهيثم الطبية	العباسي و شركاه
34	حدائق بابل	غوشه و شركاه
35	إقبال للورق	PWC
36	العربية للمواسير	KPMG
37	العرب للتأمين	العباسي و شركاه
38	أبعاد للإستثمارات	المهنيون العرب
39	العربية الدولية للتعليم	KPMG
40	عمون الدولية	غوشه و شركاه
41	المجموعة العربية الأردنية للتأمين	غوشه و شركاه
42	الأردنية لضمان القروض	المهنيون العرب
43	شركة الكهرباء	KPMG
44	الشركة العقارية للتنمية	العباسي و شركاه
45	العربية لصناعة المبيدات	المهنيون العرب
46	الاتحاد لتطوير الأراضي	غوشه و شركاه
47	الثقة للنقل	العباسي و شركاه
48	شركة ترافنتين	المهنيون العرب
49	التحديث للاستثمارات العقارية	غوشه و شركاه
50	سرى	غوشه و شركاه
51	اللؤلؤة لصناعة الورق	العباسي و شركاه
52	المناصير للحديد	غوشه و شركاه

غوشه و شركاه	الاردنية لتجهيز الدواجن	53
المهنيون العرب	شركة القدس للصناعات الخرسانية	54
العباسي و شركاه	الجنوب لالكترونيات	55
المراقبون المهنيون	الشركة العربية للمشاريع	56
الأخوة للتدقيق	الموارد الصناعية الأردنية	57
رمضان ناصر	الشركة الصناعية التجارية	58
الرجبي للمحاسبة	اتحاد المستثمرون العرب	59
بسام العسعس	الشرق الاوسط للاستثمارات المتعددة	60
المجموعة المهنية	شركة الديرة	61
ماتريكس	الاستثمارات المتكاملة	62
المعيار للتدقيق	الوطنية لصناعة الصلب	63
فتحي السمهوري	نوبار للتجارة	64
المكتب العلمي	مجموعة رم للنقل	65

الملحق رقم (3): تحليل بيانات مواصفات مكتب التدقيق

العدد	إسم الشركة	المدقق	متغير مستقل (1) مواصفات مكتب التدقيق		
			حجم المكتب	سمعة المكتب	خبرة المكتب
1	النقليات السياحية الأردنية	إيرنست أند يونغ	16	1	38.37%
2	مسك الأردن	إيرنست أند يونغ	16	1	66.16%
3	بنك الاردن	ديليوت	12	1	62.82%
4	كهرباء إربد	إيرنست أند يونغ	16	1	38.37%
5	دار الدواء	إيرنست أند يونغ	16	1	66.16%
6	بنك الإسلامي الأردني	إيرنست أند يونغ	16	1	35.77%
7	الخطوط البحرية الوطنية	ديليوت	12	1	31.65%
8	جوايكو	ديليوت	12	1	4.58%
9	الشركة الدولية للفنادق	إيرنست أند يونغ	16	1	38.37%
10	مصانع الزيوت النباتية	إيرنست أند يونغ	16	1	66.16%
11	بنك المؤسسة العربية المصرفية	إيرنست أند يونغ	16	1	35.77%
12	الشركة العربية للاستثمارات المالية	إيرنست أند يونغ	16	1	29.00%
13	البنك الاهلي الاردني	ديليوت	12	1	62.80%
14	الشرق العربي لتأمين	إيرنست أند يونغ	16	1	42.02%
15	شركة الاستثمارات العامة	ديليوت	12	1	4.58%
16	الشركة العامة للتعدين	إيرنست أند يونغ	16	1	66.16%
17	الاسواق الحرة الأردنية	إيرنست أند يونغ	16	1	38.37%
18	البنك الأردني الكويتي	ديليوت	12	1	62.82%
19	مناجم الفوسفات	إيرنست أند يونغ	16	1	66.16%
20	الاتصالات الاردنية	إيرنست أند يونغ	16	1	38.37%
21	المتوسط و الخليج للتأمين	إيرنست أند يونغ	16	1	42.02%
22	البحر المتوسط للاستثمارات	ديليوت	12	1	31.65%
23	الشرق الاوسط للتأمين	إيرنست أند يونغ	16	1	42.02%

24	بنك الاسكان	إيرنست أند يونغ	16	1	35.77%
25	شركة الحياه للصناعات الدوائية	غوشه و شركاه	3	0	6.18%
26	مدارس الاتحاد	العباسي و شركاه	4	0	3.00%
27	شركة التسهيلات التجارية	KPMG	4	1	18.63%
28	إنجاز	غوشه و شركاه	3	0	3.00%
29	CJC	المهنيون العرب	5	0	4.32%
30	الأمين للإستثمار	المهنيون العرب	5	0	40.00%
31	حديد الأردن	طلال أبوغزالة	6	0	4.26%
32	العربية الصناعية الكهربائية	العباسي و شركاه	4	0	1.52%
33	إبن الهيثم الطبية	العباسي و شركاه	4	0	3.00%
34	حدائق بابل	غوشه و شركاه	3	0	3.00%
35	إقبال للورق	PWC	3	1	0.49%
36	العربية للمواسير	KPMG	4	1	3.17%
37	العرب للتأمين	العباسي و شركاه	4	0	13.28%
38	أبعاد للإستثمارات	المهنيون العرب	5	0	40.00%
39	العربية الدولية للتعليم	KPMG	4	0	18.63%
40	عمون الدولية	غوشه و شركاه	3	0	27.67%
41	المجموعة العربية الأردنية للتأمين	غوشه و شركاه	3	0	5.04%
42	الأردنية لضمان القروض	المهنيون العرب	5	0	40.00%
43	شركة الكهرباء	KPMG	4	0	18.63%
44	الشركة العقارية للتنمية	العباسي و شركاه	4	0	3.58%
45	العربية لصناعة المبيدات	المهنيون العرب	5	0	4.32%
46	الاتحاد لتطوير الأراضي	غوشه و شركاه	3	0	27.67%
47	الثقة للنقل	العباسي و شركاه	4	0	3.00%
48	شركة ترافنتين	المهنيون العرب	5	0	4.32%
49	التحديث للاستثمارات العقارية	غوشه و شركاه	3	0	27.67%
50	سرى	غوشه و شركاه	3	0	3.00%
51	اللؤلؤة لصناعة الورق	العباسي و شركاه	4	0	1.52%

52	المناصير للحديد	غوشه و شركاه	3	0	6.18%
53	الاردنية لتجهيز الدواجن	غوشه و شركاه	3	0	3.00%
54	شركة القدس للصناعات الخرسانية	المهنيون العرب	5	0	4.32%
55	الجنوب لالكترونيات	العباسي و شركاه	4	0	3.00%
56	الشركة العربية للمشاريع	المراقبون المهنيون	2	0	0.26%
57	الموارد الصناعية الأردنية	الأخوة للتدقيق	1	0	0.57%
58	الشركة الصناعية التجارية	رمضان ناصر	1	0	0.73%
59	اتحاد المستثمرون العرب	الرجبي للمحاسبة	1	0	0.21%
60	الشرق الاوسط للاستثمارات المتعددة	بسام العسعس	1	0	0.10%
61	شركة الديرة	المجموعة المهنية	3	0	7.51%
62	الاستثمارات المتكاملة	ماتريكس	1	0	1.01%
63	الوطنية لصناعة الصلب	المعيار للتدقيق	1	0	0.13%
64	نوبار للتجارة	فتحي السمهوري	1	0	0.02%
65	مجموعة رم للنقل	المكتب العلمي	2	0	0.42%

الملحق رقم (4): تحليل بيانات مواصفات العميل

العدد	إسم العميل	متغير مستقل (2) مواصفات العميل	
		الحجم: إجمالي الأصول	تفعيل نظام الحوكمة
1	النقليات السياحية الأردنية	23,896,836	1
2	مسك الأردن	42,297,159	1
3	بنك الاردن	2,190,187,366	1
4	كهرباء إربد	217,252,642	1
5	دار الدواء	10,029,031	1
6	بنك الإسلامي الأردني	3,554,739,368	1
7	الخطوط البحرية الوطنية	36,586,444	1
8	جوايكو	15,452,994	1
9	الشركة الدولية للفنادق	61,977,895	0
10	مصانع الزيوت النباتية	6,247,550	1
11	بنك المؤسسة العربية المصرفية	1,099,926,447	1
12	الشركة العربية للاستثمارات المالية	30,484,456	1
13	البنك الاهلي الاردني	2,325,144,263	1
14	الشرق العربي لتأمين	94,036,218	1
15	شركة الاستثمارات العامة	24,951,539	0
16	الشركة العامة للتعدين	1,886,703	0
17	الاسواق الحرة الأردنية	48,226,237	1
18	البنك الأردني الكويتي	2,609,714,566	1
19	مناجم الفوسفات	1,112,494,000	0
20	الاتصالات الاردنية	599,312,580	1
21	المتوسط و الخليج للتأمين	25,596,649	0
22	البحر المتوسط للاستثمارات	54,322,408	1
23	الشرق الاوسط للتأمين	81,379,033	1
24	بنك الاسكان	7,594,929,467	1
25	شركة الحياه للصناعات الدوائية	16,891,690	0

26	مدارس الاتحاد	27,654,727	1
27	شركة التسهيلات التجارية	33,934,664	0
28	إنجاز	31,613,155	0
29	CJC	4,993,770	1
30	الأمين للإستثمار	15,194,520	0
31	حديد الأردن	74,522,888	0
32	العربية الصناعية الكهربائية	1,017,473	0
33	إبن الهيثم الطبية	36,867,140	0
34	حدائق بابل	1,779,788	1
35	إقبال للورق	99,620,066	0
36	العربية للمواسير	20,951,898	1
37	العرب للتأمين	24,895,263	0
38	أبعاد للإستثمارات	23,046,694	0
39	العربية الدولية للتعليم	119,499,243	1
40	عمون الدولية	7,612,035	0
41	المجموعة العربية الأردنية للتأمين	15,536,731	0
42	الأردنية لضمان القروض	144,971,901	0
43	شركة الكهرباء	817,924,769	1
44	الشركة العقارية للتنمية	36,457,345	0
45	العربية لصناعة المبيدات	29,630,450	1
46	الاتحاد لتطوير الأراضي	66,631,082	0
47	الثقة للنقل	1,777,763	0
48	شركة ترافنتين	5,604,474	0
49	التحديث للاستثمارات العقارية	2,803,766	1
50	سرى	6,486,088	0
51	اللؤلؤة لصناعة الورق	1,552,472	0
52	المناصير للحديد	56,760,368	0
53	الاردنية لتجهيز الدواجن	56,516,987	0

54	شركة القدس للصناعات الخرسانية	9,656,795	1
55	الجنوب لالكترونيات	39,113,766	0
56	الشركة العربية للمشاريع	9,918,061	0
57	الموارد الصناعية الأردنية	22,171,861	0
58	الشركة الصناعية التجارية	28,045,940	0
59	اتحاد المستثمرون العرب	2,591,287	0
60	الشرق الاوسط للاستثمارات المتعددة	1,279,611	0
61	شركة الديرة	66,351,565	0
62	الاستثمارات المتكاملة	38,854,162	0
63	الوطنية لصناعة الصلب	4,965,084	0
64	نوبار للتجارة	1,029,198	0
65	مجموعة رم للنقل	22,950,190	1

الملحق رقم (5): تحليل بيانات المتغير التابع جودة التقارير المالية

رقم العميل / العينة	رأي مدقق الحسابات	الإفصاحات الإختيارية	جودة الأرباح		
			صافي الربح	التدفقات النقدية التشغيلية	نسبة التدفقات/للأرباح
1	غير المعدل	أفصحت	1,819,400	3,648,231	2.005
2	رأي معدل	أفصحت	(45,566,245)	6,934,873	(0.152)
3	غير المعدل	أفصحت	44,824,589	82,052,087	1.831
4	غير المعدل	أفصحت	6,520,262	24,309,705	3.728
5	غير المعدل	أفصحت	6,019,343	5,937,297	0.986
6	غير المعدل	أفصحت	45,129,572	67,226,452	1.490
7	غير المعدل	أفصحت	811,729	1,373,116	1.692
8	غير المعدل	-	92,668	707,125	7.631
9	غير المعدل	-	2,689,336	4,117,815	1.531
10	غير المعدل	أفصحت	473,699	1,252,709	2.645
11	غير المعدل	أفصحت	13,441,467	48,556,817	3.612
12	غير المعدل	أفصحت	1,259,812	3,141,288	2.493
13	غير المعدل	أفصحت	110,299,956	160,262,267	1.453
14	غير المعدل	-	5,027,365	10,857,233	2.160
15	رأي معدل	-	1,962,644	1,076,518	0.549
16	رأي معدل	-	(380,821)	(540,595)	1.420
17	غير المعدل	أفصحت	15,166,546	13,710,293	0.904
18	غير المعدل	أفصحت	46,761,696	103,326,742	2.210
19	غير المعدل	أفصحت	20,935	70,941	3.389
20	غير المعدل	أفصحت	43,123,868	88,587,580	2.054
21	غير المعدل	-	(674,686)	1,355,819	(2.010)
22	غير المعدل	أفصحت	2,997,018	4,722,492	1.576
23	غير المعدل	أفصحت	2,209,397	4,663,401	2.111
24	غير المعدل	أفصحت	97,018,065	487,967,582	5.030
25	غير المعدل	-	2,372,026	1,935,264	0.816

26	غير المعدل	أفصحت	619,002	1,322,453	2.136
27	غير المعدل	أفصحت	1,535,629	1,571,593	1.023
28	غير المعدل	-	2,500,266	(984,606)	(0.394)
29	رأي معدل	-	(373,345)	132,934	(0.356)
30	غير المعدل	-	594,643	1,853,445	3.117
31	رأي معدل	أفصحت	(2,733,872)	7,188,421	(2.629)
32	غير المعدل	أفصحت	(194,128)	(965,570)	4.974
33	غير المعدل	أفصحت	1,132,744	1,861,542	1.643
34	غير المعدل	أفصحت	244,231	260,628	1.067
35	غير المعدل	-	417,507	397,221	0.951
36	غير المعدل	أفصحت	759,695	1,084,183	1.427
37	غير المعدل	أفصحت	846,547	1,446,835	1.709
38	غير المعدل	-	(217,180)	(95,966)	0.442
39	غير المعدل	-	14,361,612	17,217,336	1.199
40	غير المعدل	-	(3,394,448)	(6,764,572)	1.993
41	غير المعدل	-	741,487	(62,771)	(0.085)
42	غير المعدل	-	420,336	1,446,887	3.442
43	غير المعدل	أفصحت	2,506,401	20,112,767	8.025
44	غير المعدل	-	1,108,106	1,421,228	1.283
45	غير المعدل	أفصحت	2,193,878	4,967,880	2.264
46	غير المعدل	-	(1,584,316)	(2,902,495)	1.832
47	رأي معدل	-	(613,575)	(15,253)	0.025
48	غير المعدل	-	(348,094)	146,529	(0.421)
49	غير المعدل	أفصحت	125,484	123,479	0.984
50	رأي معدل	-	(49,977)	(49)	0.001
51	غير المعدل	-	45,351	(73,636)	(1.624)
52	غير المعدل	-	(5,478,289)	(4,406,669)	0.804
53	غير المعدل	-	457,622	6,604,080	14.431

54	غير المعدل	–	219,051	496,616	2.267
55	رأي معدل	–	(1,055,426)	179,628	(0.170)
56	رأي معدل	–	(305,453)	(158,448)	0.519
57	رأي معدل	–	(141,827)	2,005,582	(14.141)
58	غير المعدل	–	927,974	4,154,023	4.476
59	غير المعدل	–	(25,608)	(23,440)	0.915
60	رأي معدل	–	(6,973)	1	(0.000)
61	رأي معدل	–	(609,541)	1,846,921	(3.030)
62	غير المعدل	–	(894,972)	2,275,273	(2.542)
63	رأي معدل	–	(57,672)	(2,276,655)	39.476
64	غير المعدل	–	(9,027)	(293,649)	32.530
65	غير المعدل	أفصحت	2,192,119	906,881	0.414

الملحق رقم (6): تحليل بيانات تركز السوق

العدد	مكتب التدقيق	عدد الشركات المدقق عليها	إجمالي أصول الشركات المدقق عليها	النسبة المئوية من إجمالي حجم السوق
1	Deloitte	26	38,384,928,221	55.0635%
2	E&Y	52	25,861,418,417	37.0984%
3	KPMG	11	1,396,390,146	2.0031%
4	المهنيون العرب	28	934,443,500	1.3405%
				CR:4 = 95.5%
5	العباسي و شركاه	22	381,111,220	0.5467%
6	PWC	4	866,092,403	1.2424%
7	غوشه و شركاه	28	807,201,260	1.1579%
8	طلال أبو غزاله و شركاه	13	374,900,180	0.5378%
9	المجموعة المهنية العربية	9	248,073,603	0.3559%
10	المكتب الدولي المهني	5	130,656,678	0.1874%
11	خطاب و شركاه	1	127,030,090	0.1822%
12	ماتريكس الدولية	1	38,854,162	0.0557%
13	المكتب العلمي للتدقيق	3	34,254,852	0.0491%
14	رمضان ناصر و شركاه	1	28,045,940	0.0402%
15	الاخوه للتدقيق	1	22,171,861	0.0318%
16	رياض الجنيني و شركاه	1	15,925,291	0.0228%
17	خليفة و الريان للتدقيق	2	14,085,393	0.0202%
18	دويك و شركاه	1	11,652,263	0.0167%
19	المراقبون المهنيون	1	9,918,061	0.0142%
20	شركة أوج لتدقيق الحسابات	1	5,623,216	0.0081%
21	المعيار لتدقيق الحسابات	1	4,965,084	0.0071%
22	عبر العالم للتدقيق	1	4,913,096	0.0070%
23	مؤسسة رضا الكباريتي	1	2,703,849	0.0039%
24	مكتب الرجبي	1	2,591,287	0.0037%
25	بسام العسعس	1	1,279,611	0.0000%
26	فتحي السمهوري للتدقيق	1	1,029,198	0.0015%

الملحق رقم (7): مخرجات التحليل الإحصائي

- إختبار الفرضية الرئيسة الأولى :

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	**.386[a]**	**.149**	.107	.23825

a. Predictors: (Constant), exper, reputation, adultsize

ANOVA[b]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	.606	3	.202	**3.559**	**.019[a]**
	Residual	3.462	61	.057		
	Total	4.068	64			

a. Predictors: (Constant), exper, reputation, adultsize

b. Dependent Variable: reportquality

Coefficientsa

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	T	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	.623	.053		11.846	.000
	adultsize	-.008	.013	-.182	-.617	**.539**
	reputation	.211	.126	.415	1.665	**.101**
	exper	.192	.219	.169	.878	**.384**

a. Dependent Variable: reportquality

• إختبار الفرضيات الفرعية المنبثقة عن الفرضية الرئيسية الأولى :

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.317[a]	.100	.086	.24103

a. Predictors: (Constant), aduitsize

ANOVAb

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	.409	1	.409	**7.032**	**.010[a]**
	Residual	3.660	63	.058		
	Total	4.068	64			

a. Predictors: (Constant), aduitsize

b. Dependent Variable: reportquality

Coefficientsa

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	.588	.049		11.925	.000
	aduitsize	**.014**	.005	**.317**	2.652	**.010**

a. Dependent Variable: reportquality

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	**.371**[a]	**.138**	.124	.23597

a. Predictors: (Constant), reputation

ANOVAb

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	.560	1	.560	10.066	.002[a]
	Residual	3.508	63	.056		
	Total	4.068	64			

a. Predictors: (Constant), reputation

b. Dependent Variable: reportquality

Coefficientsa

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	.614	.038		16.041	.000
	reputation	**.188**	.059	**.371**	**3.173**	**.002**

a. Dependent Variable: reportquality

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	**.311**[a]	**.097**	.082	.24151

a. Predictors: (Constant), exper

ANOVAb

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	.394	1	.394	6.752	.012[a]
	Residual	3.675	63	.058		
	Total	4.068	64			

a. Predictors: (Constant), exper

b. Dependent Variable: reportquality

Coefficientsa

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	T	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	.616	.042		14.691	.000
	Exper	**.353**	.136	**.311**	**2.599**	**.012**

a. Dependent Variable: reportquality

- إختبار الفرضية الرئيسة الثانية :

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.586[a]	**.343**	.322	.20756

a. Predictors: (Constant), governance, Size

ANOVAb

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	1.397	2	.699	**16.218**	**.000[a]**
	Residual	2.671	62	.043		
	Total	4.068	64			

a. Predictors: (Constant), governance, Size

b. Dependent Variable: reportquality

Coefficientsa

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	.563	.035		16.253	.000
	Size	**3.391E-11**	.000	**.152**	**1.411**	**.163**
	governance	**.262**	.054	**.522**	**4.829**	**.000**

a. Dependent Variable: reportquality

- إختبار الفرضيات الفرعية المنبثقة عن الفرضية الرئيسية الثانية :

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	**.311**[a]	**.097**	.082	.24154

a. Predictors: (Constant), Size

ANOVA[b]

Model		Sum of Squares	Df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	.393	1	.393	6.735	.012[a]
	Residual	3.675	63	.058		
	Total	4.068	64			

a. Predictors: (Constant), Size

b. Dependent Variable: reportquality

Coefficientsa

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	T	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	.667	.032		21.159	.000
	Size	**6.914E-11**	.000	**.311**	**2.595**	**.012**

a. Dependent Variable: reportquality

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.568[a]	.322	.312	.20919

a. Predictors: (Constant), governance

ANOVAb

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	1.312	1	1.312	29.973	.000[a]
	Residual	2.757	63	.044		
	Total	4.068	64			

a. Predictors: (Constant), governance

b. Dependent Variable: reportquality

Coefficientsa

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	T	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	.565	.035		16.200	.000
	governance	.286	.052	.568	5.475	.000

a. Dependent Variable: reportquality

- إختبار معامل بيرسون:

		Size	governance	Aduitsize	reputation	exper	reportquality
Size	Pearson Correlation	1	**.304***	.350**	.336**	.328**	.311*
	Sig. (2-tailed)		.014	.004	.006	.008	.012
	N	65	65	65	65	65	65
Governance	Pearson Correlation	.304*	1	.534**	.500**	.408**	.568**
	Sig. (2-tailed)	.014		.000	.000	.001	.000
	N	65	65	65	65	65	65
Aduitsize	Pearson Correlation	.350**	.534**	1	.880**	.790**	.317*
	Sig. (2-tailed)	.004	.000		.000	.000	.010
	N	65	65	65	65	65	65
Reputation	Pearson Correlation	.336**	.500**	.880**	1	.689**	.371**
	Sig. (2-tailed)	.006	.000	.000		.000	.002
	N	65	65	65	65	65	65
Exper	Pearson Correlation	.328**	.408**	.790**	.689**	1	.311*
	Sig. (2-tailed)	.008	.001	.000	.000		.012
	N	65	65	65	65	65	65
Reportquality	Pearson Correlation	.311*	.568**	.317*	.371**	.311*	1
	Sig. (2-tailed)	.012	.000	.010	.002	.012	
	N	65	65	65	65	65	65

*. Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

• إختبار كندال Nonparametric Correlations

			Size	governance	aduit size	reputation	exp	Report quality
Kendall's tau_b	Size	**Correlation Coefficient**	**1**	.242*	.310**	.360**	.345**	.236*
		Sig. (2-tailed)	.	0.019	0.001	0	0	0.016
		N	65	65	65	65	65	65
	governance	Correlation Coefficient	.242*	1	.466**	.500**	.351**	.542**
		Sig. (2-tailed)	0.02	.	0	0	0	0
		N	65	65	65	65	65	65
	aduitsize	Correlation Coefficient	.310**	.466**	1	.692**	.662**	.264*
		Sig. (2-tailed)	0	0	.	0	0	0.011
		N	65	65	65	65	65	65
	reputation	Correlation Coefficient	.360**	.500**	.692**	1	.552**	.353**
		Sig. (2-tailed)	0	0	0	.	0	0.003
		N	65	65	65	65	65	65
	exper	Correlation Coefficient	.345**	.351**	.662**	.552**	1	.249*
		Sig. (2-tailed)	0	0.001	0	0	.	0.012
		N	65	65	65	65	65	65
	report quality	Correlation Coefficient	.236*	.542**	.264*	.353**	.249*	1
		Sig. (2-tailed)	0.02	0	0.011	0.003	0.01	.
		N	65	65	65	65	65	65

*. Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).